مجلة
دراسات البيان

العدد (4) 2019 مجلة نصف سنوية محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير	سكرتير التحرير
أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى	م.د. عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي – العراق.
أ.د. عبد الحسين غانم صخي – العراق.
أ.د. ضياء حسن الحسني – العراق.
أ.د. شروق كاظم سلمان – العراق.
أ.د. رياض خليل ابراهيم – العراق.
أ.م.د. سمير عبد الواحد ياسين – العراق.
أ.م.د.نصر الدين الشيخ محمد يوهني – الجزائر.
د. سامر سعدون العامري – العراق.
د. نادية محمد جواد – العراق.
د. علي طاهر الحمود – العراق.

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس – المملكة المتحدة.
البروفيسور رافد الخضار – المملكة المتحدة.
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني – العراق.
أ.د. صالح مهدي الحسناوي – العراق.
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي – العراق.
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله – العراق.
أ.د. مظهر محمد صالح – العراق.
أ.م.د. خالد حنتوش ساجت – العراق.
د. جين مون – المملكة المتحدة.
د. جعفر باقر الدجيلي – العراق.
د. جلال عبد الجبار – المملكة المتحدة.
د. عبد الجبار محمود فتاح – العراق.

محرر اللغة العربية – م.م. زياد طارق شولي.

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
2106 لسنة 2015
ISSN 2414-7508

رقم الإجازة حسب الأمر الجامعي الصادر من
جامعة بابل 9299 في 6 /4 /2016
سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أمريكية أو ما يعادلها

المراسلات

ترسل الموضوعات والبحوث إلى مركز البيان
للدراسات والتخطيط

العراق – بغداد – مكتب بريد الجادرية 2268

أو على البريد الإلكتروني:

info@bayancenter.org

شروط النشر:

- يجب أن يكون البحث سليماً خالياً من الأغلاط اللغوية والنحوية، واستخدام المصطلحات المشهورة، والمقرّة في المجاميع العربية، ويستحسن ما يقابله باللغة الإنجليزية في البحوث المكتوبة باللغة العربية.
- يرفق بالبحث ملخص بالمحتوى (باللغة العربية واللغة الإنجليزية) على ألاَّ يزيد عدد كلماته على (100) كلمة أو صفحة واحدة، مطبوع (بحجم 16 ملم) على ورق A4.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الألفاظ أو الكلمات بما يتلاءَم مع أسلوبها في النشر، مع مراعاة المحافظة على الفكرة الأصلية دون المساس بها.
- تحتفظ هيئة التحرير في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية وغير ملزمة برد البحوث إلى أصحابها سواء نشر البحث أم لم ينشر.
- يعد البحث مقبولاً للنشر ويزود الباحث بقرار هيئة التحرير بقبوله بعد عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى أصالته، وجودته، وقيمة نتائجه، وصلاحيته للنشر.
- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
- يشترط في البحث ألاَّ يكون قد قُدِّم للنشر في أية مجلة أخرى، سواءٌ تم نشره أمْ لم يتم.
- تُقدَّمُ البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث إلى رئيس التحرير، وذلك من طريق البريد الإلكتروني.
- تُرقَّم العناوين الأساسية في النص بأرقام أساسية: أولاً، ثانياً، ثالثاً،..... وترقم العناوين الفرعية بأرقام فرعية 1،2،3... ،.
- تُكتَب الحواشي بنحوٍ متسلسل على وفْقِ شروط برنامج «Microsoft Word» في أسفل كل صفحة.
- يجب ألاَّ تقلَ عدد الكلمات في البحوث المرسلة إلى المجلة عن (3000) كلمة، بما فيها المستخلصات، والجداول، والمراجع.
- ترتّب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب اسم المؤلف في نهاية البحث.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو مايشابهها فإنه يتم أخذها بالماسح الضوئي (scanner) وإرفاقها بالملف الإلكتروني.
- تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

المحتويات

الافتتاحية	7
الفيدرالية في العراق – نحو تأكيد المعالجة الإجرائية	9
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله	
توجهات السياسة الخارجية الروسية إزاء منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي	31
أ.د.فهد مزبان خزار	
التعليم والمسؤولية الاجتماعية في العراق: دراسة مسحية	97
د.خالد حنتوش	
أثر تحليل البيئة الاستراتيجية في تحديد مسارات الصراع وآليات التعامل معه	131
أ.م.د. إيناس عبد السادة علي – محمد عبد الإله ططر	
الحماية القانونية للنازحين داخلياً (مقاربات تشريعية ومعالجات سياساتية للترصين)	155
د. أحمد قاسم مفتن	
الاستدلال الموضوعي لمنهجية تحليل الخطاب الإعلامي	185
م.د. وداد نجم عبود الدوغجي	

الافتتاحية

تعدّ البيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة والمتقلبة في المنطقة والعالم محفزاً أساساً للدراسات العلمية التي تسعى إلى التقليل من التحديات والمشكلات التي تخلقها الأحداث في تلك البيئة؛ وبالطبع فإن منطقة الشرق الأوسط –والعراق تحديداً– تعيش تلك التحديات التي خلقتها تأثيرات القوى العظمى في المنطقة، فضلاً عن الصراعات والتبدلات بأنماط الحكم وسواها.

وفي هذا العدد من مجلة البيان ركز الباحثون المشاركون في جملة من الظواهر؛ للتحليل، وإبداء الرأي، واقتراح التوصية لصناع القرار والمسؤولين.

فقد ركز البحث الأول في حداثة التجربة العراقية بتطبيق النظام الفدرالي بعد 2003، وما خلقته تلك التجربة من استحقاقات ينبغي أن تُراجع وتُقوّم.

وتناول البحث الثاني دور روسيا في الشرق الأوسط ولاسيما بعد ثورات الربيع العربي، وما تبع ذلك من تبدل موازين القوى الاجتماعية، واستحقاقات التحالف مع القوى العظمى التي شكّل وجودها وتأثيرها تقليداً راسخاً في المنطقة منذ نشوء دولها بالشكل الحديث.

وتناول البحث الثالث المسؤولية الاجتماعية في التعليم، إذ لا يمكن تصور دور للدولة بمؤسساتها في التعليم إلّا بمعية المجتمع، ودوره الناقد الفاعل المقوّم لمسيرة التعليم التي تواجه تحدياً حقيقياً في العراق بعد عام 2003.

أما البحث الرابع والأخير فقد تحدث عن إحدى مناهج تحليل الصراع من زاوية تحليل البيئة الاستراتيجية، وهي إحدى المناهج الأساسية المؤدية إلى تحويل الصراع من شكله المادي المؤذي، إلى أشكال أخرى أكثر قرباً من السلام.

أما البحث الخامس فقد درسه الباحث من زاوية سياساتية قراءةً في مجمل القوانين والتشريعات الصادرة التي تمس فئة كبيرة جداً من المواطنين العراقيين النازحين داخلياً إثر موجات النزوح المختلفة التي حدثت في البلاد كان آخرها موجات النزوح إثر احتلال داعش لبعض المحافظات والعمليات العسكرية لتحريرها بعد ذلك؛ وجاء

البحث ليسلط الضوء على أهمية إجراء تعديلات تشريعية، أو تنفيذ التشريعات التي لم تجد طريقها للتطبيق.

وفي البحث السادس ركز فيه كاتبه في أنماط الخطاب الإعلامي وطرق الاستدلال الموضوعي فيه، فمنهجية تحليل الخطاب ضمن التخصصات الاجتماعية والإعلامية تعد من الدراسات الأكثر حداثة وأهمية في مجال رصد خطابات وسائل الإعلام المختلفة وتوجهاتها ضمن الرسائل التي تصل إلى الجمهور.

ونتطلع في مركز البيان للدراسات والتخطيط إلى أن تكون هذه الدراسات مساعداً فاعلاً في رصد المشكلات واقتراح الحلول المؤثرة والعلمية، آملين مشاركة أوسع من الباحثين والأكاديميين العراقيين في مجلتهم (مجلة البيان للدراسات).

الفيدرالية في العراق ـ نحو تأكيد المعالجة الإجرائية

أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله *

ملخص بحث

ما يزال موضوع الفيدرالية على مستوى المفهوم والتطبيق محطَّ جدل وسجال سياسي وثقافي وأكاديمي، وهذه النقاشات لا تستطيع أن تتجاوز حقيقة أن الفيدرالية (الاتحادية) أصبحت ركناً دستورياً لا يمكن إنكاره.

ولتجاوز المعالجات العقائدية التي تبعدنا عن الفهم الموضوعي للفيدرالية نفترض أن المعالجات الإجرائية هي البديل الأفضل لتحديد الفهم المشترك لها وتقديم الحلول الموضوعية للمشكلات التي تظهر عند التطبيق.

Abstract

The federalism is still , At the conceptual and practical level, under huge argument and discussion in the political, cultural, academic aspect, with the consider, They couldn't ignore important fact, that the federalism is became constitutional corner.

In order to avoiding the dogmatic dealing with the federalism, in which not allowed us to reach objective understanding, we assume and submit procedural dealing an best alternative for mutual understanding and offer the solutions for our problems.

* أستاذ النظم السياسية / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

المقدمة

إن التلازم بين المؤسسات السياسية والقيم الثقافية في إطار الظاهرة السياسية هو الذي يؤسس لنا نمطاً صالحاً لإدارة الدولة والحكم. فالعمل المؤسساتي والأطر المنظمة له تشريعياً ودستورياً لن يُكتَب لهما النجاح من دون وجود عقل سياسي واسع الأفق، ومزود بثقافة سياسية ناجحة لإدارة الدولة ومؤسساتها، وتتعامل بنحوٍ صحيح مع الموارد البشرية والمادية مع إعطاء البشرية الأولوية، لأنها الأساس. والفيدرالية في العراق في إطارها التشريعي والدستوري أُقرّت بيد أن مساراتها العملية والتطبيقية على صعيد العلاقة بين المركز الاتحادي والإقليم ليست على ما يرام وتتخللها العديد من المصاعب والمعوقات.

ولغرض تجاوز المصاعب –التي هي في جزء منها طبيعية بحكم التراكم الزمني– فلا بدَّ من تجاوز المعالجة العقائدية المنغلقة، والمضي نحو المعالجات الإجرائية.

”
الفيدرالية في العراق في إطارها التشريعي والدستوري أُقرّت بيد أن مساراتها العملية والتطبيقية على صعيد العلاقة بين المركز الاتحادي والإقليم ليست على ما يرام وتتخللها العديد من المصاعب والمعوقات.
“

ينصرف البحث لإلقاء الضوء والاهتمام بالمعالجات الإجرائية والتركيز على الأمور الفنية، منها: المشكلات العالقة كلها بين المركز الاتحادي والإقليم، وهذا جزء مهم وحيوي من مسؤولية القوى السياسية والحزبية والقيادات التي تصّدت لمقاليد العملية السياسية في العراق.

وقد انتظم البحث في أربعة محاور، ركز في المحور الأول على الفيدرالية وجذر الإشكالية، وفي المحور الثاني على المعالجة الإجرائية وأهميتها، في حين أُختتم في المحور الرابع والأخير بالحديث عن علاقة المركز الاتحادي بالإقليم من حيث معرفة تعديل السياسة أو الدستور، وتوج البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الفيدرالية وجذر الإشكالية

إن التدقيق والتمحيص المستمرين للظاهرة السياسية[1] وأركانها وأبعادها والمبادئ والأفكار والأنماط والنهج المعتمدة لإدارة السلطة والمجتمع والدولة كل هذه الأمور ظاهرة صحية لاتستدعيها الرغبة لبقاء النظام السياسي (الدولة) فحسب، بل ديمومته وتطويره وهي ستبقى ظاهرة صحية طالما التزمت بالمنهج العلمي الموضوعي.

وإن المسّوغ الأساس وراء إعادة طرح موضوع الفيدرالية إنما يرتبط بثلاث نقاط نعتقدها مهمة، وهي:

1) مجموعة التبدلاّت والتفاعلات الحاصلة في الوسط الإقليمي للعراق ولاسيما بعد ظهور فاعل غير رسمي في هذا الوسط يدعى (داعش)[2] والتأثيرات التي تركها.

2) وجود تطور وقناعة لدى عدد غير قليل من النخب السياسية والثقافية والأكاديمية مفاده أن المشروع السياسي العراقي الذي اعتمد منذ عام 2003 إما قد انتهى وإما أنه سينتهي كلياً وأنه بحاجة فعلية لإعادة صياغة في مساراته أو تعديله.

3) الرغبة من كاتب السطور بمشاورة العقول الراجحة للوصول إلى سبل جديدة أو تعديل بعضها للحفاظ على ديمومة الخيار الديمقراطي في العراق، وتحقيق منطوق السلطة الخادمة وليس الحاكمة.

> ”إن الفيدرالية هي اختصار توفيق بين رغبتين متعارضتين(٣)، الأولى: تتمثل في الاتحاد وتحقيق مصالح مشتركة، والأخرى: تتمثل في المحافظة على الاستقلال الذاتي للشعوب (المكونات) المحلية لحماية المصالح المتباينة الناجعة من الوضع الجغرافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.“

إن الفيدرالية هي اختصار توفيق بين رغبتين متعارضتين[3]، الأولى: تتمثل في الاتحاد وتحقيق مصالح مشتركة، والأخرى: تتمثل في المحافظة على الاستقلال الذاتي للشعوب (المكونات) المحلية لحماية المصالح المتباينة الناجعة من الوضع الجغرافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

فالفدرالية لها صلة وثيقة بمبدأ توازن التوفيق أولاً، ومبدأ الوحدة لمنع الانفصام ثانياً، وأسلوب التوحيد ثالثاً.

خصائص الفيدرالية[4]:

1. صورة من صور الحكم وإدارة الدولة (المركبة).
2. مراكز اتخاذ القرار السياسي المتعددة رأسياً وأفقياً.

3. نوع من الاستقلال الوظيفي لمختلف أجزاء النظام المعتمد.

4. دستور مكتوب يتمتع بسيادة عليا.

والفيدرالية كمنهج الحكم ولإدارة الدولة، أُعتمدت رسمياً بعد عام 2003، ولتغيُّر معالم إدارة الدولة في العراق من دولة بسيطة إلى دولة مركبة عبر مجموعة وثائق رسمية، وهي بالتتابع قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004، وأمر سلطة الائتلاف (71) لسنة 2004، والدستور العراقي النافذ لسنة 2005، وقانون إقرار الأقاليم رقم 13 لسنة 2008، وقانون المحافظات غير المنظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته[5].

واللافت للنظر هو أن الفيدرالية كمشروع سياسي هي مشروع قديم تأريخياً ويرجع إلى مرحلة تشكيل الدولة العراقية ابتداءً من عام 1921، وهي لم تكن وليدة التفكير السياسي للملك فيصل أو الضباط الشريفيين، وإنما جاءت امتداداً لما كان قد طرحه بيبرس كوكس المندوب البريطاني السامي الأول في بغداد، وغرترود بل السكرتيرة الشريفة في دار الانتداب. إلى جانب أن الجذور الأولى لفكرة الفيدرالية تمتد إلى (مؤتمر القاهرة 12 آذار 1921)[6] في حين يعتقد الدكتور منذر الشاوي خلاف ذلك، إذ يرى أن الفكرة الفيدرالية لم تطرح لدولة العراق الحديث في عهديه الملكي والجمهوري، ولم يوجد لها صدى في دستور 21 آذار 1925 الملكي، ولا في العديد من الدساتير المؤقتة في العهد الجمهوري[7]. وهذا الرأي الذي يطرحه الشاوي مصيباً في إطار التطبيق الدستوري، ولكنه جانب الصواب على صعيد الفكرة الفيدرالية.

ويقول ريدار فسر إن المشروع الانفصالي الرئيس الوحيد في جنوب خلال الانتداب كان بقيادة تجار سنة مسيحيين ويهود في البصرة، ولم يكن من الشيعة[8]. وفي الواقع أن القرار الذي اتخذه البرلمان الكردستاني المنتخب في عام 1992 الذي نص على أن ممثلي الشعب الكردي اختاروا الفيدرالية بوصفها أفضل صيغة للعلاقات بين المنطقة الكردية والحكومة المركزية في بغداد، وإن هذه القرار جاء تطبيقاً لحق تقرير المصير الذي يتمتع به الشعب الكردي، وقد أخلت فكرة إقامة النظام الفيدرالي في العراق عند بقية القوى السياسية[9].

وفي تموز 2002 طُرِح بيان سمّي ''بيان عن شيعة العراق'' دعا إلى أن العراق

يقوم على ثلاثة مبادئ هي: الديمقراطية، والفيدرالية، وحقوق المجالات الاجتماعية. وفي الواقع أن هذا البيان جاء بدفعة من الندوة التي أقامتها مؤسسة الخوئي في لندن 1992 بعنوان: شيعة العراق على مفترق طريق، وبُحث لأول مرة موضوع شيعة العراق بِعَدِّه حلاً لمساءلة استبعادهم من الحكم[10].

وعند تحليل موقف القوى السياسية الإسلامية الشيعية بعد 2003 من الفيدرالية نجد أن هناك تبايناً في مواقفها، فبعضهم كان موقفه مؤيداً ومنسجماً مع موقف الكرد من جانب، ويطمحون إلى خلق وحدة سياسية تحفظ حقوق الشيعة من خلال النظام الفيدرالي الجديد في العراق، وكان على رأس هذا الاتجاه المجلس الأعلى الإسلامي [11].

بينما كان موقف حزب الدعوة الإسلامية يرى ضرورة قيام حكم قوى يستطيع القيام بمهامه في ظل الظروف الصعبة التي يمرّ بها العراق، وهذا الحكم القوي لا يمكن أن يأتي في ظل نظام لا مركزي توزع فيه الثروات وبقية عناصر القوى للدولة على الوحدات فيها[12].

> توافقت القوى السياسية العراقية التي كانت ممثلة في مجلس الحكم الانتقالي على الفيدرالية كشكل للدولة في العراق، فصدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية 2004.

في حين اعترض التيار الصدري على إقامة الفيدرالية في ظل وجود قوى عسكرية أجنبية على أرضه، لكنه لم يرفضها كنظام سياسي للعراق[13].

أما حزب الفضيلة الإسلامي فكان يرى أن الفيدرالية ليست خياراً مفضلاً للدولة في العراق، وإنما هي أصلاً توافقياً اضطرارياً لدولة لا تستطيع أن تحافظ على وحدتها الاندماجية من جهة، ولا تستطيع مكوناتها الاجتماعية أن تفترض عقد الدولة من جهة أخرى[14].

وفي الواقع العملي كان أوضح موقف حول الفيدرالية وأقواها هو إعلان السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في التاسع عشر من تموز للعام 2017 تبني مشروع إقامة فيدرالية الوسط أو الجنوب[15].

أما عن الموقف الرسمي لهذه القضية فقد توافقت القوى السياسية العراقية التي كانت ممثلة في مجلس الحكم الانتقالي على الفيدرالية كشكل للدولة في العراق، فصدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية 2004، وتنص المادة الرابعة منه على اتحادي (فيدرالي) كنظام للحكم[16].

وتؤكد الإشارات المذكورة آنفاً أن مفهوم الفيدرالية ليس مفهوماً غريباً عن البيئة

العراقية أو النخب السياسية العراقية أو النخب الثقافية، وما يعزز ذلك هو أن هناك نقاشات ومداولات ومجالات حول الفيدرالية إبّان المعارضة السياسية العراقية المختلفة قبل عام 2003، سواء في المؤتمرات السياسية أو غيرها، وبغض النظر عن المواقف المتباينة منها رفضاً أو قبولاً[17].

إن هذه النقاشات والمداولات التي سادت بين النخب السياسية العراقية قبل 2003 تشبه النقاشات والمداولات، وإن لم تكن بالعمق الفكري نفسه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بكتابات الكسندر هاملتون، وجيمس ماديسون، وجون جاي في أوراق الفيدرالية 1787 – 1788[18].

فامتلاك هاملتون وماديسون وجاي رؤية واضحة لكيفية إنضاج مفاهيم إدارة الدولة، والنظام السياسي والحفاظ على الوحدة والاتحاد جعلتهم من رجالات الدولة وليس الأحزاب السياسية أو التمثيل الجهوي الفئوي، وهذا ما افتقدناه في النخب السياسية العراقية إذ ما تزال النخب العراقية تتحرك وتتنشط في إطار السلطة أو الاحزاب أكثر منها في إطار الدولة.

> أن المعالجة السياسية الإجرائية هي أفضل من المعالجة العقائدية للتعامل مع الرؤية للفيدرالية في العراق.

ولعل المقارنة المذكورة آنفاً تدفعنا بالاستناد إلى فرضية أن المعالجة السياسية الإجرائية هي أفضل من المعالجة العقائدية للتعامل مع الرؤية للفيدرالية في العراق؛ لأن المعالجة السياسية الإجرائية ستزودنا بأدوات ووسائل موضوعية، وتجنبنا مزيداً من الانقسامات في المواقف.

وفي إطار هذه المعالجة لا بد من القول إن التجربة الفيدرالية في العراق تعاني من كثير من المشكلات وتصاحبها الكثير من الإشكاليات، فهي تحتاج إلى إعادة النظر والتدقيق بالأسباب وراء ذلك؛ سعياً لتحديد الأجوبة اللازمة واتخاذ القرارات الجوهرية المناسبة.

ومن الإشكاليات التي تشخص في التجربة العراقية هو الخلط بين ما هو إداري وسياسي، وبين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية، فاذا كانت الأقاليم تعطي صفة سياسية وتشريعية وازدواجية السلطة التنفيذية والتشريعية في إطار اللامركزية السياسية فإن المحافظات غير المنظمة في إقليم يفترض ألاّ يحتوي على هذه الصفة، ولكننا نرى وجود خلط بين الأقاليم، والمحافظات، والبلديات، والإدارات المحلية.

وهنا نلاحظ على سبيل المثال استخدام عبارة حكومات الأقاليم والمحافظات سواء في المادة (57) من قانون إدارة الدولة 2004، أو في المواد (112، و114) من الدستور العراقي لسنة 2005 [19].

في حين يفترض أن تكون عبارة الحكومات تشمل الإقليم فقط ولا تمتد إلى المحافظات. ومثال آخر يعبّر عن إشكالية أخرى هو إن المادة (122) من الدستور العراقي لسنة 2005 تنص على اللامركزية الإدارية، ولكن تعود الفقرة الخامسة من المادة نفسها لتضفي نوعاً من اللامركزية الساسية على المحافظات إذ نصت على ما يأتي: "لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة، أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة".

هذا إلى جانب الصراع حول أن تشريعات المحافظات إدارية أو سياسية؟ وإشكالات أخرى خاصّة بعلاقة المركز الاتحادي والإقليم عبر المواد (111، و112، و114، و115) وأهمها المادة (140).

وهنا نطرح التساؤل الذي نراه مهماً: هو كيفية التعامل مع مسألة الفيدرالية؟ وأيهما أجدى؟ وللإجابة نعتقد أن هناك معالجتين: الأولى: المعالجة العقائدية، والأخرى: المعالجة الإجرائية.

وهنا نطرح التساؤل الذي نراه مهماً: هو كيفية التعامل مع مسألة الفيدرالية؟ وأيهما أجدى؟ وللإجابة نعتقد أن هناك معالجتين: الأولى: المعالجة العقائدية، والأخرى: المعالجة الإجرائية، وسنحاول التطرق إليهما تباعاً لكي نرجح المعالجة الكفيلة لحل الإشكالات الحاصلة في التجربة العراقية.

أولاً: المعالجة العقائدية

أ. إن المعالجة العقائدية الضيقة ستقود إلى نتائج انقسامية حول الفيدرالية بين الرفض والقبول على المستوى السياسي، ونقل هذا الانقسام في إطار التعبئة، والتحشيد للقواعد الاجتماعية سيقضي حتماً لانقسام على المستوى الاجتماعي.

إن الانقسام السياسي الاجتماعي مع وجود رجالات سلطة وليس دولة، أو رجالات تركز في الشاغل السياسي – السلطوي أكثر من بناء الدولة من شأنه حرمان الفيدرالية من دعامة وركيزة مهمة لإنجاحها.

ب. قد يتحقّق التقسيم عبر فشل –أو إفشال– السياسات على مستوى المحافظة والأقاليم والمركز، وتقضي على إشارات التنسيق، والاتصال، والتشاور، والتعاون، ونقل حيز النشاط السياسي من مجالات التنافس إلى مجالات الصراع، واعتماد منطوق جغرافي

ضيق، أو منطوق مكوناتي جزئي على حساب مصلحة وهوية عراقية ووطنية.

إن الصراع الذي يتحقق بين سياسات محافظة ما والمركز لسبب حزبي أو انتخابي، يكون مصحوباً بالتداخل بالصلاحيات أو تصارعها على المستوى التنفيذي أو التشريعي، وهذا من شأنه أن يقود للتقسيم؛ وإن تقسيم الرأي العام والعراقي لصالح رؤى محلية قطعاً سيحرم الخيار الديمقراطي العراقي من عمومية المقاصد قطعاً.

ت. إن الإفراط بالتمسك بمركزية أبعد من سعة المركزية وطاقتها سيقود لرد فعل سلبية من الأطراف محافظة كانت أم إقليماً، وكذلك الحال أن الإفراط بالانعزالية أو الاستقلالية عن المركز لن يقود لجسد معافى.

ونذكر بأن دعوة الأقليات لحقوقها –فيدرالية أم غيرها– لا تعني الانفصالية والتقسيم، وإن الأغلبية لا يمكن لها المطالبة بالإقليم طالما هي تقود السلطة ومؤسساتها.

ث. إن عملية التقسيم سياسةً كان أم دعوة، فكرةً أم منهجاً تكون محركاتها –دائماً– خارجية أكثر من الداخلية؛ ولذلك الدالة المهمة التي يجب أن تسود هي أن تحسين المسارات الداخلية وسياساتها التوزيعية للقيم السلطوية للقرارات والتشريعات من شأنه أن يغلق الباب أمام أي تقسيم محتمل بدوافع خارجية.

> إن الموقف من الفيدرالية –تأييداً أو رفضاً– لهو أمر بديهي، ولكن من الضروري أن تكون المواقف منها نابعة من رؤية موضوعية ورؤية إجرائية.

ج. إن هناك مساعيَ لإعادة رسم الخارطة السياسية – الاجتماعية في المنطقة العربية، والعراق جزء منها؛ مما يدفع صنّاع القرار في العراق للانتباه ومواكبة اهتمامات صاحب المشروع الخارجي للمنطقة وملاحقتها هل هي سايكس بيكو جديدة أو ماذا؟ وإذا كانت كذلك فهذا الذي يستدعي الإجابة بدقة عن مدى استمرارية المشروع السياسي العراقي الذي بدأ بعد 2003 تجديداً بصيغ جديدة رئاسية كانت أم برلمانية أم إقليماً واحداً أم أقاليم أم تأكيداً على أسس الصيغ المعتمدة، ولكن مشفوعة بالإصلاح قبل السياسي، والدولة قبل النظام السياسي.

ثانياً: المعالجة الإجرائية

إن الموقف من الفيدرالية –تأييداً أو رفضاً– لهو أمر بديهي، ولكن من الضروري أن تكون المواقف منها نابعة من رؤية موضوعية ورؤية إجرائية، ويمكن تحديد مفاصل هذه المعالجة الإجرائية بما يأتي:

أ. التلازم بين الفيدرالية والديمقراطية؛ لأنه من غير الطبيعي أن تفصل ما بينهما

ترجيحاً لواحدة على حساب الأخرى، ومن لا يرغب بالفيدرالية ينبغي ألاّ يُحمّلها أكثر من معناها في إطار التجارب الدولية.

ب. التلازم بين الفيدرالية كقرارات ونهج للحكم والإدارة والمؤسسات مع الفيدراليين كثقافة نخب سياسية؛ لأن الفيدرالية ليست صنعة بلاغية لغويّة بقدر ما هي صنعة سياسية تقرضها شروط محددة.

وإن العّلة الحقيقية ليست على مستوى النصوص الدستورية لوحدها بل ارتباطها أيضاً بالممارسات الخاطئة بين الأطراف والأقاليم والمركز كل واحدة إزاء الأخرى.

ت. عدم النظر للعلاقة بين الفيدرالية والوحدة الوطنية من منطق تصارعي أو تنافسي بل عدُّ العلاقة بينهما إيجابية وتفاعلية وتعاونية.

ث. إعادة الاعتبار للمركز، إذ من المعلوم أن هناك عدة أسباب كانت وراء تبني النهج الفيدرالي في العراق ومنها (منع تركيز السلطة في المركز) ولاسيما مع تجربة المركز منذ قبل عام 2003، ولكن من غير الطبيعي أن ينسحب الخوف من تجربة سابقة إلى إضعاف المركز بنحوٍ غير معقول، ومثال على ذلك المادة (115) الدستور العراقي.

> ونؤكد هنا مسألة ضرورية وهي أن غياب الثابت الوطني سياسياً يؤدي إلى تشظي السلطة، وإضعاف المركز، وإن نجاح تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه أن يؤدي إلى نجاح اللامركزية السياسية.

وهنا يعتقد بعضهم –ونحن نؤيدهم– أن هذا النص الموجود في المادة (115) من الدستور متناقض لأنه ليس للمحافظات غير المنتظمة بإقليم سلطة إصدار القوانين؛ لأنها تعمل على وفق نظام اللامركزية الإدارية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن ما ورد في هذه المادة لم تألفه الدساتير الاتحادية مطلقاً، وإن نصوص الدساتير الاتحادية تؤكد دائماً –كما في دستور الولايات المتحدة الأمريكية والقانون الأساس لألمانيا الاتحادية– علويةَ القانون الاتحادي على قانون الإقليم ولاسيما في مجال الاختصاصات المشتركة[20]؛ ولذلك نقول إن وجود مركز ديمقراطي قوي وعادل ويمثّل الجميع من شأنه أن يعيد الاعتبار للمركز، إذ لا يمكن معالجة مركز الاستبداد بخلق محافظات، ومحليات، وأقاليم تمارس نمطاً من المركزية تجاه أطرافها داخل حدود المحافظة والإقليم؛ ولذلك نجد أن أزمات التنمية والتوزيع، والمشاركة، والتغلغل، والاندماج هي أزمات. موجودة بالأصل داخل حدود المحافظة والأقاليم مثلما هي موجودة في المركز[21].

ونؤكد هنا مسألة ضرورية وهي أن غياب الثابت الوطني سياسياً يؤدي إلى تشظي السلطة، وإضعاف المركز، وإن نجاح تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه أن يؤدي إلى نجاح اللامركزية السياسية، مثلما أن فشل المحافظات في أدائها لا يعني أن يكون

البديل للذهاب اللامركزية السياسية، وتشكيل أقاليم جديدة، فالفشل على مستوى اللامركزية الإدارية ينبغي ألاّ يكون المعالجة عبر الذهاب لإقليم مع عدم وجود شروط موضوعية للنجاح.

ونؤكد أن أي بلد يريد تحقيق التنمية المستدامة بصيغها كافة لا بدَّ أن يكون هناك نوع من المركزية ولو إلى حين، فالمركزية المؤطرة بالديمقراطية والدستورية وليس المركزية الفردية أو الشخصية.

ج. إعادة الاعتبار للدستور والدستورية.

إن التداخل الحاصل بين ما هو غير مركزي سياسي وغير مركزي إداري أوجد تداخلاً في الصلاحيات بين السلطة الاتحادية والمحافظات والأقاليم؛ وهذا التداخل لم يشفع له وجود احترام حقيقي للمرجعية السياسية الدستورية؛ لذلك يبقى الدستور إما معطلاً وإما يعامل بانتقائية حسب مصلحة هذا الطرف أو ذاك.

وإن من لوازم أي نظام فيدرالي ناجع هو وجود الدستور والدستورية، فوجود الدستور وحده يكفي إن لم يحظَ بالاحترام الكامل من قبل الحكام والمحكومين؛ وهذا هو حال الولايات المتحدة الأمريكية.

ح. رغبة الاتحاد والانفصال؛ إذ يشير آخر سطر في ديباجة الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 إلى أن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحرّ شعباً، وأرضاً، وسيادةً، وما لا شك فيه أن الالتزام مقرون بالنخب السياسية التي تقود مقاليد السياسة وهي أمام تحدٍ كبير إن لم نقلْ خطيراً. ومما ذُكر تبرز أهمية الإجابة عن تساؤل مهم وحيوي هو: أما تزال شروط الاتحاد الحرّ موجودة؟

وهل ما تزال النخب السياسية العراقية تريد الحفاظ على الاتحاد الفيدرالي؟ أو أنها تفكر بصياغات أخرى؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات ستعبّر عن الرغبات المتأصلة تجاه الفيدرالية، وبين كونها رغبات وحاجات نخبوية أو حاجات بنيوية. وما نعتقده هو أن من الضروري التأكيد على توجهات لبناء فيدرالية حقيقية من خلال التوأمة بين الحاجات النخبوية والحاجات البنيوية؛ لغرض تفادي الآراء الانقسامية تجاه الفيدرالية؛ لأن آراء النخب بين الرفض والقبول انعكست على تطبيقات الفيدرالية، فالمؤيدون لها يرونها خيرَ ضامن

للوحدة الوطنية، وإن العراق جزء أساس من حق تقرير المصير، أما الرافضون فيرونها توطئة للانفصال والتقسيم.

وما نعتقده نحن هو أن نقبل بالفهم العقلاني للفيدرالية عبر الانطلاق من أن الديمقراطية هي الإطار المرجعي السياسي لكل من الوحدة الوطنية والفيدرالية، وإذا تحققت الديمقراطية الحقيقية –وهي عندنا ديمقراطية الإنجاز وليس الانتخاب فقط[22]– بشكلها الأدنى فإن الوحدة الوطنية ستحقق، وإذا اعتمدنا على الديمقراطية كوسيلة للتعامل مع الأفراد والأقاليم والقوميات والمذاهب، فإن الفيدرالية ستتخلّى عن طرحها الجزئي لأن الأصل قد تحقق، فالديمقراطية تقود للفيدرالية وليس العكس.

خ. اعتماد الفيدرالية نهجاً سياسياً يشارك في إدارة التنوع الاجتماعي – القومي – الإثني وليس لاعتماد منظومة المحاصصة المختلفة، وإنَّ إدارة التنوع لا بدَّ من أن تكون في إطار الأسلوب الطوعي وليس الإكراهي، وإذا كان العامل الخارجي البريطاني قد أوجد نمطاً من الحكم فيه الكثير من الغبن والإجحاف للتنوع الحاصل في العراق، وعمل على تشكيل دولة على وفق إرادة خارجية أثبتت بأنها واهنة. وإذا كان العامل الخارجي الأمريكي قد عمل على تهيئة نمط جديد من الحكم في العراق والتأثير فيه أو عليه بشكل أو بآخر، وفيه الكثير من الهنات والمشكلات التي أفقدتنا للمعنى الحقيقي لبناء الدولة التي لم تعالجها النخب السياسية العراقية، لا بل أدامت وجودها، ولذلك فإن المطلوب حقاً من هذه النخب هو البحث –بجدية وموضوعية– عن سبل كفيلة لتقديم المعالجات الضرورية والحاسمة لإعادة الاهتمام لبناء الدولة، والتركيز على المجتمع وليس الانشغال بالمفصل السياسي (النظام السياسي) فحسب، والتركيز في أسلوب التوفيق لإيجاد منهج يمكن تسميته بأنه منهج (coming together) فالأزمة الهيكلية الحاصلة في العراق وفي جسد الدولة والنظام السياسي أثبت خطر اعتماد منهج (putting together)، وأنه من الضروري اعتماد نهج جديدة للتعامل بين المركز الاتحادي والإقليم والمحافظات؛ وهذا ما سنحاول أن نبحثه في المحور الثاني من البحث.

ثالثاً: علاقة المركز الاتحادي بالإقليم – تعديل في السياسية أم الدستور؟

مما لا شك فيه أن طبيعة المشروع السياسي في العراق بعد عام 2003 قد اتسم بالصيغة التوافقية، واعتماد أساس المحاصصة المكوناتية، وبناء التوازن، وتقسيم القيم السلطوية مثل المناصب والمؤسسات. وإن منطق الشراكة والتوافق هيمن على المشهد

السياسي العراقي منذ بدايات تأسيس العملية السياسية، والذي أدى بدوره إلى غياب منطق حكم الأغلبية، واحترام حقوق الأقلية بالمعنى العددي السياسي، ولا نقصد المعنى الاجتماعي ـ الإثني.

والدستور العراقي لسنة 2005 كان نتاج عملية ديمقراطية واضحة، لكنه أيضاً كان انعكاساً لمنطق التوافق والتراضي بين المكونات، ويتوضح ذلك في الديباجة من الدستور أو في بعض مواده مثل المادة 9ـ أولاً [23].

وإلى حد مّا يمكن الإشارة إلى أن هناك تأثيرات إقليمية –إن لم نقل دولية– بشأن صياغات المشروع السياسي أو بعض نصوص الدستور وإن كانت مبطّنة.

وإن هناك تحالفات سياسية أُعتمدت بالاستناد إلى أنها تحالفات استراتيجية، على الرغم مما شابها من إشكالات وتعقيدات بيد أنها دامت طويلاً، ولاسيما التحالف مع إقليم كردستان الذي أدى إلى استمرار عمل الحكومات العراقية المتعاقبة على الرغم من وجود كثير من الخروقات لمواد من الدستور من قبل الأطراف السياسية أو تعطيل –أو تلكؤ– لتشريع القوانين المهمة التي كان من المؤمل أن تشارك في تعديل انحرفات أو اعوجاجات العملية السياسية عن مبدأ المواطنة والثابت الوطني.

ومن الناحية السياسية والدستورية فإن الإقليم هو واقع دستوري بحسب المادة (117ـ أولاً) من الدستور العراقي وذلك لاعتماد الدستور اللا مركزية السياسية والإدارية.

وعلى الرغم من تحديد اختصاصات السلطات الاتحادية[24] الحصرية بالمادة (110) والاختصاصات المشتركة بالمادة (114)، والمتبقي من الصلاحيات للأقاليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم من المادة (115)، وتحديد كامل لسلطات الأقاليم من المادة (121.116) وتحديد كامل للصلاحيات للمحافظات بالمادتين (122، و123) من الدستور العراقي لسنة 2005، غير أن الواقع التطبيقي شابه الكثير، من الغموض أو الانتقائية من حيث التفسير القانوني أو الدستوري؛ الذي قاد بدوره إلى بعض المشكلات

العالقة التي رُحلت من حكومة لأخرى من دون إيجاد حلول موضوعية، لا بل تعطيل تشريع العديد من القوانين التي كان من الممكن أن تقّدم بعض الحلول الجوهرية.

وهذه الخلفية السياسية والدستورية المعقدّة –ومع إصرار الإقليم على إجراء الاستفتاء في يوم (25/أيلول/2017)– أدت إلى وجود أزمة قوية لم تنعكس فقط على صيغة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمركز فحسب، بل عموم الدولة العراقية من حيث وحدتها وإدارتها، وبسط سلطتها، وسلطانها.

ويمكن تحديد بعض النقاط التي نعتقدها مهمة بهذا الشأن:

أ. يوجد اتجاه في أدبيات تعريف الدولة وعناصرها تركز على عنصر الاعتراف الدولي إلى جانب العناصر الثلاثة الأساسية، وبما أن الاستفتاء الذي حصل في 25/ أيلول/2017 لم يجد استجابة من أي دولة إقليمية أو دولية ولم تعترف أي حكومة من الدول بالاستفتاء؛ فهذا يعني بالشق السياسي والقانوني أن الاستفتاء أصبح ملغياً بحكم القانون والواقع.

> ”من شأن التركيز على المصالح وليس على المواقف فتح بوابات الحوار والتفاهم وتقليص سبل الاختلاف والنزاع؛ لأن المواقف تدخل في إطار الفعل ورد الفعل، في حين أن المصالح تدخل في إطار الديمومة والتخطيط الرشيد.“

ب. التركيز على المصالح وليس على المواقف

من شأن التركيز على المصالح وليس على المواقف فتح بوابات الحوار والتفاهم وتقليص سبل الاختلاف والنزاع؛ لأن المواقف تدخل في إطار الفعل ورد الفعل، في حين أن المصالح تدخل في إطار الديمومة والتخطيط الرشيد.

وإن لم تستطع أن تعزل الصراع والأزمة عن المواقف فليكن التعويل والتركيز على المواقف الحكومية الرسمية التي تشترط العقلانية والمؤسساتية، وليس اعتماد الكم الهائل من التصريحات المتضاربة والمتصارعة مع مبدأ وحدة القرار الحكومي. ونحسب أن واحدة من المصالح التي فرضت نفسها هو تحقيق التعاون والتنسيق بين الإقليم والحكومة الاتحادية بشأن قتال داعش، وإن تصريحات رئيس الوزراء كانت واضحة جداً في هذا الصدد.

ت. التركيز على أن الموضوع هو أزمة سياسية ـ دستورية وليست صراعاً قومياً أو احتقاناً عرقياً، فالتركيز على ذلك سيمنح كل الأطراف رؤية موضوعية للتعامل مع

الأزمة وإدارتها على وفق منطق علمي موضوعي، أما إذا كان المبدأ السائد هو الصراع القومي، فهذا من شأنه أن يضعف من مسارات الحكومة الاتحادية وخطواتها ويضعف من إجراءاتها كافة.

ث. قبول فكرة الوسيط والمبادر بين الأطراف وليس نفيها أو عدم قبولها، فالوسيط من شأنه أن يعدّل من التوجهات التصارعية، إما لسوء الاتصال وإما لسوء الفهم للمعلومات المتضاربة والمتعددة في ظل جو متأزم.

ونلاحظ أن الوسيط فاعل ومؤثر ومهم في كل الصراعات الدولية والأزمات، ومن الأولى أن يتواجد في الساحة الداخلية العراقية لمعالجة الأزمات أو لمنعها أصلاً.

ج. الابتعاد عن اللعبة الصفرية في التعامل واعتماد مبدأ اللعبة غير الصفرية.

تعني اللعبة الصفرية العزل التام والكامل بين الطرفين، ومن الممكن أن تطبق مع الجهات الإرهابية (القاعدة وداعش)، ولكن من الصعب تطبيقها في الأزمات السياسية داخل البلد؛ لأسباب اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، وأخرى محلية وإقليمية؛ لأن في اللعبة الصفرية لا مجال للاتصال أو التفاوض والمساومة، وهي تخلو من الكسب المشترك الذي ينبع في العادة من الحاجة إلى التعقّل أو التعاون[25].

> لا يمكن أن نحتكم لمنطق الرابح والخاسر في إطار السياسة الداخلية، لأن العلاقة بين القوى السياسية والحزبية، وكذلك بين المركز والإقليم ليست علاقة ربح وخسارة، بل علاقة ربح متبادل من دون خسارة.

ح. تأكيد مبدأ (win – win situation)

لا يمكن أن نحتكم لمنطق الرابح والخاسر في إطار السياسة الداخلية، لأن العلاقة بين القوى السياسية والحزبية، وكذلك بين المركز والإقليم ليست علاقة ربح وخسارة، بل علاقة ربح متبادل من دون خسارة؛ وهذا المبدأ من شأنه أن يحقق هيبة الدولة والحكومة، وبسط سيطرتها، وإشراك الآخرين في الإجراءات، وعدم غلق بوابات الاحتواء والاستيعاب بمجالاتها كافة.

وسيخفف هذا المبدأ أيضاً من التصارع في الرؤى وتعقيداتها، لتنهي –وعبر مجموعة إجراءات– إلى خلق المنفعة والمصلحة المتبادلة، وخلق هذه الأخيرة من شأنه إيجاد الثقة المتبادلة، والمسؤولية المتبادلة، والتضامن، والالتزام لحماية العراق وخياره الديمقراطي.

خ. التركيز على مبدأ (putting together coming together)

بنحوٍ متوازن لغرض إنجاح خطوات الحفاظ على وحدة العراق مع مبدأ المواطنة. فإجراءات (putting) لوحدها لن تكفي وإن نجحت في الإجراءات العسكرية الأمنية، ولكنها

لن تدوم من دون خطوات سياسية (واقتصادية ترتبط بـ (coming) ولاسيما أننا نتحدث عن مرحلة عدم اكتمال بناء الدولة العراقية بالنحوٍ الصحيح، وكذلك نتحدث عن صيغ للعلاقة داخل حدود الدولة، وليست بين دول متصارعة.

د. سنّ قانون يجعل كركوك عاصمة العراق للتعايش والسلم الأهلي والوطني؛ فهذا القانون سيغلق الأبواب أمام التصارعات السياسية المحلية والإقليمية.

ذ. إن الذهاب لكسر أربيل جغرافياً كقاعدة لإقليم كردستان، وتغليب السليمانية عليها سياسياً لن يقود بالنفع والمصلحة الدائمة للاستقرار. وإن التعامل السياسي بحدود الدستور مع الإقليم ككل (جغرافياً وسياسياً) هو الأفضل لأن التمييز ضروري بين الجغرافيا كقاعدة للإقليم وتوجهات بعض القادة والسياسيين في الإقليم.

ر. إن الصراع على الخطوط الجغرافية الخضر والزرق[26]، قد حُسِمَ عبر التثبيت عسكرياً لحدود تلك الخطوط، ولذلك لا نعتقد صوابية تجاوز الخط الأزرق الذي يبدو مقبولاً لكل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

> إن دعوات المرجعية كانت –وما تزال– موضع قبول من كل الأطراف، ويمكن تعزيزها؛ لإجراء حوار سليم وهادف ودائم ولاسيما كل المشكلات العالقة في عموم الدولة العراقية.

ز. إن مبدأ التثبيت عند الخط الأزرق مع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تشكّل عنصر قوة كافية للدخول بالحوار مع الإقليم. ولا نظن أن حدود الاعتراض كانت شديدة من قادة الإقليم حول هذا التثبيت. ولكن تجاوز حدود التثبيت على الأرض ستحتاج إلى جهود عسكرية وأمنية قد تكون كافية بنحوٍ مؤقت ولكنها لن تخدم المصلحة العامة مستقبلاً.

س. إن دعوات المرجعية كانت –وما تزال– موضع قبول من كل الأطراف، ويمكن تعزيزها؛ لإجراء حوار سليم وهادف ودائم ولاسيما كل المشكلات العالقة في عموم الدولة العراقية.

ش. إن التركيز على الأمور الفنية والابتعاد عن أدلجة الموضوع من شأنه أن يقود لتفاهمات دائمة، وهناك العديد من المسائل الفنية التي هي موضع اتفاق بين الطرفين، ومن الضروري إدامتها وتأمينها، وعدم تصريفها للمجال السياسي.

ص. إن وحدة الإقليم الجغرافية في ظل وحدة العراق أفضل، فالاختلاف السياسي ضمن وحدة الإقليم الجغرافية شيء طبيعي، ولكن ينبغي ألاّ يقود لتقسيم جغرافي من قبل المركز الاتحادي أو من قبل الإقليم.

ض. إن تعديل المسار السياسي بين المركز والإقليم قد تحقّق؛ وهنا نحتاج لرؤية واضحة وموضوعية، من حيث الذهاب باتجاه تعديل الدستور بما يضمن ديمومة هذه المسارات ولتجاوز أي نوازع جغرافية أو سياسية أو حتى ذاتية، مع مراعاة معرفة التعديل من حيث هل سيكون ضمن منطق التوافق أو منطق الأغلبية؟

وهل إن تعديل الدستور يكفي أو الذهاب باستبداله بدستور جديد؟ وهذا يعني دق أساسات لمشروع دستوري وبالضرورة سياسي جديد؛ وهنا ينبغي مراعاة الطبيعة السياسية والجغرافية من جديد في أي مشروع سياسي ودستوري جديد.

أ– وهنا نشير إلى منطوق السلطة المؤسِسة والسلطة المؤسَسة[27]، فهل إن أساسات السلطة المؤسِسة ورغباتها ستكون قادرة على ايجاد نمط لسلطة مؤسسة من دون منازعات أو مشاكسات، وهنا نشير إلى معادلة الإشراك (الاشتراك) والمشاركة، فموانع الاشتراك يمكن فهمها ضمن رغبات الأقلية من المكونات وهواجسها، ولكن موانع الاشتراك (المشاركة) أكثر أهمية وخطورة لأن المركز الاتحادي هو الأكبر، والأخص، والأوسع، والرؤية، التي يقتضي أن تكون للجميع.

> أن الموضوع يخص بالأساس تعديل المسار السياسي مع تفعيل أساسات الدستور التشريعية المقبولة والموضوعية، فالخلل الحاصل من ظل النظام البرلماني في العراق لا يعود لخلل في الدستور.

ونظن أن الموضوع يخص بالأساس تعديل المسار السياسي مع تفعيل أساسات الدستور التشريعية المقبولة والموضوعية، فالخلل الحاصل من ظل النظام البرلماني في العراق لا يعود لخلل في الدستور –وإن كان فيه خلل– ولكن في مبدأ احترام الدستور فهل أن تعديله ونمط السلطة والرؤية من برلماني إلى رئاسي يمكن أن يكون ضامناً لعدم حدوث مشكلات وصراعات في المستقبل؟

إن ما نحتاجه في العراق هو الاستمرار في الاعتماد على ثوابت يمكن تسميتها ثوابت ودعائم سياسة عراقية ناجعة دائمة، مع الإقرار بأن اختلاف الحكومات أو توجهات رؤساء وزرائها هو شيء بديهي، فالسياسات الناجعة هي التي يمكن أن تفعل من الدستور الدائم المرجع لحلّ الخلافات، ومن هذه الدعائم:

أ– أن يبقى القول الفصل للمحكمة الاتحادية العليا في حلّ النزاعات والمشكلات الحاصلة.

ب- إن الثابت الوطني هو المصلحة العراقية العليا التي ينبغي ألاّ تغيب أبداً ولأي سبب كان.

ج- إن الدستور ليس دستور الأحزاب والشخصيات والرغبات، بل دستور الدولة والشعب؛ ولذلك من الواجب احترام نصوصه ومواده بنحوٍ تام.

د- التأكيد على الحوار لحل المشكلات الداخلية مهما كان حجمها وطبيعة تعقيداتها. فغلق باب الحوار لا يعني سوى فتح بوابات العنف والقتال الذي لا ينبغي أن يكون في إطار دولة ديمقراطية.

هـ- إن التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وعدم حصر الموارد بجهة دون أخرى من شأنه أن يقضي على الكثير من النزاعات والمشكلات.

و- وحدة القرار السياسي العراقي الوطني ومركزيته يمكن أن يشكلا أساساً صحيحاً لأي معالجات مستقبلة لأي مشكلة قد تطرأ، وهذه الوحدة تبدأ من عملية صنع القرارات مروراً باتخاذها، وانتهاء تنفيذها، ومتابعتها مع عدم إغفال ركن أساس وجوهري هو إشراك المواطن في صنع هذه القرارات ومتابعتها لأننا نعتقد أن المواطن هو الأساس في أي خيار ديمقراطي.

> ”جاء اعتماد منطق الفيدرالية في إطار اللامركزية السياسية في العراق بناءً على اتفاق وتوافق بين القوى السياسية العراقية التي قادت العملية السياسية.“

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

1. جاء اعتماد منطق الفيدرالية في إطار اللامركزية السياسية في العراق بناءً على اتفاق وتوافق بين القوى السياسية العراقية التي قادت العملية السياسية، وتصدت إلى الواقع الذي تثبّتَ في إقليم كردستان منذ عام 1992 وإقراره دستورياً.
2. ما تزال تجربة الفيدرالية بالعراق في أطوارها الأولى، ولم يكتب لها الاستقرار الكافي سواء أكان لأسباب خاصّة بالعامل الزمني -خمسة عشر عاماً ليست كافية للاستقرار-، أم العامل القانوني والتشريعي والدستور الواضح -إذ نشهد السجال الدستوري حول مادة دستورية هنا وهناك-، أم تشريع قانوني يعطّل لأسباب خاصّة بغياب الثقة والصراع السياسي.

3. ما تزال الفيدرالية في العراق موضع سجال سياسي بين رافض ومؤيد لها حتى هذه الساعة، ومن المؤسف أن يتطور السجال إلى ساحات الجغرافية السياسية والقواعد المجتمعية بنحوٍ لا يخدم عملية بناء الدولة وخيارها الديمقراطي – الفيدرالي.

4. إن الفيدرالية ما تزال تقدم البديل الأفضل من التقسيم والانفصال شريطة إلاَّ تذهب الأطراف المؤيدة والمعارضة إلى التشكيك المتبادل والصراع الذي يؤشر إلى وحدة العراق وسيادته، وقد أوضح الدستور العراقي مسؤولية الحفاظ على وحدة البلاد.

5. تحتاج الفيدرالية في العراق إلى ثقافة سياسية ناضجة، ونشرها في الوسط السياسي والثقافي، كي نؤمن التلازم بين ما هو مؤسساتي وما هو قيمي وهو من الضروريات.

6. لا نستطيع الفصل بين الخيار الديمقراطي والخيار الفيدرالي، ولكن نحتاج إدامة التواصل والتفاعل بين النسيجين لغرض إدامة العملية السياسية في العراق.

7. إن المعالجة العقائدية الفيدرالية لربما تجلب الضرر للعراق، ولذلك نعّول على المعالجة الإجرائية لأنها الأفضل والأكثر قبولاً ونجاعةً.

8. إن مسؤولية الحفاظ على العراق هي مسؤولية تأريخية وأخلاقية قبل أن تكون سياسية؛ لأنه قد يكون من المعيب التنازع والتصارع في ظل نمط قيم وديمقراطي، ونجافي التنافس السياسي المشروع الذي هو من ديدن الدول المتقدمة والناضجة ديمقراطياً.

> ”لا نستطيع الفصل بين الخيار الديمقراطي والخيار الفيدرالي، ولكن نحتاج إدامة التواصل والتفاعل بين النسيجين لغرض إدامة العملية السياسية في العراق.“

التوصيات

1. إدامة التعاون بين اللجان الفنية في المركز الاتحادي والإقليم الذي من شأنه ديمومة تبادل المعلومات والمعطيات، وإزالة كل سبل التنازعات والتصارعات على أن تكون اللقاءات دورية وبلا انقطاع ولأي سبب كان.

2. تشكيل لجنة أو خلية لضبط إدامة الأزمات الطارئة الحقيقية أو المفتعلة ومتابعة الأمور الأمنية والعسكرية والإعلامية.

3. ضرورة التواصل بالزيارات الرسمية وبأعلى المستويات، لما تمثله من رمزية سياسية وإعلامية للمواطن العراقي.

4. ضبط وحدة القرار السياسي والتصريحات السياسية لدى الطرفين وغلق البوابات

للقرارات والتصريحات غير المخولة وغير المسوؤلة.

5. تعزيز التعاون العلمي والمعرفي والأكاديمي بين جامعات الوسط والجنوب مع جامعات الإقليم وفي الصيغ الممكنة كافة.

6. تفعيل مؤسسة الأخوّة العربية – الكردية في العراق لغرض إدامة التواصل الثقافي – المجتمعي.

7. ضرورة تفعيل أدبيات الثقافة الديمقراطية والفيدرالية، وباللغتين العربية والكردية لأهميتها القصوى للجيل الجديد في الطرفين.

الهوامش والمصادر

1. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفيدرالية، طبعة خاصة، 2006.

2. ريدارفسر، شيعة العراق: جذور الحركة الفيدرالية، ترجمة: فاضل جنكر، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت،2007.

3. ستار كريم الكعبي، التيار الصدري والطائفية: إشكاليات وحلول، مطبعة سفينة النجاة، بغداد، 2010.

4. سعيد إسكندر، كردستان العراق: الجذور التأريخية لمشروع الفيدرالية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت،2017.

5. د.عبد الجبار أحمد عبد الله، اللامركزية في العراق بين الحاجات الواقعية والمصالح الحزبية، مؤسسة فردريش إيبرت الألمانية، عمان، 2015.

6. د.عبد الجبار أحمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2013.

7. عزيز قادر، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003، دار الحكمة، ط1، 2009.

8. علي السعدي، حزام النار : الجعفري والعراق الجديد، العارف للمطبوعات، ط3، بيروت، 2010.

9. د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011.

10. فرانسوا شاتيليه وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة: د.محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 2014.

11. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط، 1987.

12. المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، حكومات الأقاليم نظرة وطنية ودولية، مكتبة الثقافة والإعلام، ط11، بيروت، 2007.

13. مجموعة مؤلفين، الدستور العراقي الدائم ما له وما عليه، المعهد العراقي لحوار الفكر، 2013.

14. د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط2، بغداد، 2013.

15. يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الأقاليم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي 2011.

ثانياً: الدساتير والقوانين

1. الدستور العراقي لسنة 2005.

2. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 التي تنص على «أن جميع الصلاحيات التي لا تعود حصراً للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الأقاليم والمحافظات....»، وتنص المادة (112 – ثانياً) من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 على «تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات...».

ثالثاً: البحوث والدوريات

1. بختيار غفور حمد، سلطة البرلمان في تعديل الدستور: دراسة مقارنة مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد 8، 2010.

2. د. عبد الجبار أحمد عبد الله، العراق.. ماذا بعد داعش؟ بحث أُلقي في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 9 شباط 2015.

3. د. عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل العراق ما بعد استعادة الموصل، بحث ألقي في فندق بابل، بغداد بالتعاون مع مؤسسة فردريش إيبرت الألمانية، 12 تشرين الثاني 2016.

4. د. عقيل محمد عبد، علاقة الحكومة الاتحادية بحكومات الأقاليم وفقاً لدستور العراق الدائم لسنة 2005، بحث مقدم إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.

رابعاً: الرسائل والأطروحات

1. أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد، 2009.

2. زيد محمد باقر، القوى السياسية الإسلامية الشيعية في العراق، وموقفها من دستور 2005، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2013.

توجهات السياسة الخارجية الروسية إزاء منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي (الأزمة السورية والقطرية ـ الخليجية أنموذجاً)

أ.د.فهد مزبان خزار *

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى استعراض التوجه السياسي الخارجي الروسي تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بعد مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى الحكم وإعلانه لمبادئ السياسة الخارجية لروسيا عام 2000 التي شهدت تغيّراً ملحوظاً في نهجها الخارجي مقارنة بما كانت عليه بحقبة الاتحاد السوفيتي السابق، إذ أصبحت متعددة التوجهات لا تستثني أي منطقة في العالم؛ لتعود بعدها روسيا وتؤدي دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا. وبعقيدة براغماتية تحولت من دور اللاعب الملحق إلى دور اللاعب الأساس في النظام الدولي، إذ ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية وتمكنت من الحفاظ على مصالحها القومية.

وعليه، شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجي الروسي، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي؛ لتفتح بذلك مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها؛ لذا اهتمت السياسة الخارجية الروسية بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من أزمات وأولتها أهمية استثنائية انطلاقاً من مبدأ تعظيم المكاسب ودرء المخاطر.

وفي الختام، يسعى البحث إلى بيان أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية أولاً، واستعراض أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط والوسائل المعتمدة لتنفيذها ثانياً، وأخيراً تحليل طريقة إدارة وتعامل السياسة الخارجية

* مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

الروسية تجاه أزمات المنطقة مع التركيز على الأزمة السورية، والأزمة القطرية–الخليجية (أنموذجاً للدراسة).

ABSTRACT :

The research aims to review of the Russian foreign policy orientation towards the Middle East, especially after the arrival of President (Vladimir Putin) to power and his declaration of foreign policy principles for Russia in 2000 which witnessed a "remarkable" change in its external approach compared to what they were in the era of the former Soviet Union. The Russian foreign policy has become multi-orientated which do not exclude any region in the world. Russia backed to play an active role in the international arena and took clear positions in many case with a pragmatic doctrine turned from the role of the player to become the player's basic role in the international system, where this helped it on achieving increase degrees of independence in its foreign policy and was able to preserve its national interests. Thus, the Middle East has witnessed a gradual return of Russian foreign activity. This return was accompanied with growing Russian desire in going to areas that serve its interests and help it to ensure a better location in the international system, thereby opening up a new vital space to maximize their interests. So the Russian foreign policy including in the Middle East of crises and of exceptional importance out of the principle of maximizing gains and to ward off risks. In conclusion, the research seeks to statement of the importance of the Middle East region in the Russian strategy first, and review Russian foreign policy objectives towards the Middle East. In addition to the means adopted for its implementation II ". Finally, analysis method of management Russian foreign policy is treated towards regional crises with a focus on the Syrian crisis, and the Arab Gulf-Qatar crisis.

المقدمة:

شكّل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وانتهاء الحرب الباردة، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية وريثاً شرعياً له، كل ذلك شكل حدثاً تأريخياً ألقى بظلاله على الدولة الروسية الوليدة التي عانت من تدهور وانهيار شديدين على الصعيدين الداخلي (الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار...)، والخارجي (السياسة الخارجية، والمكانة الدولية...)، حتى أُطلِق على روسيا لقب «الرجل المريض»، وذلك في عهد الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن. بيد أن روسيا ومنذ تسلم فلاديمير بوتين الحكم في عام 2000 سعت إلى إصلاح السياسة الداخلية والخارجية والرغبة في استعادة التوازن على الساحة الدولية. فمنذ وصوله إلى سدة الحكم وتوليه منصب الرئاسة لثلاث دورات متتالية، كان آخرها فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 18 آذار 2018، وسيستمر في منصبه حتى عام 2024، وقد أجرى العديد من التحركات التي تؤشر لسرعة عودتها لاستعادة دورها كقوة كبرى في النظام الدولي، الذي يتعاظم مع تراجع القوة الأمريكية، والهيمنة الأحادية على هذا النظام منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وهذا الدور سيتزايد في السنوات المقبلة مع تخلي الولايات المتحدة عن دورها كقائدة للنظام الدولي الليبرالي في أثناء إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تنظر إلى موسكو على أنها قوة تعديلية في النظام الدولي مثل الصين، وأنها تسعى إلى إحداث تعديلات في قيم النظام القائم ومؤسساته ومبادئه بما يُعزز من دورها العالمي ومصالحها.

> وتعدّ ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض دول الشرق الأوسط بداية من عام ٢٠١٠ من أبرز المؤشرات على عودة روسيا للعب دور دولي جديد.

وتعدّ ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض دول الشرق الأوسط بداية من عام 2010 من أبرز المؤشرات على عودة روسيا للعب دور دولي جديد، فموقفها من الثورات يكون حيادياً في بعض الأحيان، وأخرى انحيازياً وذلك حسب محددات الموقف الروسي من الثورة بعبارة أخرى أينما تكون مصلحة روسيا في دولة من دول الشرق الأوسط تتدخل وبصفة مباشرة.

وفي ظل الانكفاء الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط إبّان إدارة الرئيس السابق باراك أوباما في إطار استراتيجيتها للتوجه تجاه آسيا لإعادة توزان القوى الذي أضحى غير صالح في واشنطن مع الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري المتنامي إقليمياً ودولياً، شرعت روسيا في تعزيز نفوذها في المنطقة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، لتصبح موسكو لاعباً رئيساً في الأمن الإقليمي، ولاسيما في أعقاب التدخل

العسكري في سوريا منذ عام 2015 لدعم نظام بشار الأسد، الذي كان مفاجأة للكثيرين؛ لأن موسكو لم تستخدم القوة العسكرية للانخراط في نزاعات المنطقة منذ عقود. وكان لروسيا الاتحادية أيضاً دور مؤثر في الأزمة القطرية –الخليجية التي اندلعت في 5 حزيران 2017 حينما أقدمت ثلاث دول خليجية أعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات، والبحرين)، بالتحالف والتضامن مع دولة غير عضو (مصر)، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها. إذ تطور الموقف الروسي من الأزمة من مرحلة الحذر والحياد إلى الانحياز بشكل ما إلى الجانب القطري، تبعاً للمصالح الروسية وانطلاقاً من تبني السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين نظرية (الواقعية الكلاسيكية الجديدة)، أي النظر إلى المصالح القومية كأساس موجه لعلاقات روسيا الخارجية ومواقفها في إدارة الأزمات عوضاً عن المبادئ الأيديولوجية.

إن الدور الجديد الذي تؤديه روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين هو موقفها تجاه ما يحدث من أزمات وقضايا في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الموقف البارز تجاه الأزمة السورية.

مشكلة البحث:

إن الدور الجديد الذي تؤديه روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين هو موقفها تجاه ما يحدث من أزمات وقضايا في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الموقف البارز تجاه الأزمة السورية التي وظفت روسيا (القوة الصلبة) في إدارتها للازمة من طريق التدخل العسكري المباشر، هذا فضلاً عن دورها البارز في الأزمة القطرية–الخليجية وتوظيفها لأدواتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية (القوة المرنة) في إدارتها للأزمة. وإن كل ما تقدم دفعنا إلى دراسة التوجه الجديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الوسط، مع التركيز على الأزمة السورية، والأزمة القطرية–الخليجية، كحالتي دراسة.

وعليه، نطرح الإشكاليات البحثية التالية على صيغة تساؤلات:

1. ما الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما الدور الذي أداه الرئيس فلاديمير بوتين في رسم ملامحها؟
2. كيف تتعامل السياسة الخارجية الروسية في إدارتها لأزمات منطقة الشرق الأوسط (الأزمة السورية، والأزمة القطرية–الخليجية)؟

فرضية البحث:

استند البحث إلى فرضيتين رئيستين، هما:

1- يمثل طموح روسيا تحت قيادة بوتين في استعادة جانب من دورها ونفوذها قوى عظمى، بعد أن فقدت هذا الطموح إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، دوراً مهماً في تحريك الاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

2- إن البعد الواقعي (المصلحي) هو المعيار الأساس المتحكم في السياسة الخارجية الروسية وطريقة إدارتها للأزمات في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما أزمتي سوريا والقطرية-الخليجية موضوعي البحث.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية.

2- توضيح أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط والوسائل المعتمدة لتنفيذها.

3- تحليل طريقة إدارة السياسة الخارجية الروسية وتعاملها تجاه أزمات المنطقة مع التركيز على الأزمة السورية، والأزمة القطرية—الخليجية أنموذجاً للدراسة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج بالبحث والتحليل إحدى الموضوعات المهمة، وهي استراتيجيات القوى الكبرى، إذ إن تتبع استراتيجيات هذه الدول يساعدنا على فهم مجريات الأحداث في الساحة الدولية وتفسيرها، ولاسيما فيما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تحولات سياسية في إطار الحراك العربي (الربيع العربي). وتعطي هذه الدراسة رؤية شاملة للاستراتيجية الروسية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وأهدافها الرئيسة، والوسائل المتبعة في تنفيذها، مع التركيز على إدارة السياسة الخارجية الروسية لازمتين من أهم أزمات المنطقة بعد أحداث الربيع العربي، وهي: الأزمة السورية، والأزمة القطرية—الخليجية.

أولاً: أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الروسية:

تكمن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في موقعه الجغرافي؛ فهو ملتقى قارات العالم القديم ويشرف على أهم البحار العالمية: (بحر قزوين، والبحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وبحر العرب)، ويتحكم في أهم الممرات المائية: (مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق البسفور، ومضيق الدردنيل، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز)؛ وعليه تعدّ منطقة الشرق الأوسط من المناطق الأكثر حيوية في العالم، وهي محط أنظار جل الفاعلين الدوليين، كونها منطقة لها مكانتها الجيوبولتيكية وأهميتها الاقتصادية نظراً لما تحويه من احتياطيات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي مصدر الطاقة الرئيس وعصب الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تحكمها بممرات بحرية هي الأهم في العالم، فـمضيقا هرمز وباب المندب هما شريان الحياة لكثير من دول العالم ولاسيما الآسيوية منها كالصين والهند واليابان، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، فمضيق هرمز الذي يعدّ أهم ممر عالمي للنفط يقع عند مدخل الخليج العربي بين عمان وإيران وتصدر دول الخليج عن طريقه نحو 90 % من إنتاجها النفطي، وبحسب تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية فقد تدفقت عبر المضيق عام 2016 منتجات نفطية بلغت نحو ثمانية عشر مليوناً ونصف مليون برميل يومياً أي بزيادة مليون ونصف مليون برميل عن عام 2015، أما مضيق باب المندب فهو يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي ويربط بين جيبوتي على الساحل الأفريقي واليمن على الساحل الآسيوي وتكمن أهميته الاستراتيجية في عدد سفن الشحن وناقلات النفط العملاقة التي تمر عبره من الاتجاهين بأكثر من 21 ألف قطعة بحرية سنويا أي ما يعادل 57 قطعة يومياً، تدفق ما يقدر بنحو 4.8 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة عبر هذا المجرى المائي في عام 2016 نحو أوروبا والولايات المتحدة وآسيا[1].

> فبحسب منظمة أوبك فإن منطقة الخليج هي مركز الثقل النفطي العالمي إنتاجاً واحتياطياً وثروة.

الجانب الآخر المهم هنا هو المخزون الضخم من النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما منطقة الخليج العربي، فبحسب منظمة أوبك فإن منطقة الخليج هي مركز الثقل النفطي العالمي إنتاجاً واحتياطياً وثروة. فقد بلغ إنتاجها عام 2016 حوالي (26473.5) ألف برميل يومياً، يشكل نسبة (33.5 %) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وقد شاركت دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الأكبر منه، إذ بلغ إنتاجها إبّان العام نفسه (18251.5) ألف برميل يومياً، مشكلاً نسبة (68.9 %)

من إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي، ونسبة (23.1 %) من إجمالي الإنتاج العالمي (جدول 1)، وبلغ الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج حوالي (797.99) مليار برميل عام 2016، أي ما يعادل (62.4 %) من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام البالغ (1278.2) مليار برميل، وقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الأكبر منه، وبما يعادل (62.2 %) من إجمالي احتياطي منطقة الخليج العربي، ونسبة (38.8 %) من إجمالي الاحتياطي العالمي عام 2016 (جدول 2). وتبلغ عوائده المالية (17.65) تريليون دولار إذا احتسبنا أسعار عام 2015 الثابتة. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ إجمالي حجم الناتج المحلي السنوي لعام 2015 في المملكة المتحدة (2.9) تريليون دولار سنوياً، وفي اليابان (4) تريليون دولار، وفي الصين (11) تريليون دولار، وفي الولايات المتحدة (18) تريليون دولار سنوياً[2].

وقد فرضت ضغوط الجغرافيا على روسيا الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، وبما أن روسيا تشغل الحيز الأكبر من منطقة أورآسيا، فإن الشرق الأوسط يشكل البوابة الجنوبية لها، والفاصل الجغرافي بينها وبين المياه الدافئة؛ ولذا سعت روسيا القيصرية لفرض وجودها الفاعل في المنطقة والوصول إلى المياه الدافئة، ومن أجل ذلك شنت حروباً عدة ضد الدولتين الفارسية في الأعوام (1809، و1813، و1826)، والعثمانية للأعوام (1828، و1829، و1853). وبعد ذلك سعى الاتحاد السوفيتي جاهداً لتحقيق ذلك الحلم، فحقق في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وجوداً عسكرياً في كل من مصر، وإثيوبيا، والصومال، واليمن الجنوبي، والجمهورية العربية اليمنية، والسودان، وليبيا، والجزائر، والعراق، فضلاً عن سوريا التي توجد فيها القاعدة البحرية الروسية الأهم في طرطوس على ساحل البحر الأبيض المتوسط. بيد أن نفوذ الاتحاد السوفيتي بدأ يتقلص تدريجياً مع بداية أزمته الاقتصادية التي كانت أحد أسباب انحلال الاتحاد وتفككه في يوم 26 كانون الأول 1991، حيث خسر معظم مناطق نفوذه، وحينما ورثه الاتحاد الروسي لم يتبق من نفوذه إلا سوريا بدرجة رئيسة، والجزائر بدرجة ثانوية[3].

> لقد شكّل فوز فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٠ نقطة تحول رئيسة في السياسة الخارجية الروسية التي شهدت تغيُّراً ملحوظاً في استراتيجياتها ونهجها.

لقد شكّل فوز فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية في العام 2000 نقطة تحول رئيسة في السياسة الخارجية الروسية التي شهدت تغيُّراً ملحوظاً في استراتيجياتها ونهجها، إذ أعلن عن المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية الروسية؛ ويرجع هدف هذا الإعلان في محاولة روسيا للعودة مرة أخرى إلى دورها المركزي والأساس في النظام الدولي بدلاً من دورها الملحق والفرعي الذي تولته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن أجل ذلك

أتبعت روسيا سياسة برغماتية حتى تستطيع إنهاء الهيمنة الأمريكية وتحويل النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلي نظام متعدد الأقطاب. ونتيجة لما سبق؛ نجد أن السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية قد نشطت مرة أخرى في منطقة الشرق الأوسط لتفتح لذاتها مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها.

جدول (1) احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبته (%) من احتياطيات منطقة الخليج العربي والعالم لعام 2017

الدول	الاحتياطي النفطي (مليار برميل عند نهاية السنة)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار مترمكعب عند نهاية السنة)
الإمارات	97.80	6091
البحرين	0,12	92
السعودية	266.46	8588
قطر	25.24	24299
الكويت	101.50	1784
عمان	5.37	705
إجمالي دول المجلس	496.49	41559
العراق	143.10	3694
إيران	158.40	33499
إجمالي منطقة الخليج	797.99	78752
إجمالي العالم	1278.2	195892
نسبة دول المجلس من إجمالي منطقة الخليج	62.2%	% 52.8
نسبة دول المجلس من إجمالي العالم	% 38.8	% 21.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي، 2017، ملحق (115)، ص: 332، وملحق (215)، ص: 333.

جدول (2) إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبته (%) من إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي والعالم لعام 2017

الدول	إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب / سنة)
الإمارات	3075.0	61084
البحرين	200.2	22351
السعودية	10459.0	110860
قطر	655.0	182830
الكويت	2954.3	17291
عمان	908.0	32779
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	18251.5	427195
العراق	4630.0	10416
إيران	3592.0	226905
إجمالي منطقة الخليج العربي	26473.5	664516
إجمالي العالم	78924.9	3674470
نسبة دول المجلس من إجمالي منطقة الخليج العربي	% 68.9	64.3%
نسبة دول المجلس من إجمالي العالم	% 23.1	11.6%

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي، 2017، ملحق (315)، ص: 334، وملحق (415)، ص: 335.

وقد تجسد ذلك جلياً بدعوة بوتين في تموز من العام 2015 إلى ضرورة تعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي والمقرّر العمل بها حتى العام 2020. وقال بوتين في اجتماع مجلس الأمن الروسي: «من الضروري تحليل التحدّيات والأخطار المحتملة جميعها، لتشمل السياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها، خلال فترة قصيرة، وتعديل استراتيجية الأمن القومي الروسي، بناءً على نتائج هذا التحليل». وبالفعل في 2015/12/31 صدرت وثيقة الأمن القومي الروسي المعدّلة، إذ شكّل ضمان هذا الأمن أولويّة في إطار

عمل الدولة، وتبلور الهدف الرئيس منها في استعادة روسيا لمكانتها كقوة عظمى موازية للغرب، وبخاصةٍ في الشرق الأوسط، للاستجابة الملائمة للتهديدات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين[4].

وعليه، يأتي اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، ولإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي. وهو ما يتطلب منها مزيداً من الاهتمام بهذه المنطقة، ولاسيما أن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها قوةً عظمى على الساحة الدولية وهو ما يحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية والحساسة من العالم، على وفق التطورات والمستجدات الدولية التي تسير بوتيرة متسارعة جداً.

> يأتي اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي.

ثانياً: أهداف روسيا الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط:

يمكن تحديد خمسة أهداف ومصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية والخليجية منها على وجه الخصوص، وذلك على النحو الآتي:

1- العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً من طريق مزاحمتها في المنطقة، وذلك من طريق استدراج واشنطن في صراعات على النفوذ والهيمنة على أكثر من ساحة -والشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال-، وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، وعلى الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب شاءت فإنه يمكنها حينئذٍ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمنهِكة للولايات المتحدة.

ومثال ذلك، أجرت روسيا في كانون الثاني 2013، أكبر مناورات بحرية في البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة. وخلال زيارته لأسطول البحر الأسود في شباط من العام نفسه، وقد أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويجو أن "منطقة البحر الأبيض المتوسط هي جوهر كل المخاطر الجوهرية لمصالح روسيا الوطنية"، وأن

استمرار تداعيات الربيع العربي زاد من أهمية هذه المنطقة. بعد ذلك بوقت قصير د، عرض سياسة بحرية روسية جديدة بإعلانه قرار إنشاء فرقة عمل تابعة لوزارة البحرية في البحر الأبيض المتوسط "على أساس دائم"[5].

وفضلاً عن ذلك، فإن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط –وعلى رأسها العراق– في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة؛ وذلك دعماً لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة على حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفاً من قوة الوجود الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ولعلّ معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق عام 2003 كان إثباتاً واضحاً على سعي موسكو إلى إفشال المشروع الأمريكي الأحادي في العالم بنحو عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ إذ أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون بحال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلَّف السوفيت ماديّاً ومعنوياً، وكان من بين عوامل نهايتهم.

> ولذلك أدركت روسيا تماماً أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسماراً جديداً في نعش التفردية الأحادية الأمريكية.

ولذلك أدركت روسيا تماماً أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسماراً جديداً في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلِّف فراغًا سياسياً وعالميّاً في خارطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة.

وقد أكد ذلك التوجه الرئيس الروسي بوتين في «مؤتمر ميونيخ» للسياسات الأمنية في شباط 2007، حينما وجه انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، واستخدامها المفرط للقوة الذي يكاد يكون غير منضبط للسيطرة في العلاقات الدولية، وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه، وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة «لعالم أحادي القطب»، غير مقبول، وأدّى إلى الحروب، والمزيد من الصراعات في العالم[6]. وتأتي تصريحات بوتين بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبير عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وهي تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان والعراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى،

هو بمنزلة تطويق شامل للأمن القومي الروسي، ويتكامل مع امتداد الحلف الأطلسي ونشر «الدرع المضادة للصواريخ» في دول أوروبا الشرقية، وتعكس تصريحات بوتين العائد إلى الكرملين إدراك القيادة الروسية ضرورة القيام بدور روسي أكثر فعالية في مواجهة السياسة الأمريكية، وفعالية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة، وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

2– مصالح روسيا الاقتصادية في الشرق الاوسط (دبلوماسية الطاقة):

أصدرت السلطات الروسية في أيار 2009 نسخةً جديدة من استراتيجيتها للأمن القومي، ذكرت فيها قضية الطاقة لأول مرة، مفصلةً الفرص والتحديات الخاصة بها، وفي مقدمتها تحدي الشحن المتزايد للطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا بوصفه تهديداً رئيساً لروسيا[7]. لا تظهر هذه العبارة في أي وثيقة رسمية روسية أخرى، بما في ذلك ''استراتيجية الطاقة في روسيا حتى عام 2030''[8] التي ترسم معالم الاستراتيجية التي اختارتها موسكو لإشراك حلفائها الإقليميين، وتعد مقولة: ''أبقِ أصدقائك قريبين، وأعدائك أقرب'' على الأرجح أفضل طريقة لوصف استراتيجية الكرملين للطاقة في الشرق الأوسط.

> ”لقد تأثرت روسيا –كبقية دول العالم– بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالميا، ولكن أُتخذت عدة إجراءات من أجل التصدي للأزمة منها رفع الحكومة الرسوم التي تفرضها على تصدير النفط في تموز 2009.“

لقد تأثرت روسيا –كبقية دول العالم– بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط عالميا، ولكن أُتخذت عدة إجراءات من أجل التصدي للأزمة منها رفع الحكومة الرسوم التي تفرضها على تصدير النفط في تموز 2009، وفي حقيقة الأمر كانت السياسة التي رسمها الرئيس بوتين بعد توليه زمام السلطة بمنزلة الدعامة الرئيسة التي أحالت دون انهيار الاقتصاد الوطني بعد وقوع تلك الأزمة حيث أراد القضاء على السوق الحر للطاقة وكان معارضاً لخصخصة قطاع الطاقة التي أعلنها الرئيس الأسبق يلتسن ودخلت حيز التنفيذ واستمرت حتى مجيء بوتين، والسياسة التي انتهجها بوتين تهدف إلى[9]:

1. التعاون بين كبار الدول المنتجة للنفط، مثل دول الخليج وفنزويلا، والتنسيق بينهم من أجل تحقيق المصلحة لكل دولة وعدم الدخول في معارك تنافسية

للسيطرة على سوق الطاقة العالمية؛ وبذلك يتم التحكم في حجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى الوصول لأدنى سعر للنفط. وفي سبيل ذلك اقترحت روسيا ودعمت فكرة إنشاء منتدى يضم كبار الدول المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة، وبالفعل تم تأسيسه في كانون الأول 2008 لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية من موارد الطاقة، وتبادل الخبرات بين الأعضاء، والهدف الرئيس من ذلك المنتدى هو الفصل بين أسعار الغاز الطبيعي والنفط.

2. العمل على زيادة صادرات روسيا من مصادر الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي بهدف جعل الشركات الروسية أكثر قدرة على المنافسة في الخارج، وبالفعل استطاعت شركة لوك أويل من فتح سوق كبير لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد دول أوروبا على الطاقة الروسية بنحو رئيس ولاسيما ألمانيا وشرق أوروبا، وتريد موسكو أن تؤمن صادراتها لتلك الدول بنحو دائم لتمتلك أدوات للسيطرة والتأثير بما يمكنها من الهيمنة التي بدورها تؤدي للهدف النهائي للقيادة الروسية وهو الوصول لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مقومات قوة فعلية في مختلف المجالات.

> تُعدُّ روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتُعدّ الشركات الروسية خاصة "لوك أويل وغاز بروم" حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة.

3. الدفع بالاستثمارات الروسية في الخارج: هناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية ولاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة له في مختلف مناطق العالم من طريق المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط الخام واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية حيث تُعدُّ روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتُعدّ الشركات الروسية خاصة ''لوك أويل وغاز بروم'' حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة[10]. ويمكن تحديد خريطة الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط بنحو عام والمنطقة العربية والخليجية منها خاصة، بالآتي[11]:

– أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام 2004 مؤسسة ''لوكسار'' المشتركة لاكتشاف حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع

الخالي واستثمارها في مساحة 30 ألف كم^2 لمدة 40 سنة، وتمتلك لوك أويل 80 % من أسهمها. وتتسم مشاركة شركة ''لوك أويل'' الروسية في استثمار حقول الغاز والمكتشفات في السعودية بأهمية بالغة في هذا المجال، فيما تشارك شركة ''ستروي ترانس غاز'' الروسية في صياغة شبكة توزيع الغاز في أراضي المملكة السعودية.

– اشتراك شركتي ''سينفط''، و''لوك أويل'' الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7–8 مليار دولار.

– مشروع أنبوب الغاز ''الطويلة–الفجيرة'' بالإمارات العربية المتحدة والذي يبلغ طوله 240 كيلومتراً وتقوم بتنفيذه شركة ستروى ترانس غاز الروسية، وقد تم في عام 2009 إنجاز المرحلة الأولى من المشروع من إجمالي ثلاث مراحل.

– التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع ''كونسوريتوم'' لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك الروسي على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في تشرين الثاني 2001.

– تُجري شركة ''لوك أويل'' (Lukoil) العملاقة للنفط والغاز، والتي تعد ثاني أكبر شركة روسية بعد شركة ''غازبروم''، مفاوضاتٍ لبدء الإنتاج في حقل أرطاوي (Eridu) المكتشف حديثاً في العراق.

– أطلقت ''غازبروم نفت'' (الذراع النفطية لشركة جازبروم) وحداتٍ استكشافية في كردستان العراق، في الوقت الذي تدير فيه حقل بدرة (Badra) في جنوب العراق. فضلاً عن ذلك، وقّعت ''روسنفت'' اتفاقيات تعاون مع كردستان، وأعلنت سيطرتها على خط النفط الرئيس في كردستان العراق؛ مما يزيد من استثماراتها في المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي إلى 3,5 مليارات دولار.

– توصلت شركة ''روسنفت'' إلى توقيع اتفاقيةٍ تمهيدية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية قبيل إبرام اتفاق ملزم للمشاركة في مشاريع النفط والغاز الإيرانية على مدى السنوات القليلة المقبلة، باستثماراتٍ تصل إلى 30 مليار دولار.

– بدأت أربع شركات نفطية روسية بالتفاوض مع سوريا للاستثمار المشترك في

مجال الطاقة، وهي "مغامرة" تدفعها الاعتبارات السياسية جنباً إلى جنب مع مثيلتها التجارية؛ فلا تقتصر الأهداف الروسية على استكشاف الاحتياطيات السورية من النفط واستخراجها بطبيعة الحال.

ختاماً، يتيح الموقع المركزي الذي تسعى إليه روسيا بين آسيا وأوروبا عدة خيارات بين الشرق والغرب. فقد باتت موسكو والشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من وحدةٍ جيوسياسية واحدة؛ وهو الأمر الذي تطلب إعمال الأداة العسكرية الروسية في سوريا للتكيّف مع ذلك الواقع الجديد من ناحية، والتواكب مع الجغرافيا السياسية للطاقة من ناحيةٍ أخرى.

3- تصاعد النفوذ الروسي في أسواق القمح بالشرق الأوسط (دبلوماسية الغذاء):

دخلت روسيا أسواق الحبوب الدولية كمصدر كبير ومستقر لها منذ نحو سبعة أعوام، بعد أن كانت مجرد مصدر هامشي ومتذبذب أو حتى مستورد في بعض السنوات قبل ذلك، وبلغت صادراتها حسب إحصائيات وزارة الزراعة الروسية (35.2) مليون طن من القمح خلال العام الزراعي 2017-2018، بزيادة نسبتها (44 %)، مقارنة بالعام الزراعي الماضي. ويرجع سبب تزعم روسيا قائمة مصدري القمح في العالم، حسب ما بينه (أندريه سيزوف) المدير التنفيذي لشركة «SovEcon" الروسية المتخصصة في أبحاث الأسواق الزراعية واستشاراتها، إلى نوعيته الجيدة والأسعار المنافسة، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به روسيا وقربها من العديد من الأسواق الكبيرة مثل أسواق شمال أفريقيا والشرق الأوسط، التي هم بطبيعة الحال من أكبر المستهلكين للقمح في العالم[12].

وكان الرئيس الروسي قد صرح في منتدى الحبوب العالمي في سانت بطرسبرغ (ليننجراد) بأن بلاده قادرة على أن تكون أحد الضامنين الرئيسين للأمن الغذائي العالمي، مشيراً إلى أن بلاده تعتزم استثمار أراض متروكة منذ عام 1991، وتوسيع النطاق الجغرافي لصادراتها من الحبوب، وستواصل دعم مزارعيها، مؤكداً أن نصيبها من سوق الحبوب الدولية البالغ (5 %) فقط لا يتناسب مع امتلاك روسيا لنحو (40 %) من التربة السوداء الخصبة غير المستغلة في العالم، وامتلاكها لنحو (14 %) من الأراضي الزراعية الاحتياطية الجاهزة للزراعة في العالم. وكان وزير الزراعة الروسي قد صرح قبل ذلك بأن بلاده تستطيع هي وكازاخستان، وأوكرانيا أن توسع حصتها لتصبح (25 %) من

سوق الحبوب الدولية[13].

وبما أن منطقة الشرق الاوسط وفقاً لتقرير صدر عام 2009 من قبل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الغذائية تعد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم. وإن معظم الاستيراد أي على الأقل (50 %) من الغذاء تستهلك من قبلهم[14]؛ لذلك وجدت روسيا ضالتها فيها؛ لتصريف فائض إنتاجها المحلي الذي يتزايد سنوياً وتحتاج اسواق خارجية واسعة لاستيعابه، فضلاً عن توظيفها (دبلوماسية الغذاء) أداةً للتأثير السياسي وزيادة نفوذها في المنطقة.

يوضح الجدول (3) صادرات القمح الروسية إلى بعض دول الشرق الأوسط في عام 2017، ومنه يتضح أن سوريا وتركيا احتلتا المركز الأول بوارداتهما من القمح الروسي وبواقع (1,7) مليون طن، يشكل ما نسبته (100 %) و(62,9 %) من إجمالي وارداتهما من القمح. ثم تأتي بالمركز الثاني المغرب (0,7) مليون طن، فالأردن (0,294) مليون طن، وأخيراً الجزائر (0,060) مليون طن.

"وجدت روسيا ضالتها فيها؛ لتصريف فائض إنتاجها المحلي الذي يتزايد سنوياً وتحتاج اسواق خارجية واسعة لاستيعابه، فضلاً عن توظيفها (دبلوماسية الغذاء) أداةً للتأثير السياسي وزيادة نفوذها في المنطقة."

جدول (3) صادرات القمح الروسية لبعض دول الشرق الأوسط لعام 2017

الدولة	الواردات من القمح الروسي (مليون طن)	النسبة (%) من إجمالي واردات الدولة من القمح
سوريا	1,7	100
تركيا	1,7	62,9
المغرب	0,7	24,1
الأردن	0,294	17,5
الجزائر	0,060	2,9

المصدر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، كيف تصاعد النفوذ الروسي في أسواق القمح بالشرق الأوسط؟ في 24 تشرين الأول 2017، ص: 3 – 4، على الرابط الآتي: https://futureuae.com/ar-US/MainPage/Item/3372/%

وعليه، تعدّ دبلوماسية الغذاء إحدى الوسائل التي توظفها السياسة الروسية في توجهها نحو دول الشرق الأوسط، ولاسيما في بعده الاقتصادي، وهي أداة أيضاً لزيادة النفوذ والتأثير الروسي على دول منطقة، وبمنزلة سحب البساط من شركات تصدير القمح الأمريكية، مستفيدة من ميزات القرب الجغرافي وما تعنيه من انخفاض نفقات النقل والتأمين، التي تعد عاملاً مهماً في تحديد جغرافيا العلاقات التجارية الدولية في مجال الحبوب. وهذه الجغرافيا لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة البعيدة عن أسواق

الاستهلاك الرئيسة في الوطن العربي وآسيا بالمقارنة مع روسيا.

4- مصالح أمنية: تتمثل في القلق الروسي من امتداد خطر التطرف الديني والإرهاب إلى حدودها:

إن التخوف الروسي من أحداث الربيع العربي وما نجم عنها من انتشار للإسلام السياسي العابر للحدود هو ما جعلها مهتمة كثيراً بمنطقة الشرق الأوسط خوفاً من وصول الأمر إلى المجال الأورآسي، ومنذ البداية حاولت روسيا الاحتفاظ بتعريف خاص بها لمفهوم الإرهاب والذي اختلفت في تعريفه مع الجانب الغربي، حيث ترى روسيا أعمال المقاومة الفلسطينية حق مشروع يراها الغرب وإسرائيل بنحو خاص إرهاباً يجب القضاء عليه، إلا أن الجميع لم يختلف بشأن وصف تنظيم داعش بالإرهابي، وهذا ما دفعها نحو اتخاذ إجراءات فعالة ضد التنظيم على أرض سوريا، ودعمت النظام السوري عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وفي مقابل الخلاف بين الروس والغرب على تعريف الإرهاب بيدَ أن روسيا والعرب يتفقون تماماً بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف الديني[15].

> وأن مكافحة روسيا للإرهاب يجب أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، ولاسيما سوريا.

ومما تقدم أوضحت التطورات التي أعقبت ظهور تنظيم داعش وإعلان ما يسمى «بالدولة الإسلامية» ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، وأن مكافحة روسيا للإرهاب يجب أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة، ولاسيما سوريا. فقد أزعج روسيا كثيراً تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة لها، والذين يقدرون في مجملهم بأكثر من (7000) شخص على وفق بيانات منظمة الأمن الجماعي وهيئة الأمن الفيدرالية الروسية، من بينهم (2714) من الروس. ومن ثم، فإن خطر داعش لا يهدد سوريا والمنطقة فحسب، ولكن روسيا أيضاً، ولاسيما أن التنظيم أعلن روسيا عدواً له، وأعلن الجهاد ضدها، وهدد باحتلال الكرملين، وأخذ الروسيات سبايا. ورصدت الأجهزة الأمنية الروسية تزايداً ملحوظاً في مراكز تجنيد الشباب والأماكن التي يجري فيها تجنيد مواطنين روس وأجانب للمشاركة في العمليات الإرهابية تحت دعوى الجهاد. وأشار الأمين العام لمنظمة الأمن الجماعي التي تضم (روسيا، وبيلاروسيا، وأرمينيا، وكازاخستان، وطاجكستان، وقرغيزستان)، إلى النمو المتزايد في عدد مواقع الإنترنت ذات التوجه المتطرف ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى، موضحا أن أجهزة المنظمة رصدت (57)

ألف موقع إنترنت يعمل على تجنيد مقاتلين للمنظمات المتطرفة منها تنظيم داعش، وأنها حجبت أكثر من (50) ألفاً منها، هذا إلي جانب الأعداد الكبيرة من عناصر داعش التي تتدفق وتستقر في الأراضي الأفغانية القريبة من روسيا وفضائها الأمني[16].

وبما أن البعد الأمني له أولوية لدى الجانب الروسي فكان لا بد من أن تكافح روسيا ذلك التنظيم الإرهابي ولاسيما بعد أن هدد أكثر من مرة بأن روسيا عدو له وأنه يستهدفها أمنياً؛ ومن هنا كان لا بد أن تبدأ روسيا في اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة في مكافحة ذلك التنظيم الإرهابي، ولعل أهم تلك الإجراءات كان محاربة التنظيم في عقر داره في منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو السبب الذى يبرر به الجانب الروسي دوماً التدخل العسكري في سوريا.

5- أهمية منطقة الشرق الأوسط في مجال تجارة السلاح الروسية:

تعدّ تجارة السلاح في العالم قضية شائكة تتداخل فيها الصراعات السياسية والعسكرية ومقتضيات الأهمية الاستراتيجية ومفاهيم الأمن القومي، مع الاعتبارات الاقتصادية من تجارة وتصنيع، فعدا عن كونها تؤمن دخلاً قومياً كبيراً وترفع مستوى صادرات البلد المصنع، فإنها توفر فرص عمل كثيرة لأبناء هذا البلد؛ مما يخفض من مستوى البطالة.

> ”وبما أن البعد الأمني له أولوية لدى الجانب الروسي فكان لا بد من أن تكافح روسيا ذلك التنظيم الإرهابي ولاسيما بعد أن هدد أكثر من مرة بأن روسيا عدو له وأنه يستهدفها أمنياً.“

وتعدُّ منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق شراء للسلاح على مستوى العالم، إلى درجة أنه تصب فيها صادرات السلاح من الدول كافة المتاجرة به، وبما يعادل نسبة (50 %) من قيمة هذه الصادرات على صعيد دول العالم الثالث، وتبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للشركات العالمية المصدرة للسلاح. وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها:

- إن هذه المنطقة غنية بثروتها النفطية وفوائضها المالية التي لا بد أن تعود الى الدول الصناعية المنتجة للسلاح بنحو أو بآخر حتى تتمكن من تحسين وضعها الاقتصادي، ولاسيما في ظل ما تشهده من أزمة مالية كبيرة.

- إنها من أكثر مناطق العالم التي تشهد حروباً وصراعات مزمنة، من بينها: الصراع العربي—الإسرائيلي، ومواجهة خطر الجماعات الإرهابية بعد تمددها في كل من العراق وسوريا؛ وهو ما أثار مخاوف العديد من الدول ولاسيما الخليجية؛ وأدى إلى تزايد

نفقاتها العسكرية، والصراع الأمريكي–الإيراني في الخليج.

– وأخيراً، بروز التحالفات الإقليمية في المنطقة التي تشكلت نتيجة الخلافات السياسية والأيديولوجية؛ مما أدى إلى تكتل عدة دول في الشرق الأوسط ضمن معسكرين، هما: دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن ومصر، وإسرائيل من جهة، وإيران، وسوريا، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين من جهة ثانية.

وتجعل تجارة السلاح السائرة بوتيرة متسارعة في هذه المنطقة شبح الحرب قائماً في المنطقة، ولاسيما في ظل ازدياد الإنفاق العسكري سواء على المستوى الخاص بنطاقها الجغرافي أو على مستوى العالم، فقد أنفقت دول الشرق الأوسط نحو 150 مليار دولار على التسلح عام 2017 بزيادة بلغت (4 %) سنوياً، فنسبة مقتنيات دول المنطقة من السلاح تبلغ (40 %) تقريباً من مجموع إيرادات دول العالم من السلاح. قال بيتر وايزمان –باحث رئيس في برنامج SIPRI AMEX في عام 2017–: كان الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المعروف باسم ''العبء العسكري'' الأعلى في الشرق الأوسط، إذ بلغ (5,2 %). في حين لم تخصص أي منطقة أخرى في العالم أكثر من (1,8 %) من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري، حسب التقرير الصادر عام 2017 من ''معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية'' (سيبري)، بعنوان: اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي 2017[17].

”وتجعل تجارة السلاح السائرة بوتيرة متسارعة في هذه المنطقة شبح الحرب قائماً في المنطقة، ولاسيما في ظل ازدياد الإنفاق العسكري سواء على المستوى الخاص بنطاقها الجغرافي أو على مستوى العالم.“

لقد وجدت روسيا في عملية بيع السلاح فرصة كي تستعيد مكانتها العالمية وتصبح قوة مؤثرة في مناطق المنافسة مع خصومها من الدول التي تصدر الأسلحة العسكرية، بل إنه يمكن القول إن موسكو تسعى الآن كي تكون المنافس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس بقيت روسيا تلعب بورقة صادرات السلاح الروسي كي تعيد مجدها السياسي ولبنائه من جديد، فضلاً عن أن مسألة بيع الأسلحة والصناعات العسكرية من أكثر القضايا أهمية في روسيا لما لهذه المسألة من عوائد كبيرة تساعد في الدخل القومي الروسي، وكذا توفيرها العملة الصعبة التي هي بحاجة إليها، فضلاً عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء والمتخصصين الروس، وهو أمر سيتمخض عنه ورود عملة أجنبية يمكن الاعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية، وتغطية جزء من استثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة إلى القوات المسلحة الروسية[18].

وتعدُّ منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي، وقد تراوحت صادرات السلاح الروسي لدول منطقة الشرق الأوسط بين (21-26 %) من إجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية، وإن المنطقة تضمُّ عدداً من كبار المشترين للسلاح الروسي على رأسهم سوريا وإيران لتنضم إليهم بعض الدول الأخرى ولاسيما الخليجية منها[19].

من هنا يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن روسيا لا يسعها أن تتخلى عن تأدية دور مؤثر وفعّال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية بعد أن تمكنت من استعادة نفوذها وهيبتها في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم، ولاسيما أنها تعدُّ الأقرب جغرافياً وجيوبولتيكياً لهذه المنطقة ويهمها كثيراً عودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها كونه يؤثر بنحو مباشر وغير مباشر على أمنها واستقرارها، فضلاً عن أنه يوفر الأرضية المناسبة لتحقيق مصالحها على المديين القريب والبعيد التي تضررت كثيراً نتيجة محاولات الدول الغربية لاسيّما أمريكا للاستحواذ على مقدرات هذه المنطقة.

وتعدُّ منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي، وقد تراوحت صادرات السلاح الروسي لدول منطقة الشرق الأوسط بين (21-26 %) من إجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية.

ثالثاً: الوسائل المتبعة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط:

استخدمت روسيا مجموعة من الوسائل لتحقيق مجموعة الأهداف التي ذكرناها سابقاً من بينها الوسائل الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية:

1- الوسائل الدبلوماسية:

تعرف الدبلوماسية: بأنها أحد الوسائل الأساسية لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها الخارجية بالطرق السلمية، وهي الكابح الوحيد والمعقول للحرب وويلاتها، التي تضمن مقداراً ضرورياً من التكافؤ في الصفات التمثيلية واحترام رغبات الأطراف المتفاوضة في الدفاع المشروع عن مصالح بلادها في جو يسوده الاحترام والتقدير المتبادل[20]. إذن فالدبلوماسية والعمل الدبلوماسي على نقيض تام للصراع المسلح، والدبلوماسية شأنها شأن الحرب كلاهما يعتبران من الوسائل المتعددة التي تستخدمها السياسة لتحقيق أهدافها .

وظفت روسيا الوسيلة الدبلوماسية في إدارة علاقاتها مع دول منطقة الشرق

الأوسط، وذلك في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة. إذ توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرف مسؤولي دول المنطقة إلى موسكو، نظراً لازدياد الثقة لدى شعوب المنطقة بالدبلوماسية الروسية المتمسكة بقواعد القانون الدولي، التي أكدت أنها تتعامل مع دول المنطقة على وفق مبدأ نبذ الخلافات واستدامة المصالح المشتركة.

لقد نشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من قضايا المنطقة، فعلى مستوى الملف النووي الإيراني؛ نجد أن الدبلوماسية الروسية تعاملت مع الأزمة ووضعت حدوداً لها: أولها: عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة بأي شكل من الأشكال. ثانيها: عدم تأييد فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد إيران حيث إنها قد تؤثر على المصالح الاقتصادية الروسية معها. ثالثها: عدم فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني. رابعها: رفض روسيا أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة، وقد استخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن أربع مرات للحيلولة دون ذلك[21]. أما في الأزمة السورية، فقد رفضت موسكو رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في سوريا، وأكدت على حتمية الحل السلمي وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات، واستخدمت الفيتو داخل مجلس الأمن سبع مرات في عامي 2016 و2017 ضد قرارات تدين الحكومة السورية[22].

لقد نشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من قضايا المنطقة، فعلى مستوى الملف النووي الإيراني؛ نجد أن الدبلوماسية الروسية تعاملت مع الأزمة ووضعت حدوداً لها.

وفي كانون الثاني للعام 2018، أبدت وزارة الخارجية الروسية رسمياً اهتمامها بالتوسط من أجل وقف المواجهة بين الحراك الجنوبي (الانفصاليين في جنوب اليمن) وأنصار الرئيس اليمني الموجود في المنفى عبد ربه منصور هادي. وقد جاء عرض الوساطة الروسي ليعكس درجة الاهتمام الذي توليه روسيا لجنوب اليمن ضمن أهدافها الجيوسياسية، واهتمامها التأريخي بالمنطقة، وتطلعاتها إلى توسيع نفوذها في الشرق الأوسط. إذ تعدّ روسيا بسط الاستقرار في جنوب اليمن شرطاً مسبقاً أساسياً لتحقيق هدفها المتمثل بالحصول على دائرة نفوذ في منطقة البحر الأحمر[23].

2- الوسائل الاقتصادية:

تعدُّ الوسائل الاقتصادية من ضمن الوسائل المهمة التي تُستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية، فالعلاقات الدولية تتأثر إلى حد كبير بالعلاقات الاقتصادية، أي إن الدولة التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية ستمتلك في المقابل عناصر التأثير التي تدعم

سياستها الخارجية[24]. ووظفت روسيا هذه الوسيلة لأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية المذكورة آنفاً، وساعدتها في ذلك عدة عوامل كان لها الأثر الأبرز في التوجه الروسي نحو دول منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن نوجزها بالأتي:

1. تحتل دول الشرق الأوسط –ولاسيما دول الخليج العربي– المراتب الأُوَل في الاحتياطي والإنتاج العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي، وهو ما يعطي للمنطقة منزلة كبيرة في سوق النفط العالمية ولاسيما تحديد حجم العرض والأسعار؛ الأمر الذي يجعل من روسيا تعمل ما في وسعها كي تطور علاقاتها مع دول المنطقة ولاسيما النفطية منها بغية ضمان مصالحها الاقتصادية والنفطية بنحو خاص، إذ يضمن ذلك لروسيا الاتحادية تحقيق الأهداف الآتية:

أ– زيادة لمداخيل الصادرات النفطية ب التنسيق حول حجم العرض والسيطرة على اسعار النفط الخام والحيلولة دون انخفاضها بما يؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في روسيا والدول النفطية في المنطقة.

ب– توظيف روسيا لمواردها النفطية والغازية وعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط النفطية في تطبيق استراتيجيتها القائمة على استعادة مكانتها كقرى عظمى عبر استثمار موقع قوتها في عالم الطاقة؛ وبذلك يكون مفهوم القوى العظمى في مجال الطاقة مزيجاً يجمع بين الطاقة كأداة تجارية، وسياسات بناء القوة معاً[25].

2. تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعتمد روسيا في ذلك على خبراتها وتقنياتها في مجال الاستخراج والتنقيب عن النفط الخام، إذ تعدّ شركة (غاز بروم)، و(لوك أويل) من كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة(26).

3. تمثل منطقة الشرق الأوسط سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية مثل الآلات، والمعدات، والأجهزة، والشاحنات، والحبوب، وغيرها؛ لذلك اهتمت روسيا بتطوير علاقات اقتصادية وتجارية مهمة مع مختلف دول المنطقة.

3- الوسائل العسكرية:

وهي مجموعة القدرات الخاصّة باستعمال العنف المسلح المنظم أو التهديد به ضد الوحدات الدولية الاخرى، وكثيراً ما تلجأ الدول الى استخدام المساعدات العسكرية أو مبيعات الاسلحة كأداة للتأثير على سياسات الدول، ومن الممكن أن تستخدم لتحقيق أهداف محددة كأن تستخدم للضغط على دولة لانتهاج سياسة معينة أو لتغيير سلوكها في اتجاه معين. ويعدّ التدخل العسكري الوسيلة الأخيرة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق هدف أو مجموعة من أهداف السياسة الخارجية، وتكون الغاية من استخدامها الدفاع، أو الردع، أو التوسع[27].

تظهر الرؤية الروسية الرسمية لدور الوسائل العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية في وثائق وزارة الدفاع الروسية بما نصه: (نظراً لتحولات السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، وأولويات الأمن القومي الجديدة، لذا فإن القوات المسلحة الروسية لديها الآن مجموعة جديدة تماماً من الأهداف التي يمكن تقسيمها إلى الأبعاد الأربعة الرئيسة التالية: الردع ومواجهة التهديدات العسكرية والسياسية للأمن القومي أو مصالح الاتحاد الروسي، تدعيم المصالح الاقتصادية والسياسية للاتحاد الروسي، ومكافحة الإرهاب، وتطوير القوة العسكرية)[28].

لذا فإن القوات المسلحة الروسية لديها الآن مجموعة جديدة تماماً من الأهداف التي يمكن تقسيمها إلى الأبعاد الأربعة الرئيسة التالية: الردع ومواجهة التهديدات العسكرية والسياسية للأمن القومي أو مصالح الاتحاد الروسي.

وبنحو عام، تتمثل أولويات الأمن القومي الروسي في الأهداف التالية[29]:

1. الحد من الهيمنة الأمريكية والسعي إلى إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب.
2. منع حلف شمال الأطلسي من الوصول للتخوم الروسية والتوسع على حساب النفوذ الروسي في دول الكومنولث.
3. مكافحة التنظيمات الإرهابية الناشطة داخل روسيا أو في الدول الصديقة لها.
4. توسيع دائرة النفوذ الروسي في المناطق المهمة، كمنطقة الشرق الأوسط، وهذا يحقق أكثر من هدف منها فتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية ولاسيما في مجال التسلح، فروسيا تعد ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم.

وفي سياق تحقيق هذه الأهداف والأولويات استخدمت روسيا مجموعة من

الأدوات والوسائل، كان من بينها –إن لم تكن أبرزها– الأداة العسكرية، إذ خاضت روسيا ثلاثة تدخلات عسكرية، كان أحدها في منطقة الشرق الأوسط، في سوريا وجورجيا وأوكرانيا، ظهر من خلالها أن صانع القرار الروسي يعطي أهمية كبيرة نسبياً للعامل العسكري في تحقيق أهداف سياسته الخارجية، وفي مواجهة التحديات المختلفة ولاسيما في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

رابعاً: السياسة الخارجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط:

إن السياسة الخارجية الروسية في إدارتها لأزمات الشرق الأوسط –ولاسيما في الأزمتين: السورية، والقطرية–الخليجية– تقوم على أساس توظيف الأداة العسكرية أو الأساليب الدبلوماسية–السياسية من أجل المحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط أكثر من التركيز في الجانب الأيديولوجي فيها.

> تبرز أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية نظراً لكونها من أهم الدول التي توجد في الشرق الأوسط، وتتمثل هذه الأهمية في وجود قاعدة طرطوس البحرية السورية.

1– السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية:

تبرز أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية نظراً لكونها من أهم الدول التي توجد في الشرق الأوسط، وتتمثل هذه الأهمية في وجود قاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط، ولا تقتصر أهمية سوريا بالنسبة لروسيا من الناحية الاستراتيجية فقط من طريق ما توافره لها من حضور على سواحل البحر المتوسط بل هناك اعتبارات أخرى تجعل لها أهمية كبرى لدى روسيا من حيث إن روسيا هي جهة التسليح الأولى بالنسبة لسوريا، وتعد سوريا الدولة العربية الوحيدة التي ما تزال بنيتها العسكرية شرقية التسليح بصوره قد تأكد تكون كلية. إذ تمثل سوريا سوقاً للسلاح الروسي، فقد قدرت قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها إبان المدة (2006–2013) حوالي (8) مليارات دولار. هذا فضلاً عن أن سوريا تمثل سوقاً مهماً للبضائع والتجارة الروسية في المنطقة العربية حيث إنها أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا بنسبة (20%) من إجمالي التجارة العربية—الروسية وبنحو متنام[30].

ومن الملاحظ أن المصالح الروسية قد ازدادت بنحو ملحوظ في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد ما سُمي بثورات الربيع العربي، لكون الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والاضطرابات المتزايدة التي تشهدها تؤثر بنحو مباشر على روسيا بسبب التقارب

الجغرافي، في المقابل زادت روسيا أنشطتها الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط بنحو ملحوظ، وعلى وفق ما تروجه روسيا فإن اهتمامها الزائد بمنطقة الشرق الأوسط وتطورات الأوضاع السياسية فيها وعلى رأسها الأحداث في سوريا حليفتها، ينم عن مخاوف أمنية روسية بامتداد خطر الإرهاب إليها، ويرى بعض الباحثين في الدعم الروسي لنظام بشار الأسد عدة أسباباً، أهمها أن روسيا تبحث عما يمكن القيام به مما يؤهلها لأداء دور حيوي في الشرق الأوسط، في موازاة الولايات المتحدة الأمريكية[31].

أسباب اندلا ع الأزمة السورية:

انطلقت الاحتجاجات الشعبية في سوريا في 15 آذار 2011، على إثر حادثة أثارت أغلب أهالي حوران في جنوب سوريا، وهي قيام أجهزة الأمن السورية باعتقال (15) طالباً من طلبة المرحلة الثانوية؛ وذلك لأنهم كتبوا شعارات مناهضة للنظام على جدران المدارس، متأثرين بشعارات الحراكات التي قامت في كل من تونس ومصر، إذ اندلع الحراك التونسي أواخر عام 2010، والمصري في مطلع عام 2011، وأسفرا عن الإطاحة بحكم الرئيسين: التونسي زين العابدين بن علي، والمصري محمد حسني مبارك. ثم ما لبثت الاحتجاجات في سوريا أن تحولت الى حراك شعبي قاده مجموعة من الشباب، مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، رافعين شعارات تطالب بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، لكن هذه الاحتجاجات جوبهت برد فعل عنيف من قبل قوات الامن السورية مستخدمة الذخيرة الحية؛ مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص في مدينة درعا. بعد هذه الحادثة تحولت الشعارات من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بإسقاط النظام، حيث سرعان ما انتشرت وعمت هذه المظاهرات مدن محافظة درعا و بلداتها، ومعظم المدن السورية، وفي مقدمتها اللاذقية، ودوما، وداريا، وحمص، وبانياس[32].

> ويرى بعض الباحثين في الدعم الروسي لنظام بشار الأسد عدة أسباباً، أهمها أن روسيا تبحث عما يمكن القيام به مما يؤهلها لأداء دور حيوي في الشرق الأوسط، في موازاة الولايات المتحدة الأمريكية.

تختلف الأسباب والعوامل وتتعدد التي أدت إلى اندلا ع شرارة الحراك السوري، التي يمكن أن نوجزها بالآتي:

1- أسباب داخلية: كان الاقتصاد السوري في عهد الرئيس السوري حافظ الأسد موجهاً، وبوصول نجله بشّار إلى السلطة بالتوريث، أقرّ اقتصاد السوق؛ فحصل بعده إهمال للقطاع العام؛ مما أدّى إلى تضرر الطبقة الوسطى، وتراجع دعم الدولة، وتفشي الفساد، والسيطرة على الأراضي والمال العام، وبقيت حالة الطوارئ، واستمر

غياب الحريات العامة في المجتمع، وتعرض المواطنون للاضطهاد ومارست الحكومة أعمال القمع ضد المعارضين لسياساتها، فعلى وفق الدستور لا يوجد فصلٌ بين السلطات، وتهيمن السلطة التنفيذية على بقية السلطات، ويصادق مجلس الشعب على مشاريع قوانين الحكومة، ولا يراقب أعمالها. وقد سعى النظام إلى تعزيز ولاء الاقليات كالعلويين والمسيحيين والدروز، وضمن دعم رجال الأعمال في الاقتصاد، وضاعف من قدرات الأجهزة الامنية، ووسع حجم القوات المسلحة[33].

وقد دفعت الأوضاع المذكورة مجموعة من المواطنين –أغلبيتهم من الشباب– إلى التظاهر في مناطق مختلفة من البلاد على غرار (درعا، وحمص) مطالبين بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وتطورت هذه الاحتجاجات لتنتشر في معظم مناطق سوريا ويصبح لها تأثير على المستوى الدولي؛ مما أرغم الحكومة السورية على التدخل من أجل ضبط الوضع من طريق إقرارها لحزمة من الإصلاحات السياسية في نيسان 2011 تمثلت في تشكيل حكومة جديدة، ومنح الجنسية السورية لآلاف من الأكراد التي حرموا منها لعقود ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ سنة 1948، غير أن هذه التدابير لم تجد نفعاً في امتصاص الغضب الشعبي الذي دفع بالحكومة إلى استخدام القوة لتفريق المحتجين كانت بدايتها العمليات العسكرية التي قام بها الجيش السوري في كل من (درعا، ودوما) أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا[34].

> تعزو بعض الدراسات أحد أسباب حدوث الحراك السوري إلى العوامل الخارجية، مفسرة ذلك بـ(نظرية الدومينو الديمقراطي)، وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار.

2– أسباب خارجية:

تعزو بعض الدراسات أحد أسباب حدوث الحراك السوري إلى العوامل الخارجية، مفسرة ذلك بـ(نظرية الدومينو الديمقراطي)، وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمسّ كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر؛ ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزيز انتشار أثر الموجة. ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، أو أن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداداً للتأثر بالموجة[35]. وتعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم

السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدي جيرانها من الدول. ومن ثم فإن التغيّر داخل دولة معينة يحدث تغيّراً مماثلاً في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى، وهذا ما حدث حينما قامت ثورة تونس وانتقلت آثارها كعدوة إلى مصر، وليبيا، وسوريا، والبحرين، واليمن، وإن تنوعت النتائج واختلفت حدتها من دولة إلى أخرى مثل تونس ومصر (تغيير النظام والانتخابات)، وليبيا (التدخل الدولي وتغيير النظام)، واليمن (التدخل الخليجي وتغيير النظام)، والبحرين (التحدي والقمع)، وسوريا (عنف والصراع الدموي)[36].

وما تقدم من معطيات يثير سؤال مهماً خاصاً بجدلية الداخل–الخارج في ثورات الربيع العربي. وهل علاقة الداخل—الخارج في ثورات الربيع العربي هي علاقة اتصال أم انفصال، وأيهما الفاعل والمؤثر؟ وفي هذا الشأن تميل عدة مقاربات إلى إعلاء قيمة «نظرية المؤامرة» في تفسير تحولات الربيع العربي. وغني عن البيان أن التفكير بنظرية المؤامرة، أو ما يسميه بعضهم الاتجاه التقليدي في التفكير العربي الذي ينسب كل شيء يجري فوق المستوى العادي إلى نظرية المؤامرة الخارجية؛ وبالتالي فإنه ينسب هذه الأحداث التي يطلق عليها مجازاً اسم «ثورات الربيع العربي» إلى المؤامرة الخارجية، والى التخطيط الخارجي، وإلى الأفكار والأيدي الخارجية التي تستعين بأدوات داخلية[37]، وهو التفكير الذي تبادر إلى ذهن العديد من المتابعين لزلزال الربيع العربي منذ الوهلة الأولى، وعلى وقع المفاجأة الثورية، ذلك ما أن اندلعت التحركات الشعبية في كانون الثاني 2011 بدءاً من تونس ثم مصر، وتوالت بعدهما في ليبيا، والبحرين، واليمن، وسوريا...، حتى انطلقت التساؤلات والمراهنات عن طبيعة هذه التحركات إن كانت ثورات شعبية تلقائية أم تحركات موجهة خارجياً؟

وبرز في هذا الشأن اتجاهان:

– الاتجاه الأول: اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب ولاسيما الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع[38].

– الاتجاه الثاني: يرى أن العامل الخارجي أدى دور القوة المؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه –استناداً إلى وثائق سرية

كشفها موقع «ويكليكس»- أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، وبعضهم يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان لهما دور فاعل بما حدث في العالم العربي؛ لأن هذه الوثائق كشفت عدة أمور سرية عن الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول[39]. بل هناك من يربط بين المشروع الأمريكي للشرق الأوسط والربيع العربي، في مسعى مفاده أن ما يسمى بالربيع العربي هو حلقة من حلقات المشروع الأمريكي للتغيير في منطقة الشرق الأوسط، ومن منطلق أن المرحلة الممتدة من عام 2003 حتى عام 2007 أخذت تظهر ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط من طريق برامج «دعم الديمقراطية» التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة تمكين الأقليات الطائفية في الإدارة والحكم بدول المنطقة، فقد تحدث تقرير نشره معهد «غلوبال ريسيرتش» في شهر تشرين الثاني 2006 عن وجود تنسيق أمريكي—بريطاني—إسرائيلي يهدف إلى تمكين الأقليات في المنطقة، وتوقع التقرير أن تشهد المرحلة المقبلة بذل جهود استخباراتية لتشجيع الأقليات في المنطقة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة , مما يقدم حجة قوية للتدخل في شؤون هذه الدول لحماية الأقليات فيها. ويذهب أيان بريمر المحلل المتخصص في الشؤون الدولية إلى تأكيد «أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط هو جزء من عملية عالمية من (التدمير الخلّاق) أو (الفوضى الخلاقة) على مستوى النظام الجيوسياسي[40]. وفي هذا الشأن تلاحظ الأدبيات أن دور المتغير الخارجي لسياسات الدول الكبرى -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- في ثورات الربيع العربي كان واضحاً سواء أكان هذا الدور ذا طابعاً سلمياً من دعم ما يسمى بالتحول الديمقراطي في المنطقة أو عبر تقديم المساعدات والمعونات، أو كان ذا طابعاً عسكرياً كما حدث في التدخل العسكري من قبل قوات الناتو ضد نظام معمر القذافي في ليبيا. وإن المتغيّر الخارجي أدى دوراً مهماً في أثناء تفجر هذه الثورات بقصد دعمها أو فيما يسمى بالمراحل الانتقالية بهدف توجيه سياساتها حيث تدخلت القوى الكبرى في شؤون الدول العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تدخلت في مسار الثورات العربية للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو تدخل اتخذ منحى أكثر صلابة في التعامل مع ليبيا التي تدخلت فيها الولايات المتحدة دون غطاء شرعي بحجة المساعدات الإنسانية ولم تتوقف إلا بعد سقوط نظام القذافي.

> ”أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط هو جزء من عملية عالمية من (التدمير الخلّاق) أو (الفوضى الخلاقة) على مستوى النظام الجيوسياسي.“

الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية:

اتخذت روسيا عقب اندلا ع المظاهرات السلمية ضد بشار الأسد ونظامه موقفاً

يمثل ظاهرياً نقطة وسط ما بين النظام السوري والمعارضة، أو كما يطلق عليه اصطلاحاً بسياسة مسك العصا من المنتصف، ومثّل التأكيد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، توجهاً ثابتاً في موقف روسيا[41]. وتمحور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية حول نبذ فكرة التدخل العسكري الخارجي للتغير تفادياً للوقوع في الموقفين العراقي والليبي، ورفضت روسيا الدعوات التي وجهت للرئيس بشار الأسد عربياً ودولياً للتنحي والتخلي عن السلطة مطالبة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، وعملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن الدولي للاستمرار في استراتيجيته الأمنية والعسكرية في مواجهة الأزمة من طريق استخدام حق النقض الفيتو لإحباط القرارات التي تدين النظام السوري. وهذا ما أوضحه وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف حيث قال: (لن تصوت روسيا على قرار ضد سوريا في مجلس الأمن)[42].

وعليه، فإن الموقف الروسي من الأزمة السورية كان موقفاً واضحاً منذ البداية، حيث إنها تدعم نظام «بشار الأسد» وحتى إن كانت تدين ما يمارسه النظام تجاه المتظاهرين فهو يكون على مستوى التصريحات فقط، بينما تقف القيادة الروسية أمام المجتمع الدولي في هذا الموقف، وتمثل ذلك في حيلولة روسيا دون صدور أي قرار يدين النظام السوري أو فرض أي عقوبات دولية عليه.

> فإن الموقف الروسي من الأزمة السورية كان موقفاً واضحاً منذ البداية، حيث إنها تدعم نظام «بشار الأسد».

ويفسر بعض المحللين الموقف الروسي المساند للنظام السوري من عدة زوايا مختلفة، أهمها:

1- حسابات الدور والمكانة: فروسيا ترى في النظام السوري شريكاً استراتيجياً مهماً يمنحها التعاون معه مزايا مهمة في تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على مكانتها ودورها في المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً، وتعد سوريا الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح لروسيا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها؛ لذلك تهدف روسيا من دعم النظام السوري استعادة مكانتها والحفاظ على دورها في الشرق الأوسط والقوقاز من خلال احتواء التحديات الأمريكية والناتو خاصة فيما يتعلق بالمناطق الحيوية لأمنها القومي، حيث يتحدى الغرب روسيا من خلال فصل جورجيا وأذربيجان عن مناطق النفوذ الروسي[43].

2- مصالح روسيا الاقتصادية في سوريا: تعد المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري التي يعود تأريخها إلى حقبة الاتحاد السوفيتي، وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.

فالعلاقات التجارية بين روسيا وسوريا بدأت تنمو بصورة مطردة منذ سنة 2012، إذ بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما سنة 2012 إلى ما يقارب (2) مليار دولار، وخفضت روسيا الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من سوريا بنسبة (25 %) وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية[44]. هذا فضلاً عن الاستثمارات الروسية في سوريا والتي قدرت بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن غرفة التجارة السورية عام 2015 بنحو (20) مليار دولار، ويتركز أغلبها في التنقيب عن النفط والغاز[45].

> وشهد عام 2018 نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية الروسية-السورية، كان أبرزها انطلاق أولى المشاريع السياحية الروسية في سوريا في شهر أيار.

وشهد عام 2018 نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية الروسية-السورية، كان أبرزها انطلاق أولى المشاريع السياحية الروسية في سوريا في شهر أيار، إذ ستعيد شركة (STG.LOGISITC) تأهيل قرية المنارة السياحية بمحافظة طرطوس، وتبلغ تكلفة المشروع (90) مليون دولار، ويعد هذا المشروع مقدمة لمشاريع سياحية أخرى ستقام بالتعاون بين الدولتين، حيث دخلت (80) شركة استثمار روسية إلى سوريا منذ مطلع عام 2018 للتعرف على واقع الاستثمار والفرص الاستثمارية في سوريا[46].

3- الأهداف العسكرية الروسية في سوريا: يمكن أن نحدد أبرزها، بالآتي:

أ- قاعدة طرطوس البحرية: تؤدي القاعدة البحرية الروسية في سوريا دوراً حاسماً في استراتيجية روسيا البحرية، وقد اعترف قادة البحرية الروسية علانية بأهمية طرطوس للبحرية الروسية. وهي تعد مركز ثقل للوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من مصالحها الجيوسياسية؛ اذ تسعى من خلالها إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في البحر المتوسط ولاسيما أن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، فقد أنشأت هذه القاعدة في سنة 1971 لتأمين تحرك الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط، ومنذ عام 1991بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أصبحت تستخدم لتموين السفن الحربية في بعض الأحيان[47].

ويمكن أن نجمل أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في ثلاث نقاط: أولها: هو

عبارة عن ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري. وثانيها: لأنه يساعد في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط. وثالثها: يعد جزءاً من منطق شامل وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.

فمنذ اندلاع شرارة الأزمة السورية عام 2011، زارت سفن تابعة للبحرية الروسية عدة مرات إلى ميناء طرطوس، وفي عام 2013 تجمعت سفن من جميع الأساطيل الروسية الأربعة في شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية لها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، أرسلت خلالها رسالة مفادها أن البحرية الروسية، بعد استراحة استمرت قرابة (20) عاماً، عادت مرة أخرى إلى المياه الدافئة. وفي خطوة تطويرية لدور روسيا، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في تشرين الأول 2016 عن نيتها تحويل القاعدة العسكرية البحرية الروسية في ميناء طرطوس السوري إلى قاعدة دائمة[48].

ب- مبيعات الاسلحة الروسية إلى سوريا: تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ثاني أهم منطقة في العالم بالنسبة لصادرات الأسلحة الروسية، إذ شكلت نسبة (17,2 %) من مجموع الصادرات الروسية للمدة من (2000–2016). وتشمل هذه السوق العملاء التقليديين: العراق (1,4% من الصادرات)، سوريا (1,4 %)، ومصر (1,4 %)، واليمن (1,2 %)، هذا فضلاً عن الأسواق الجديدة مثل: الجزائر (9,1%)، وإيران (2 %) والإمارات العربية المتحدة (0,7 %)[49].

وتعدّ سوريا تأريخياً الحليف الأقرب لموسكو في العالم العربي، وواحدة من أكبر عملاء السلاح لديها في منطقة الشرق الأوسط. وعند اختتام الاجتماع الذي جمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالرئيس السوري بشار الأسد في كانون الثاني 2005، أعلنت موسكو أنها ستشطب معظم ديون سوريا البالغة (13,4) مليار دولار، وتبيع أسلحة إلى دمشق في مقابل موافقة سوريا على إنشاء قواعد بحرية روسية دائمة في طرطوس واللاذقية؛ وهذا ما انعكس إيجابياً على التعاون العسكري بين الدولتين، إذ برزت روسيا كمورد أساس للأسلحة في سوريا إبان المدة (2007-2012)، إذ بلغت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا (4,7) مليار دولار، وعلى وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) فقد شكلت روسيا (78 %) من مشتريات الأسلحة السورية للمدة (2007–2012)[50]. إذ تستورد سوريا من روسيا طائرات «ميغ 29» المقاتلة وطائرات التدريب «ياك 130»، وصواريخ دفاع جو من طراز

«بانتسير» و«بوك-م2» أو ما يعرف غربياً بـ«سام-17»، فضلاً عن دبابات « تي-72»، وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طرازي «جوخنت وباستيون»، وقدّرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب (6) مليارات دولار. وكانت موسكو تتوقّع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا، بنسبة تعوّض فيها ما خسرته من توقّف عقودها مع ليبيا بعد الثورة[51].

وتأسيساً على ما تقدم، فإن روسيا تدرك مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع تمسّكها بالنظام؛ وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصّل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حلّ يؤمّن لها استمرار احترام مصالحها في سوريا، وعلى رأسها تجارة السلاح.

4- الديون السورية لروسيا: قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كانت سوريا تستورد كميات كبيرة من الأسلحة والسلع من الاتحاد السوفيتي السابق مع عدم تسديدها لتلك المستحقات؛ ونتج عن ذلك أن بلغ حجم الدين (13,4) مليار دولار وذلك في نهاية عام 1992. ومن أجل حل أزمة الديون زار الرئيس بشار الأسد موسكو عام 2005، ونتج عن تلك الزيارة توقيع البيان الروسي السوري المشترك حول تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين الدولتين واتفاقية لتسوية الديون والقروض التي تم تقديمها إلى النظام السوري من قبل الاتحاد السوفيتي السابق[52].

> فإن روسيا تدرك مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع تمسّكها بالنظام؛ وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن.

وفي موقف يبين عمق العلاقات بين الدولتين، ألغت روسيا -على وفق اتفاقية- نسبة (73 %) من الديون السورية (حوالي 9,8 مليار دولار)، أما الجزء المتبقي من الديون (3,6 مليار دولار) فيسدد في غضون (10) سنوات بتخصيصات قدرها (150) مليون دولار سنوياً، ومن طريق التوريد إلى روسيا؛ أي من السلع السورية أو أطراف ثالثة، أو من طريق التحويل إلى الاستثمارات الروسية في سوريا في غضون (6) سنوات[53]؛ وبالتالي قد تكون إحدى دوافع روسيا في التدخل العسكري في سوريا هي للحفاظ على مصالحها ولاسيما ضمان تسديد استحقاقاتها المالية وديونها، وخشيتها من أن يؤدي اسقاط النظام الحالي إلى مجيء نظام جديد موالٍ للغرب لا يفي بالتزاماته المالية واتفاقياته الموقعة مع روسيا.

5- لا تريد روسيا تكرار تجربتها السلبية في تعاطيها مع الملف الليبي وموافقتها على قرار الأمم المتحدة رقم (1973)، الذي سمح للناتو بالتدخل في ليبيا وإسقاط

نظام معمر القذافي أحد حلفاء موسكو. حيث وجدت نفسها خارج ما يرسم لمستقبل هذا البلد ولم يكن عليها سوى الاعتراف المتأخر بالمجلس الوطني الانتقالي في طرابلس؛ إذ خسرت روسيا عقوداً بأكثر من أربعة مليارات دولار، وبلداً يعد حليفا في شمال أفريقيا ومنطقة المتوسط[54].

وقد ظهر ذلك التوجه جلياً في تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي حذر فيه من أي تدخل أجنبي في سوريا، داعياً المعارضة السورية الى عدم تكرار «السيناريو الليبي» كما أفادت وكالات الأنباء الروسية. وقال لافروف في أثناء زيارة الى كازاخستان في 12 أيار 2011: (إننا قلقون جداً؛ لأن عملية المصالحة، وعملية بدء حوار، تأخرتا بسبب نوايا بعض المشاركين في هذه العملية لجهة استدراج قوات أجنبية لدعم تحركاتهم). وأوضح أن روسيا تأمل (ألا يتكرر السيناريو الليبي مع أطراف اجنبية تتدخل في الوضع السوري، بما في ذلك عبر اللجوء إلى القوة)[55].

في النهاية فإن مستقبل الأزمة السورية وما ستؤول إليه الأوضاع سينعكس بالطبع على مستقبل الدور الروس في المنطقة، وهنالك عدة سيناريوهات متوقعة للأزمة السورية:

أولاً: سيناريو التسوية السياسية (الحلول السياسية): يقوم هذا السيناريو حول احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية تتضمن رحيل «الأسد» إما من طريق الانتخابات المبكرة وإما بعد انتهاء فترته الرئاسية الحالية. وبنحو عام، فإن أي تسوية يمكن التوصل إليها ستضمن مستقبل «الأسد» وأسرته كاملة من خلال الاتفاق على خروجهم بطريقة آمنة من دون محاكمتهم، وإن التوصل إلى هذا الاتفاق يتطلب وجود دولة تقبل اللجوء السياسي للأسد على أراضيها، وإعلان تأسيس حكومة وطنية جديدة تماماً تتحكم فيما تبقّى من الجيش السوري، وتتولى هذه القوات مسؤولية مكافحة تنظيمي «داعش» وجبهة النصرة الإرهابيين، وتأمين المناطق التي يمكن استعادتها من التنظيمات الإرهابية، ومن طريق المساعدة الدولية فإنه يمكن إعادة تطوير الجيش السوري، حتى يتمكن من مواجهة التنظيمات الإرهابية؛ وهذا السيناريو هو الأقل احتمالاً للتحقق على الإطلاق، ولاسيما بعد تجميد المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة قبل مدة طويلة، ولكن اللقاءات الروسية–السعودية الأخيرة فتحت الباب من جديد أمام التكهن بشأن احتمالات إمكانية تحقيقه، وهذا السيناريو سيثبت أهمية الدور الروسي وبروزها كقوى عظمى في المنطقة، من واقع إنها ساعدت في حل الأزمة السورية بشكل أو بآخر.

» اللقاءات الروسية–السعودية الأخيرة فتحت الباب من جديد أمام التكهن بشأن احتمالات إمكانية تحقيقه، وهذا السيناريو سيثبت أهمية الدور الروسي وبروزها كقوى عظمى في المنطقة. «

وبحسب معهد راند (RAND) البحثي الأمريكي، فإن هناك عدة مصاعب في طريق تحقيق هذا السيناريو، يأتي في مقدمتها صعوبة إقناع الرئيس بشار الأسد بالتخلي عن السلطة والرحيل، وحتى إذا تُصّل افتراضياً إلى اتفاق يقضي برحيل الأسد، فستكون الأزمة فيما بعد رحيله قائمة ولاسيما في ظل صعوبة التوفيق بين الفصائل المعارضة باختلاف توجهاتها، وسيكون من اللازم قبل إطلاق أي حملة لاستعادة سوريا كما كانت أن تحدث حالة من التوافق بين كل الأطراف المعنية بالأزمة[56].

أما على المستوى الإقليمي فقد تدعم معظم دول الخليج العربية على الأرجح هذا النوع من التسوية، وإن المفتاح لذلك قد يكون إيجاد أساليب قد تستطيع القوى الغربية من طريقها إرغام حكومات مجلس التعاون الخليجي على تجفيف منابع تمويل الإرهاب من أراضيها والتي كانت تضخ الأموال لما يسمى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، وجبهة النصرة. وعلى الرغم من ذلك، فقد يكون هذا الأمر صعباً واحتمال النجاح ضئيلاً.

ثانياً: سيناريو حرب طويلة ممتدة: يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار الحرب بين الفصائل المختلفة المتنازعة على الأراضي السورية على شكل حرب طويلة ممتدة؛ وهو ما يعني احتمال تفتت الدولة إلى عدة دويلات صغيرة يتحكم كل فصيل في جزء منها. ونتائج هذا السيناريو واضحة تماماً، وهي تقسيم سوريا عدة دويلات، من بينها: دويلة علوية يحكمها نظام (بشار الأسد) وتمتد من دمشق وحتى ساحل البحر المتوسط غرباً، وتحظى بدعم إيران وروسيا التي تحتفظ بقاعدة بَحرية لها في طرطوس. ودويلة كردية في أقصى شمال البلاد، فضلاً عن دويلة (سنية معتدلة)، قد تسيطر على جزء كبير من جنوب سوريا، بما في ذلك بعض ضواحي دمشق الشرقية ومعظم المنطقة الواقعة بين دمشق ومرتفعات الجولان، وقد تسيطر أيضاً على أجزاء من المنطقة الممتدة على طول الحدود اللبنانية وعلى معظم محافظة حمص. وأخيراً دويلة جهادية سلفية متشددة، تديرها ما يسمى بـ(الدولة الإسلامية في العراق وسوريا)، مع بعض المناطق التي تسيطر عليها جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، قد تسيطر على معظم شمال سوريا بما في ذلك حلب وعملياً على مجمل محافظتي الرقة ودير الزور في شرق سوريا[57].

ثالثاً: سيناريو انهيار نظام بشار الأسد: ويتحقق هذا السيناريو في حال حسم النزاع لصالح المعارضة والفصائل المناهضة للنظام السوري، ومن المتغيرات التي يمكن أن

تساعد في تحقيق هذا السيناريو فيما لو تجسدت على أرض الواقع، حدوث انشقاقات داخل النظام السوري ولاسيما في المؤسسة العسكرية، وتنظيم المعارضة وتوحدها، وإن كان ذلك يبدو مستبعداً في ظل انقساماتها الأيديولوجية والسياسية وتباين انتماءاتها وولاءاتها الإقليمية والدولية، هذا فضلاً عن فرضية التدخل العسكري الدولي (تدويل الأزمة السورية عسكرياً)[58]. وهذا السيناريو هو الآخر يبدو مستبعداً واحتمالات تحققه ضعيفة جداً نظراً لأنه يقوم على فرضية انهيار النظام السوري نتيجة استنزاف قواه البشرية والعسكرية كافة، وهو أمر قد يبدو مستبعداً في ظل الدعم اللامحدود الذي يتلقاه النظام من روسيا وإيران وحزب الله، سواء أكان هذا الدعم عسكريا أم لوجستياً أم بشرياً أم مادياً، وحتى دعماً سياسياً باستخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار لاستخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري أو تدويل الأزمة عسكرياً.

رابعاً: سيناريو بقاء النظام السوري: يقوم هذا السيناريو على افتراض أن النظام السوري قد واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي إبان حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، وكذلك استمرار الخلافات الداخلية والانقسامات بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم جزء من الشعب يقف إلى جانبه معتبراً أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم[59]. فضلاً عن دعم دولي (روسيا، والصين) وإقليمي (إيران، وحزب الله) قوي يساعد في تحقيق تقدم مستمر على الأرض أو من طريق فوضى إقليمية غير محسوبة ومن طريق الحسم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري؛ مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام.

إن هذا السيناريو هو الأكثر رجحاناً للتحقق في ظل المعطيات السابقة؛ كونه يستند إلى العديد من المعطيات والمحددات التي تساعد في بقاء نظام الأسد وعدم التدخل عسكرياً كما حدث في ليبيا، إذ إن الوضع السوري مختلف كلياً عن ليبيا ذلك؛ لأن حلف الناتو الذي تدخل عسكرياً في ليبيا لا يحبذ التدخل في سوريا نظراً للانقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام الفيتو المزدوج والمتكرر من قبل روسيا والصين ضد التدخل العسكري في سوريا، وكذلك لعدم توافر الدعم الداخلي والإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو، هذا فضلاً عن الكارثة الإنسانية التي من الممكن أن تنتج عن التدخل العسكري.

2- السياسة الخارجية الروسية تجاه (الأزمة القطرية-الخليجية):

مثلت الأزمة القطرية-الخليجية التحدي الأبرز للمنظومة الإقليمية الخليجية، منذ نشأتها في أيار 1981، فقد تفجرت الأزمة حينما أقدمت ثلاث دول خليجية أعضاء في مجلس التعاون (السعودية، والإمارات، والبحرين)، بالتحالف والتضامن مع دولة غير عضو (مصر) في 5 حزيران 2017، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي (قطر)، وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها.

ولم يمضِ على إعلان القطيعة هذا سويعات معدودة، إلا وانضم للدول المقاطعة للدوحة دولٌ أخرى، بينما قررت بعض العواصم الاكتفاء بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع الدوحة ليكون على مستوى القائم بالأعمال بدلاً من سفير كما فعلت الأردن، واستدعت دولٌ أخرى سفرائها من العاصمة القَطَرية للتشاور.

مثلت الأزمة القطرية-الخليجية التحدي الأبرز للمنظومة الإقليمية الخليجية، منذ نشأتها في أيار 1981، فقد تفجرت الأزمة حينما أقدمت ثلاث دول خليجية أعضاء في مجلس التعاون (السعودية، والإمارات، والبحرين)، بالتحالف والتضامن مع دولة غير عضو (مصر) في 5 حزيران 2017.

وجاء في البيانات الرسمية التي صدَرت عن الدولِ المقاطعة للدوحة، أنها اتخذت تلك الإجراءات لحماية أمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف، متهمةً دولة قطر بمحاولة زعزعة أمنها وتدخلها في شؤونها الداخلية ودعمها لحركاتٍ وتنظيمات متطرفة بل ومصنفة إرهابية على وفق تصنيفات الدول المقاطعة، وعلى رأس تلك التنظيمات حركة الإخوان المسلمين[60].

وذكر البيان الثلاثي المشترك لدول الحصار (السعودية، والإمارات، والبحرين) خمسة أسباب رئيسة للخلاف بين الدول الثلاث وقطر[61]:

- عدم التزام قطر بمبادئ دول مجلس التعاون الخليجي، والاتفاقية الأمنية والسياسية الموحدة للمجلس.

- عدم التزام قطر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الثلاث بنحو مباشر أو غير مباشر.

- دعم قطر لعناصر ومجموعات تهدد أمن واستقرار دول المجلس بطريق العمل المباشر أو التأثير السياسي.

- دعم قطر لما وصفه البيان الثلاثي بـ»الإعلام المعادي».

- عدم التزام قطر بما تم التوصل إليه من مقررات في قمة الرياض (2013/11/23)،

والآلية التنفيذية في اجتماع الكويت (2014/2/17).

تظهر نصوص الوثائق التي نشرتها شبكة (CNN) الإخبارية لاتفاق الرياض عام 2013 وآليته التنفيذية في اجتماع الكويت واتفاق الرياض التكميلي عام 2014 بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخمسة من جانب، ودولة قطر من جانب آخر؛ وإن دول مجلس التعاون جميعها كانت تتقاسم المخاوف نفسها إزاء قطر. وكما تُظهر الوثائق فإن الموقف من قطر كان جماعياً، والاختلاف في مواقف دول المجلس إزاء بعض المطالب هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع إزاء السياسات القطرية المثيرة للقلق. ومن المهم هنا الإشارة إلى البند الأخير في الاتفاقية التكميلية التي وُقعت في الرياض عام 2014، ونصه كالتالي: (في حال عدم الالتزام بهذه الآلية، فلبقية دول المجلس اتخاذ ما تراه مناسباً لحماية أمنها واستقرارها)[62]. ويُظهر هذا البند أن قرارات المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في قطع العلاقات مع قطر ليست إلا تفعيلاً لبنود الاتفاق.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن الأزمة الراهنة مع الدوحة بدأت بعد منتصف ليل الـ 23 من شهر أيار 2017، بعد أن نشرت تصريحات منسوبة لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية (قنا)، مفادها أن قطر ترى أنَّ إيران تُمثّل ثقلاً إقليمياً وأن ليس من الحكمة التصعيد معها.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن الأزمة الراهنة مع الدوحة بدأت بعد منتصف ليل الـ 23 من شهر أيار 2017، بعد أن نشرت تصريحات منسوبة لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية (قنا)، مفادها أن قطر ترى أنَّ إيران تُمثّل ثقلاً إقليمياً وأن ليس من الحكمة التصعيد معها، وجاء في هذه التصريحات أيضاً لا يحق لأحد أن يتهمنا بالإرهاب لأنه صنّف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، أو رفض دور المقاومة عند حماس وحزب الله[63].

لكن سرعان ما نفت الدوحة أن يكون أمير الدولة قد أدلى بأيٍّ من تلكِ التصريحات، وأنه قد تم قرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية واختراق حسابات الوكالة على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن السلطات قد شرعت بفتح تحقيق بالموضوع يشارك فيه خبراء من مكتب التحقيق الفدرالي الأمريكي، وأنها ستعلن نتيجة التحقيقات في الأيام القليلة المقبلة[64].

على الفور، أطلقَ الإعلام المدعوم من عدد من دول المنطقة –ولاسيما من السعودية، والإمارات، ومصر– هجوماً عنيفاً وغير مسبوق على دولة قطر، وانهال

كيل الاتهامات على الدوحة فيما يخص تمويلها للإرهاب ودعمها للتنظيمات المتطرفة والمحظورة في عددٍ من الدول وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول والعمل على زعزعة أمنها واستقرارها، وعدم احترامها للمواثيق والعهود، ولاسيما تلك التي قطعتها على نفسها بعد أزمة سحب سفراء الدول الخليجية الثلاث (السعودية، والإمارات، والبحرين) من الدوحة في 5 آذار 2014. وعلى الرغم من نفي السلطات القطرية الرسمية لصحة تلك الاتهامات، بيدَ أن ذلك لم يفلح بإيقاف هذا السلوك الإعلامي من قبل وسائل الإعلام تلك تجاه الدوحة أو بتخفيف حدّته على أقل تقدير. وتلا ذلك إعلان أربع دول، هي السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، فجر يوم الاثنين الموافق 5 حزيران 2017 قطع علاقاتها الدبلوماسية بدولة قطر، وأخذت قرارات متفرقة بشأن منع سفر مواطنيها إليها، وإغلاق المجال البحري والجوي أمام الطائرات والبواخر القطرية[65].

أسباب الأزمة القطرية–الخليجية:

بالإمكان تلخيص مبررات دول الحصار أو المقاطعة في أربعة بنود رئيسة، تشكل كلها أو بعضاً منها أسباباً للأزمة،و يمكن أن ندرجها، بالآتي:

1– الخطاب الإعلامي القطري:

مثّل الإعلام القطري واحداً من بين أهم مبررات حصار قطر، إذ اتُّهمت بـ(التحريض الإعلامي، والترويج لفكر الجماعات الإرهابية عبر وسائل إعلامها)، وجعلت دول الحصار إغلاق قناة الجزيرة ووسائل الإعلام القطرية الأخرى غير الرسمية شرطاً لرفع الحصار، وعلى الرغم من أن الإمارات بررت في رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة أسباب مطالبتها بإغلاق قناة الجزيرة بأنها تمثل منصة لتنظيمات مثل القاعدة وداعش، وأنها تبث خطابات لخالد مشعل، ومحمد الضيف، وحسن نصر الله، ورمضان شلح، إلا أن المطالبة بإغلاق الجزيرة قوبلت برفض واسع من قبل مؤسسات صحفية وحقوقية دولية؛ مما دفع دول الحصار للتراجع، لتطالب لاحقاً بإيقاف قطر أعمال التحريض كافة وخطاب الحض على الكراهية أو العنف[66].

لكن الثابت أن قطر استعانت بشبكة قنوات (الجزيرة) وبعض المواقع الإخبارية الأخرى التي تمولها مثل: (عربي 21، وشبكة رصد، وموقع العربي الجديد، وموقع الخليج الجديد، وهافينغتون بوست عربي*، وغيرها) في الترويج لسياسات تهدد مصالح دول الخليج وأمنها وغيرها من دول المنطقة واستقرارها، وهو ما كان سبباً رئيساً في الأزمة القطرية—الخليجية الراهنة.

وحرصت قنوات (الجزيرة) وتلك المنصات الإعلامية -على مدار السنوات الأخيرة- على فسح المجال للأفكار والقيادات الإرهابية للظهور، وتقديمهم للرأي العام العربي، فضلاً عن نشر الأخبار والتقارير المغلوطة عن الأحداث التي تشهدها عدد من الدول العربية ودول الخليج؛ وبالتالي حولت الدوحة هذه المؤسسات الإعلامية إلى أدوات للتحريض، ودعم الفوضى والتخريب، وخرق الصف الخليجي، والإساءة لقادة الدول[67].

”
أن قطر استعانت بشبكة قنوات (الجزيرة) وبعض المواقع الإخبارية الأخرى التي تمولها مثل: (عربي 21، وشبكة رصد، وموقع العربي الجديد، وموقع الخليج الجديد، وهافينغتون بوست عربي، وغيرها) في الترويج لسياسات تهدد مصالح دول الخليج.
“

2- موقف قطر من ثورات الربيع العربي:

لم تتعامل قطر مع ثورات الربيع العربي كما تعاملت معها دول الخليج الأخرى، فقد اختارت القيادة القطرية أن تدعمَ ما عدّته حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها، وانتفاض تلك الشعوب في وجه الحكّام المستبدين من أجل حصولها على حريتها وصون كرامتها؛ فقدّمت الدوحة الدعم السياسي والمادي لتلك الثورات التي أوصلت جماعات تيار الإسلام السياسي -من طريق صناديق الاقتراع- ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في عددٍ من الدول كمصر وتونس. في حين أن دول الخليج الأخرى كالسعودية والإمارات صنّفت تلك الجماعة بالإرهابية ووصفتها بالمتطرفة، وحظرت جميع أنشطتها على أراضيها، نظراً لقناعة تلك الدول بأنّ جماعات تيار الإسلام السياسي تمتلك أيديولوجية تسعى إلى الإطاحة بالحكم في دولها، وقد أُعلن في دولة الإمارات العربية المتحدة عن اعتقال عناصر عدد من خلايا تلك المجموعات[68].

3- الاتهامات بالتدخل القطري في الشؤون الداخلية لدول الخليج:

اتهمت الدول الخليجية قطر بالتدخل في شؤونها الداخلية، والعمل على شقّ الصف الداخلي السعودي، وزعزعة أمن البحرين، ومنح جنسيتها للمعارضين الخليجيين، وعلى الرغم من أنه لا يمكن البت في حقيقة تلك الاتهامات كلها، إلا أن الملاحظ أن

الخلاف الخليجي تصاعد سريعاً ونحو ومفاجئ تزامناً مع إقالة الأمير محمد بن نايف عن ولاية العهد لصالح الأمير محمد بن سلمان[69].

4- علاقة قطر بإيران:

إن علاقة قطر بإيران –بحسب الدول التي قطعت علاقاتها مع الدوحة- هي مثار ريبةٍ، ولا شك أنّ رؤية الطرفين إلى تلك العلاقة مختلفة جوهرياً؛ إذ تعدُّ المملكةُ العربيةُ السعودية إيرانَ بمنزلة عدوها اللدود وأنها لا تألوا جهداً بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتعدّ الرياض أن الخلاف مع طهران هو خلافٌ قائمٌ على أسسٍ عقائدية، بينما ترى الدوحة أن الخلاف معها هو خلافٌ سياسي يمكن مناقشته من خلال الحوار وطاولة المفاوضات[70]؛ ومن هنا دعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطابه الذي ألقاه من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعات دورتها الثامنة والستين في أيلول 2014، الأطراف العربية لبدء حوارٍ بنّاءٍ مع إيران، واقترح أن تستضيف بلاده هذه الحوار، لكن دعوته هذه لم تلقَ اهتماماً من قبل عددٍ من دول الخليج ولاسيما من السعودية، حيث للرياض أسبابها في رفض الجلوس على طاولة حوار مع إيران، وأهم تلك الأسباب –حسب الرؤية السعودية- انعدام الثقة بين الطرفين، وأن هناك تشكيكاً بمصداقية الطرف الإيراني في تنفيذ بنود أي اتفاقية في حال إبرامها، نظراً لتعقُّد الهرم السلطوي وتشابكاته في طهران من حيث الصلاحيات، بين ما هو سياسي وما هو تشريعي وما هو ديني.

> وتعدّ الرياض أن الخلاف مع طهران هو خلافٌ قائمٌ على أسسٍ عقائدية، بينما ترى الدوحة أن الخلاف معها هو خلافٌ سياسي يمكن مناقشته من خلال الحوار وطاولة المفاوضات.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أن الدوحة تتشارك مع طهران في أكبر حقلٍ للغاز في العالم (حقل الشمال)؛ وبالتالي فإنَّ لقطر مصالح اقتصادية فيما يخص علاقتها بإيران، يصعبُ التنازل عنها ولاسيما حينما نعلم أن كلا الدولتين تأتيان في المرتبة الثانية والثالثة بعد روسيا الاتحادية في احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً.

الموقف الروسي من الازمة القطرية–الخليجية:

لقد كان لروسيا موقف مغاير في بداية الأزمة، إذ رأت أن ما يحصل «شأن خاص»، دون تعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة، بشأن دعمها للتنظيمات الإرهابية التي تشنّ عليها القوات الروسية هجمات داخل سوريا،

لذلك جاء أول تعليق للكرملين على لسان «دميتري بيسكوف»، الناطق باسم الرئيس الروسي، يشير إلى أن موسكو «لا تتدخل في شؤون دول أخرى، ولا في شؤون دول الخليج، لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة ومع كل دولة على حدة». وفي الوقت نفسه رفض بيسكوف التعليق على سؤال عن مدى صحة الاتهامات التي توجهها دول المقاطعة الأربع (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) إلى الدوحة، ورفض الإجابة عن سؤال آخر خاصّ بالدعم الروسي المحتمل لقطر في مأزقها الحالي، قائلاً إن هذا السؤال في غير محله[71]. وعلى هذا النحو، علق وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» في مؤتمر صحفي في 5 حزيران 2017، قائلا: «هذا شأنهم، وهذه علاقات ثنائية بين الدول، ونحن لا نتدخل في هذه القرارات»[72].

ومن الواضح أن الموقف الروسي سرعان ما تغير من مرحلة الحذر والحياد إلى الانحياز بنحو ما إلى الجانب القطري، ولاسيما بعد زيارة وزير الخارجية القطري (محمد بن عبد الرحمن آل ثاني) إلى موسكو في 10 حزيران 2017، إذ عرضت موسكو دعماً اقتصادياً للدوحة، من طريق ما أعلنه نائب وزير الزراعة الروسي «جنبلاط خاتوف»، من أن «روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر»[73]، ودعا وزير الخارجية «سيرغي لافروف» في مؤتمر صحفي مع نظيره القطري إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار، موضحاً أن قرار بعض الدول العربية قطع علاقاتها مع الدوحة أثار «قلق موسكو»، مشيراً إلى أن روسيا لا يمكن أن يسرها تدهور العلاقات بين شركائها. وفي هذا السياق جاءت زيارة وزير الخارجية القطري إلى موسكو، لتؤكد ما سبق، وكان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) قد شدد في اتصال هاتفي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد على أن بلاده تؤيد بشدة معالجة الأزمات بالوسائل السياسية والدبلوماسية ومن طريق الحوار[74].

> ودعا وزير الخارجية «سيرغي لافروف» في مؤتمر صحفي مع نظيره القطري إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار.

وفي ضوء المعطيات السابقة كان لزاماً علينا أن نطرح التساؤل عن أسباب هذا التحول والتغيّر في الموقف الروسي، وما الذي يجعل موسكو تتصرف بهذه الطريقة، وهو ما أوضحته صحيفة «أوترا.ري» الروسية في تقرير للخبيرة في مجال الشؤون الدولية (إيلينا سوبونينا) سلطت من طريقه الضوء على دور موسكو المحتمل في الأزمة الخليجية الجارية. وفي معرض هذا التقرير، أرجعت محاولة موسكو تهدئة الأوضاع بطرق أكثر أمناً وأقل إضراراً لسببين:

الأول: يتمثل في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدوحة وموسكو، ولاسيما في مجال الغاز الطبيعي، فالعلاقات الاقتصادية بين الدولتين على أعلى مستوى، ويسعى البلدان إلى رفع التبادل التجاري بينهما إلى (500) مليون دولار في المرحلة المقبلة، وإن الاستثمارات القطرية في روسيا كبيرة من طريق صندوق الثروة السيادي القطري، فضلاً عن أن قطر لاعب رئيس في اتفاق فيينا بشأن تخفيض الإنتاج النفطي لامتصاص الفائض من النفط في الأسواق، ففي حال انسحاب قطر من الاتفاق وانهياره قد يؤدي هذا إلى هبوط أسعار النفط وتكبد الاقتصاد الروسي خسائر كبيرة[75].

وقد توج التعاون بين الدولتين بمشاركة قطر في خصخصة أسهم شركة «روسنفت» المملوكة للدولة مقابل (10,5) مليار يورو، وتعد هذه الصفقة التي ستدرّ نحو (11,4) مليار دولار للميزانية الروسية، الأكبر في تأريخ روسيا. وعلى هامش اجتماع مع المشاركين الجدد للشركة حضره الرئيس الروسي بوتين أكد فيه أن قطر ستشارك في مشاريع إنتاج الهيدروكربونات في روسيا، وحسب خبراء فإن قطر التي كانت منافساً كبيراً في سوق الطاقة لروسيا ولاسيما في مجال الغاز انتقلت إلى شريك مهم بامتلاكها حصص في عدة شركات في قطاع الطاقة الروسي. وستتمكن روسيا –من طريق صفقة (روسنفت) مع قطر– من تحقيق عدة أهداف في وقت واحد، تتمثل في كسر حصار العقوبات الغربية، ولاسيما بعد خيبة الأمريكان من وجود خرق في العقوبات المفروضة على روسيا في الصفقة، فضلاً عن دعم ميزانية الدولة، مع بقاء سيطرة الحكومة على الشركة التي حافظت على نسبة (50 %) فيها[76].

”وستتمكن روسيا –من طريق صفقة (روسنفت) مع قطر– من تحقيق عدة أهداف في وقت واحد، تتمثل في كسر حصار العقوبات الغربية.“

وأعلن رئيس جهاز قطر للاستثمار ”عبد الله آل ثاني“ أن الجهاز والصندوق الروسي للاستثمار المباشر أبرما صفقة جديدة بقيمة ملياري دولار، مشيراً إلى أنه قد تم استثمار (500) مليون دولار أخرى، وأنه يجري الاستثمار في مطار ”بولكوفو“ في مدينة سانت بطرسبرغ. ووافقت اللجنة الحكومية للاستثمار الأجنبي على بيع حصة تبلغ نحو (25 %) من أسهم شركة ”بولكوفو“ المشغلة لمطار بولكوفو في سان بطرسبرغ مقابل (239) مليون يورو، وبحسب صحيفة ”فيدوموستي“ الروسية المتخصصة في الشأن الاقتصادي أشارت أن هناك استثمارات جديدة بين روسيا وقطر من بينها صفقة قد تصل إلى (49 %) من أسهم شركة ”يارغيو“ صاحبة ترخيص استكشاف وإنتاج الهيدروكروبونات بحقل يارودسكي في دائرة ”يامالو نينتس“ ذات الحكم الذاتي حتى العام 2029[77].

ويذكر أن أصول صندوق قطر للاستثمار تقدر بنحو (304) مليارات دولار، إذ يصنف الجهاز في المركز التاسع من بين صناديق الثروة العالمية التي يتقدمها صندوق التقاعد النرويجي، وفي المرتبة الرابعة على مستوى الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط بحسب مجلة فوربس الشرق الأوسط، ويعد الصندوق الذراع الاستثمارية للحكومة القطرية وهو صندوق سيادي يختص بالاستثمار المحلي والخارجي أسس في العام 2005 لإدارة فوائض النفط والغاز الطبيعي[78].

الثاني: يتمثل في رغبة روسيا استعادة أدوات التأثير على الساحة السياسية العالمية، بعد أن فقدت كل أدواتها المتاحة للتأثير بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ لهذا تحاول في الوقت الراهن استعادة مكانتها الفاعلة[79]. فضلاً عن أن روسيا تعدّ قطر أحد اللاعبين الرئيسين في الملف السوري، فهي تدعم المعارضة السورية، وأدت دوراً كبيراً في الوساطات الجارية هناك من طريق شبكة علاقتها. وخسارة ودّ قطر في هذا الجانب قد يدفعها للاندفاع ضد روسيا في المنطقة أكثر؛ لذا فموسكو تسعى إلى موازنة موقفها مع قطر في هذه الأزمة. وفي الإطار نفسه تخشى موسكو من تشكل حلف جديد في المنطقة بين قطر وتركيا وإيران يساعد في إضعاف هيمنتها وسياساتها، ولاسيما بعد اصطفاف تركيا إلى جانب قطر من طريق نشر قوات عسكرية في القاعدة التركية بالدوحة، وفتح إيران خطاً جوياً لمساعدة قطر في تأمين احتياجاتها من الغذاء كما فعلت تركيا أيضاً. وكل ذلك يوضح عدم رغبة روسيا حدوث توترات في المنطقة، وهو ما أكده مضمون الاتصال الذي جرى بين العاهل السعودي «سلمان بن عبد العزيز»، والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في 13 تموز 2017؛ بهدف بحث سبل تهدئة الأزمة[80].

> ”أن روسيا تعدّ قطر أحد اللاعبين الرئيسين في الملف السوري، فهي تدعم المعارضة السورية، وأدت دوراً كبيراً في الوساطات الجارية هناك.“

وعليه، فعلى الرغم من أن العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي تدهورت نوعاً ما، بسبب الخلافات بين كل الجهات الفاعلة حول مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد، منذ اندلا ع الحرب السورية عام 2011، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية لم تتأثر كثيراً، وهذا ما نلحظه جلياً من بيانات جدول (4)، الذي يمثل حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين ما يزيد على ثلاثة مليارات ومئتين وثلاثة وثمانين مليون دولار؛ ويتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين بنحو كبير نسبياً في ظل المعطيات السابقة. وتستخدم موسكو الأساليب الدبلوماسية وتغليب المصلحة الاقتصادية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بِعَدِّها نقطة انطلاق لإعادة

ازدهار العلاقات بينهما. ومع تأزم الوضع بين قطر ودول المجلس الأخرى سعت موسكو إلى إدارة الأزمة باستثمار أوراقها الدبلوماسية والاقتصادية لحلّ الخلاف القطري الخليجي بالحوار والتسوية السلمية، مع مراعاة مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس، وهذا ما لحظناه جلياً من التغير النسبي في الموقف الروسي حيال الأزمة من (الحياد الحذر) إلى (الانحياز النسبي) إلى الجانب القطري؛ ومن هذا المنطلق فإن الموقف الروسي من الأزمة القطرية–الخليجية من المحتمل أن يستمر في التأكيد علي حل الأزمة بالحوار والوساطة، والتأكيد على محاربة الإرهاب، ومنع الخلافات التي ستعيق التسوية في الأزمة السورية، مع الحفاظ على مصالحها مع كل دولة من دول الخليج علي حده فيما يخص السلاح والنفط.

جدول (4) حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا الاتحادية لعام 2016 (مليون دولار)

البيانات	إجمالي الصادرات إلى روسيا	إجمالي الواردات من روسيا	إجمالي حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري السلعي
الإمارات	635,0	1439,7	2074,7	804,7 –
البحرين	1,9	8,4	10,3	6,5 –
السعودية	12,4	719.4	731,8	707,0 –
عمان	2,8	105,8	108,6	103,0 –
قطر	10,5	81,8	92,3	71,3 –
الكويت	164,4	101,4	265,8	63,0+
إجمالي مجلس التعاون الخليجي	827,0	2456,5	3283,5	1629,5 –

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا الاتحادية: بيانات عام 2016، العدد (14) نيسان 2018، ص: 10.

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها الآتي:

1– تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية خاصة لدى روسيا، وتضاعفت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة ولاسيما بعد التغييرات التي طرأت على العديد من دول المنطقة العربية من مثل سوريا وتحديداً منذ اندلا ع الأزمة في هذا البلد

قبل نحو سبع سنوات، وتنبع هذه الأهمية من عدّة عوامل يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ– منع الدول الغربية بقيادة أمريكا من الاستحواذ على مقدرات المنطقة في إطار ما يسمى «مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد» الذي طرحته واشنطن بعد غزوها للعراق عام 2003.

ب– منع انتشار خطر التنظيمات الإرهابية في عموم المنطقة خشية وصوله إلى داخل روسيا عن طريق الجماعات المتطرفة التي تعشعش في العديد من دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز ومن بينها الشيشان.

ج– التنسيق مع الدول النفطية في الشرق الأوسط بهدف السيطرة على أسعار النفط في الأسواق العالمية، باعتبار أن روسيا تمثل أحد أهم الدول المصدرة للنفط والغاز إلى الدول الأوروبية.

2- تعدّ منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم في مجال شراء الأسلحة والتقنيات النووية الروسية في ظل التنافس الشديد الذي تسعى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لكسبه في هذا المجال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن موسكو تسعى بالدرجة الأولى إلى بيع السلاح والتقنيات النووية الحديثة إلى الدول التي تربطها معها مصالح مشتركة في المنطقة، لكنها ما تزال تواجه مشكلات في هذا المجال بسبب علاقة الغرب القوية بالعديد من دول المنطقة لاسيّما دول مجلس التعاون الخليجي.

3- توصل البحث الى أنه في ظل الانكفاء الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط إبّان إدارة الرئيس السابق باراك أوباما في إطار استراتيجيتها للتوجه تجاه آسيا لإعادة توزان القوى الذي أضحى في غير صالح واشنطن مع الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري المتنامي إقليمياً ودولياً، شرعت روسيا في تعزيز نفوذها في المنطقة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، لتصبح روسيا لاعباً رئيسياً في الأمن الإقليمي، وخاصة في أعقاب التدخل العسكري في سوريا منذ عام 2015 لدعم نظام بشار الأسد، والذي كان مفاجأة للكثيرين، لأن موسكو لم تستخدم القوة العسكرية للانخراط في نزاعات المنطقة منذ عقود.

4- من خلال قراءة هذه المعطيات يتبين أن روسيا جادّة في مواصلة مساعيها لتعزيز دورها الدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط، إلاّ إنها تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف من بينها صعوبة التوفيق بين الأطراف المتنازعة في المنطقة، وقلّة عدد الدول المتحالفة معها في هذه المنطقة مقارنة مع عدد الدول المتحالفة مع الغرب. وتواجه روسيا عقبة آخرى تتمثل بعدم قدرتها على إقناع بعض دول المنطقة ولاسيّما دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية بشأن أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب رضوخ هذه الدول للإملاءات الغربية ولاسيّما الأمريكية التي تعمل على خفض أسعار النفط لتحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة.

5- اعتمدت الاستراتيجية الروسية في المنطقة على بناء تحالفات صلبة مع عدد الفاعلين الإقليميين الذين يغردون خارج السرب الأمريكي. وتتمحور تلك التحالفات حول إيران ونظام الأسد في سوريا، فضلاً عن ''حزب الله'' اللبناني. ومن طريق تلك التحالفات استطاعت موسكو فرض وجودها الفعال في عدد من ملفات الصراع في الإقليم، ولاسيما في الأزمة السورية. وقد هدفت تلك الإستراتيجية إلى تحدي الولايات المتحدة وحلفائها جغرافياً وسياسياً، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وأسلحتها بالمنطقة.

6- اعتمدت السياسة الخارجية الروسية في إدارتها للأزمات في منطقة الشرق الأوسط على معيار الواقعية وتحقيق المصالح القومية بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية، ففي الأزمة السورية استخدمت موسكو قدراتها الصلبة لتثبيت نفوذها المباشر، إذ نشرت قواتها العسكرية للحيلولة دون سقوط نظام «الأسد» في قبضة «داعش»، والجماعات الكردية وقوى المعارضة والقوات المنشقة. وفي الأزمة القطرية—الخليجية وظفت روسيا قوتها المرنة (الدبلوماسية، والاقتصادية، والسياسية)، إذ تطور الموقف الروسي في إدارة الأزمة من مرحلة الحذر والحياد إلى الانحياز بنحو ما إلى الجانب القطري، حينما عرضت موسكو دعماً اقتصادياً للدوحة، وتبنت الموقف القطري ودعت إلى حل الأزمة بالوسائل السلمية والدبلوماسية والابتعاد عن التوتر والتصعيد وعرضت إن تؤدي دور الوساطة في حل الأزمة.

7- وفي الختام، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن روسيا لا يسعها أن تتخلى عن لعب دور مؤثر وفعّال في الشرق الأوسط في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بعد أن تمكنت من استعادة نفوذها وهيبتها في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم، ولاسيما أنها تعدّ الأقرب جغرافياً وجيوبولتيكياً لهذه المنطقة ويهمها كثيراً عودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها كونه يؤثر بنحو مباشر وغير مباشر على أمنها واستقرارها، فضلاً عن أنه يوفر الأرضية المناسبة لتحقيق مصالحها على المديين القريب والبعيد التي تضررت كثيراً نتيجة محاولات الدول الغربية ولاسيّما أمريكا للاستحواذ على مقدرات هذه المنطقة.

هوامش البحث :

1- Lejla Villar, Mason Hamilton , Three important oil trade chokepoints are located around the Arabian Peninsula , U.S. Energy Information Administration , 4 AUGUST 2017 ,p.2.

https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=32352

2- عمر الشهابي، أحمد العوفي، خليل بوهزاع (محررون)، الثابت والمتحول 2017، الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2017، ص: 99.

3- فايز الدويري، صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي، الجزيرة . نت، في 5 / 9 / 2017، ص: 2-1. على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/a300e9b8-830b-42be-a0e8-45ab21699553

4- Keir Giles , Russia's National Security Strategy to 2020 , NATO Defense College, Research Division , June 2009 , pp.6-8.

https://www.researchgate.net/publication/265147336_Russia%27s_National_Security_Strategy_to_2020

5- Captain Thomas R. Fedyszyn ,The Russian Navy 'Rebalances' to the Mediterranean , Proceedings Magazine , Vol. 139/12/1,330,

U.S. Naval Institute , December 2013 , p.3-4.

https://www.usni.org/magazines/proceedings/2013-12/russian-navy-rebalances-mediterranean

6- Bobo Lo , Trump, Putin and the US–Russia relationship , ANALYSES , Lowy Institute, 25 OCTOBER 2017, pp.4-5.

https://www.lowyinstitute.org/publications/accident-waiting-happen-trump-putin-and-us-russia-relationship

7- The National Security Strategy of the Russian Federation to 2020, Approved By Decree of the President Of the Russian Federation, 12 May 2009 No. 537. http://rustrans.wikidot.com/russia-s-national-security-strategy-to-2020

8-Energy Strategy of the Russian Federation, Approved By Decree of the President Of the Russian Federation, 13 November 2009 No. 1715-r. http://minenergo.gov.ru/node/1026

9- هاجر محمد أحمد عبد النبي، أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000-2015)، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي، في 15 يوليو 2016، ص: 6-5.

https://democraticac.de/?p=34018

10- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس 2009، ص: 13.

11- ينظر: نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، في 11 / 4 / 2014، ص: 4-3 .

http://www.siyassa.org.eg/NEWS/3667.ASPX

ينظر كذلك:

-Bruno Maçães, Ŕussia's New Energy Gamble: Russia Seeks to Position Itself as a Leader among Energy-Producing Equals in Eurasia, The Cairo Review of Global Affairs, No. 28, Winter 2018, pp. 56-63.

12- ينظر: (من هو المستورد الاول للقمح الروسي)، موقع سبوتنيك عربي (SPUTNIK ARABIC)، في 13 / 9 / 2018، ص: 1، على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/russia/201809131035280474-%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%

13- أحمد السيد النجار، حرب الحبوب الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، في 22 يونيو 2009، ص: 2، على الرابط التالي:

http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Ahmad_El-Sayed_El_Naggar/FeatureTopic_1057.xml

14- Nadine Katkhuda , Food Security in the Middle East , EcoMENA : Echoing Sustainability in MENA , 30 June 2017, p.1.

https://www.ecomena.org/food-middle-east/

15- أحمد محمد متولى مسلم، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص: 81-79.

16- نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟ مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، في 30 / 12 / 2015، ص: 2-1، على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/7629.aspx

17- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI),

SIPRI Fact Sheet: Trends in world military expenditure 2017 ,2 May 2018 ,p.p.3-4.

https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion

18- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000-2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2012، ص: 100.

19- عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 94.

20- زياد خلف عبد الله الجبوري، تطور الدبلوماسية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (9)، المجلد (14)، تشرين الأول 2007، ص: 484.

21- إسراء غريب محمد، أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية (2011-2017)، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 17 يونيو 2017، ص: 5-6.

22- ينظر: (حق النقض – الفيتو: حقائق وأرقام)، BBC NEWS، 19 كانون الأول 2017، ص: 2-1 . على الرابط التالي :

http://www.bbc.com/arabic/world-42400008

23- SAMUEL RAMANI , Russia's Mediating Role in Southern Yemen , Carnegie Endowment for International Peace , 12 October 2018 , p.1-2 .

https://carnegieendowment.org/sada/77482

24- ريا قحطان الحمداني، (الإسلاموفوبيا): جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية–منظمة كير، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 2011، ص: 50.

25- حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية : مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، العدد (67)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، ص: 258 .

26- محفوظ رسول، الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (9)، الجزائر، 10 / 4 / 2017، ص: 13.

27- ريا قحطان الحمداني، (الإسلاموفوبيا): جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية–منظمة كير، مصدر سابق، ص: 52.

28- حيرش لخضر، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016/ 2017، ص: 75.

29- المصدر نفسه، ص: 76.

30- أمينة عادل حلمي محمد، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 26 يوليو 2016، ص: 53، على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=34609

31- أماني عبد الكريم علي سليمان، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي (2011–2016)، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 25 يوليو 2016، ص: 2-1، على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=34573

32- عزمي بشارة، سوريا: درب الآلام نحو الحرية .. محاولة في التأريخ الراهن، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2013، ص: 14.

33- موفق مصطفى الخزرجي، نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، 2016، ص: 38.

34- عجابي الياس، انعكاسات الأزمة السورية على نمط إدارة الأزمات الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد (الثاني)، الجزائر، 2018، ص: 204.

35- Peter T. Leeson and Andrea M. Dean , The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation , American Journal of Political Science, Vol. 53, No. 3, July 2009, Pp. 533–551.

http://www.peterleeson.com/Democratic_Domino_Theory.pdf

36- Todd Landman , Arab Spring, revolutions and the domino effect: How European democracy promotion can support democracies on the move , Public Panel Discussion , German Development Institute , (DIE) & Government of North Rhine-Westphalia , Brussels, 27.09.2012 ,pp.1-2.

https://www.die-gdi.de/en/events/arab-spring-revolutions-and-the-domino-effect-how-european-democracy-promotion-can-support-democracies-on-the-move/

37- قروف لميرة، البعد الاقتصادي في الحراك العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص: 28-30.

38- ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر فلادلفيا السابع عشر المعنون بـ (ثقافة التغيير)، كلية الآداب والفنون، جامعة فلادلفيا، 6-8 تشرين الثاني 2012، ص: 6.

www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/reem.doc

39- المصدر نفسه، ص: 6.

40- فرج محمد نصر لامة، تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول (العالم العربي في عالم متغير)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص: 8-9.

41- أركان إبراهيم عدوان، محددات الموقف الروسي من الثورة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (54)، 2016، ص: 101.

42- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية (2011–2013)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص: 126.

43- وضاح مصطفى حسن الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013، ص: 147-146.

44- بن ملوكة مليكة، الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الاوسط: الأزمة السورية نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017-2016، ص: 74.

45- جهاد يازجي، أجندة اقتصادية روسية لا تعبأ بمتاعب الحرب في سوريا، صحيفة العرب، السنة (38)، العدد (10057)، لندن، في 5 / 10 / 2015، ص: 10.

46- ينظر: (انطلاق أولى المشاريع السياحة الروسية في سوريا)، موسوعةRT الإخبارية الروسية، مال وأعمال، في 15 / 5 / 2018، ص: 2-1، على الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/business/944125-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7D8%B9/

47- Azuolas Bagdonas , Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol. 5, No. 2, winter 2012, p. 61.

https://www.academia.edu/3507862/Russia_s_Interests_in_the_Syrian_Conflict_Power_Prestige_and_Profit

48- ظاهر عبد الزهرة الربيعي، وثناء إبراهيم فاضل الشمري، الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد (6)، المجلد (42)، جامعة البصرة، 2017 ، ص: 288.

49- Richard Connolly and Cecilie Sendstad, Russia's Role as an Arms Exporter The Strategic and Economic Importance of

Arms Exports for Russia, Research Paper , Russia and Eurasia Programme, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, March 2017, p. 17.

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-03-20-russia-arms-exporter-connolly-sendstad.pdf

50- Anna Borshchevskaya , The Tactical Side of Russia's Arms Sales to the Middle East , The Jamestown Foundation , 20 December 2017 ,p.6.

https://jamestown.org/program/tactical-side-russias-arms-sales-middle-east/

51- نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو–استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (84)، نيسان 2013، ص: 10-9.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%

52- إسراء غريب محمد، أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط: حالة الأزمة السورية «2011-2017»، مصدر سابق، ص: 9-8.

https://democraticac.de/?p=47194#_ftn14

53- Walter Yeates , Putin's World: The Economic Ties Between Russia & Syria , HuffPost News , 28 Nov 2017, p.2-3.

https://www.huffingtonpost.com/entry/putins-world-the-econmic-ties-between-russia-syria_us_5921c6a4e4b0b28a33f62d33

54- زهير حمداني، روسيا في ليبيا .. رهانات جديدة على أسس قديمة، تقارير وحوارات، موقع الجزيرة . نت، في 26 / 4 / 2017، ص: 2.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/26/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%

55- ينظر: (موسكو تحذر من أي تدخل ولندن تهدد دمشق بعقوبات جديدة)، صحيفة الاتحاد، الإمارات، في 13 مايو 2011، ص: 1، على الرابط التالي:

https://www.alittihad.ae/article/46002/2011/

56- Andrew Liepman, Brian Nichiporuk, Jason Killmeyer , Alternative Futures for Syria : Regional Implications and Challenges for the United States , Global Security, RAND Corporation , 2014 , p.7-8.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE129/RAND_PE129.pdf

57- عبد العزيز الشرفي، 4 سيناريوهات لإنهاء المأساة .. أقربها الحل السياسي، صحيفة الوطن، العدد (1217)، شركة المستقبل للنشر والتوزيع والصحافة، القاهرة، في 29 / 8 / 2015، ص: 2. على الرابط التالي:

https://www.elwatannews.com/news/details/794643

58- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011- 2013، مصدر سابق، ص: 195-192.

59- سهيل عبد الوهاب كلاب، العلاقات السورية–الإيرانية وأثرها على حزب الله 2000-2012، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص: 120.

60- جمال عبد الله، أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، في 24 مارس 2014، ص: 2، على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html

61- محمد بيومي، الأزمة القطرية–الخليجية .. ترحيل أم تسوية جزئية، تحليلات، شؤون دولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، في 21 أيلول 2014، ص: 2-1، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/4902.aspx

62 -Source: Exclusive: The secret documents that help explain the Qatar crisis . On the following link:

https://edition.cnn.com/2017/07/10/politics/secret-documents-qatar-crisis-gulf-saudi/index.html

Or on the following link: https://t.co/mFTlffEhYA

63- ينظر :(موقع وكالة الأنباء القطرية ًيتعرض للاختراق والدوحة تنفي تصريحات نُسبت للأمير تميم)، BBC عربي، في 24 أيار 2017، على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40026894

64- Source:CNN Exclusive: US suspects Russian hackers planted fake news behind Qatar crisis . On the following link :

https://edition.cnn.com/2017/06/06/politics/russian-hackers-planted-fake-news-qatar-crisis/index.html

65- ينظر: (لهذه الأسباب قطعت العلاقات مع قطر)، صحيفة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، في 5 يونيو 2017، على الرابط التالي:

https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-06-05-1.2968098

66- سليمان سعد أبو ستة، الخلاف الخليجي: الأسباب والدلالات، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في 7 أيلول 2017، ص: 2، على الرابط التالي:

https://gulfhouse.org/posts/2159-

67- هافينغتون بوست عربي (Huffington Post): هو موقع إخباري باللغة العربية أسسه وضاح خنفر المدير التنفيذي السابق لشبكة الجزيرة الإعلامية كنسخة مع هافينغتون بوست، ويرأس تحريره الصحفي أنس فودة رئيس التحرير السابق لموقع إم بي سي.نت وأحد مؤسسي موقع العربية.نت، أُختيرت لندن مقراً للموقع ليكون متوازناً وبعيداً عن التجاذبات السياسية والتحيز الأيديولوجي حسب قول خنفر. انطلق الموقع

في 27 يوليو من العام 2015. وتوقف عن العمل منذ 31 آذار2018 وانطلاق موقع عربي بوست، للتفاصيل، ينظر: (الإعلان عن تأسيس هافنغتون بوست عربي، موقع نون بوست، في 6 آب 2014، ص: 2-1، على الرابط التالي:

http://www.noonpost.org/content/3368-

وينظر أيضاً: هافينغتون بوست عربي، موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%86%D8%BA%D8%AA

67- ينظر: (قطر خالفت الاتفاقات الموقعة وواصلت مساعيها لشق الصف الخليجي)، موقع الإمارات اليوم، في 17 تموز 2017، ص: 5-4، على الرابط التالي:

https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2017-07-17-1.1011825

68- جمال عبد الله، الأزمة القطرية–الخليجية إلى أين؟ منتدى الشرق، في 16 حزيران 2017، ص: 6-5، على الرابط التالي:

https://www.sharqforum.org/2017/06/16/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A

69- Philip Gordon, Amos Yadlin, Ari Heistein , The Qatar Crisis: Causes, Implications, Risks, and the Need for Compromise , Special Publication , The Institute for National Security Studies , Tel Aviv University , 13 June 2017 . On the following link:

http://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/06/special-publication-13062017-1.pdf

70- Sanam Vakil , Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism , Research Paper , Middle East and North Africa Programme , Chatham House , 13 September 2018 , P.11-12.

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-09-13-iran-gcc-vakil.pdf

71- نورا بنداري، (3 أسئلة تشرح لك الموقف الروسي من الأزمة الخليجية)، ساسة بوست (Sasa POST)، في 17 آب 2017، ص: 1، على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/opinion/the-russian-position-on-the-gulf-crisis

72- ينظر: (لافروف: قرار بعض الدول العربية قطع العلاقات مع قطر هو شأنهم)، موقع(Sputnik) عربي، في 5 / 6 / 2017، ص: 2-1، على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/russia/201706051024401857-%D9%84%D8%A7%

73- ينظر: (روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر)، صحيفة القدس العربي، في 8 يونيو 2017، ص: 2، على الرابط التالي:

https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B3%

74- ينظر: (وزير خارجية قطر من موسكو: نريد علاقات ايجابية مع إيران)، موقع قناة العربية، في 10 حزيران 2017، ص: 1، على الرابط التالي:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/gulf/2017/06/10/%D9%88%D8%B2%D9%8A%

75- ينظر: (دلالات سياسية واقتصادية لموقف موسكو تجاه الأزمة الخليجية)، موقع نون بوست (Noon Post)، في 11 حزيران 2017، ص: 2-1 . على الرابط التالي:

https://www.noonpost.org/content/18391

76- ينظر: (الاستثمارات القطرية في روسيا .. هل ستؤثر على سياسة الكرملين قس المنطقة؟)، موقع نون بوست (Noon Post)، في 28 كانون الثاني 2017، ص: 2، على الرابط التالي: http://www.noonpost.org/content/16397

77- المصدر نفسه، ص: 3-2.

78- ينظر: (دلالات سياسية واقتصادية لموقف موسكو تجاه الازمة الخليجية)، مصدر سابق، ص: 3.

79- ينظر: (صحيفة أوترا.ري الروسية: موسكو تدعم موقف قطر في الأزمة)، صحيفة الشرق القطرية، في 10 / 7 / 2017، ص: 2، على الرابط التالي:

https://www.al-sharq.com/news/details/500620

80- ينظر: (الموقف الروسي من الأزمة القطرية)، قضايا وآراء، صحيفة أخبار الخليج، البحرين، في 28 تموز 2017، ص: 2. على الرابط التالي:

http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1082877

مصادر البحث:

أولاً: المصادر العربية:

1- الكتب:

1- بشارة، عزمي، سوريا: درب الآلام نحو الحرية .. محاولة في التأريخ الراهن، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، 2013.

2- الحمداني، ريا قحطان، (الإسلاموفوبيا): جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية-منظمة كير، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 2011.

3- الشهابي، عمر، أحمد العوفي، خليل بوهزاع (محررون)، الثابت والمتحول 2017، الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2017.

2- الرسائل الجامعية:

1- أبو سمهدانة، عز الدين عبد الله، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: 2000-2008، (دراسة حالة القضية الفلسطينية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2012.

2- أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية (2011–2013)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

3- الأسمر، وضاح مصطفى حسن، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013.

4- بوزيدي، عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2015.

5- كلاب، سهيل عبد الوهاب، العلاقات السورية–الإيرانية وأثرها على حزب الله 2000–2012، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

6- لخضر، حيرش، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016/ 2017.

7- لميرة، قروف، البعد الاقتصادي في الحراك العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015–2016.

8- مسلم، أحمد محمد متولى، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

9- مليكة، بن ملوكة، الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط: الأزمة السورية أنموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016–2017.

3– الدوريات:

1- بيومي، محمد، الأزمة القطرية–الخليجية .. ترحيل أم تسوية جزئية، تحليلات،

شؤون دولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، في 21 أيلول 2014.

2- جاسم، حيدر زهير، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، العدد (67)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016.

3- الجبوري، زياد خلف عبد الله، تطور الدبلوماسية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (9)، المجلد (14)، تشرين الأول 2007.

4- الخزرجي، موفق مصطفى، نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، 2016.

5- الربيعي، ظاهر عبد الزهرة، وثناء إبراهيم فاضل الشمري، الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد (6)، المجلد (42)، جامعة البصرة، 2017.

6- رسول، محفوظ، الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (9)، الجزائر، 10 / 4 / 2017.

7- الشيخ، نورهان، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، آب 2009.

8- الشيخ، نورهان، الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، في 11 / 4 / 2014.

9- الشيخ، نورهان، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟ مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، في 30 / 12 / 2015.

10- عبد القادر، نزار، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو–استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (84)، نيسان 2013.

11- عدوان، أركان إبراهيم، محددات الموقف الروسي من الثورة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (54)، 2016.

12- الياس،عجابي، انعكاسات الأزمة السورية على نمط إدارة الأزمات الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد (الثاني)، الجزائر، 2018.

4- الصحف:

1- روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر، صحيفة القدس العربي، في 8 حزيران 2017.

2- الشرفي، عبد العزيز، 4 سيناريوهات لإنهاء المأساة .. أقربها الحل السياسي، صحيفة الوطن، العدد (1217)، شركة المستقبل للنشر والتوزيع والصحافة، القاهرة، في 29 / 8 / 2015.

3- صحيفة أوترا.ري الروسية: موسكو تدعم موقف قطر في الأزمة، صحيفة الشرق القطرية، في 10 / 7 / 2017.

4- لهذه الأسباب قطعت العلاقات مع قطر، صحيفة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، في 5 حزيران 2017 .

5- الموقف الروسي من الأزمة القطرية، قضايا وآراء، صحيفة أخبار الخليج، البحرين، في 28 تموز 2017.

6- موسكو تحذر من أي تدخل ولندن تهدد دمشق بعقوبات جديدة، صحيفة الاتحاد، الإمارات، في 13 أيار 2011.

7- يازجي، جهاد، أجندة اقتصادية روسية لا تعبأ بمتاعب الحرب في سوريا، صحيفة العرب، السنة (38)، العدد (10057)، لندن، في 5 / 10 / 2015.

5- مواقع الإنترنت:

1- أبو ستة، سليمان سعد، الخلاف الخليجي: الأسباب والدلالات، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في 7 أيلول 2017.

2- بنداري، نورا، (3 أسئلة تشرح لك الموقف الروسي من الأزمة الخليجية)، ساسة

بوست (Sasa POST)، في 17 آب 2017.

3- حق النقض–الفيتو: حقائق وأرقام، BBC NEWS، 19 كانون الأول 2017.

4- حمداني، زهير، روسيا في ليبيا .. رهانات جديدة على أسس قديمة، تقارير وحوارات، موقع الجزيرة . نت، في 26 / 4 / 2017.

5- الدويري، فايز، صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي، الجزيرة . نت، في 5 / 9 / 2017.

6- سليمان، أماني عبد الكريم علي، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2011–2016"، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 25 تموز 2016.

7- عبد الله، جمال، أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، في 24 آذار 2014 .

8- عبد الله، جمال، الأزمة القطرية–الخليجية .. إلى أين؟ منتدى الشرق، في 16 حزيران 2017.

9- محمد، إسراء غريب، أثر السياسة الخارجية الروسية علي منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية (2011-2017)، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 17 حزيران 2017.

10- محمد، أمينة عادل حلمي، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في 26 تموز 2016.

11- النجار، أحمد السيد، حرب الحبوب الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، في 22 حزيران 2009.

ثانياً: المصادر الإنجليزية:

1- Bagdonas, Azuolas , Russia's Interests in the Syrian Conflict:

Power Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol. 5, No. 2, winter 2012.

2- Borshchevskaya , Anna , The Tactical Side of Russia's Arms Sales to the Middle East , The Jamestown Foundation , 20 December 2017 .

3- Connolly, Richard and Cecilie Sendstad, Russia's Role as an Arms Exporter The Strategic and Economic Importance of Arms Exports for Russia, Research Paper , Russia and Eurasia Programme, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, March 2017.

4- Fedyszyn , Captain Thomas R. ,The Russian Navy 'Rebalances' to the Mediterranean , Proceedings Magazine , Vol. 139/12/1,330, U.S. Naval Institute , December 2013.

5- Giles , Keir , Russia's National Security Strategy to 2020 , NATO Defense College, Research Division , June 2009 .

6- Gordon, Philip, Amos Yadlin, Ari Heistein , The Qatar Crisis: Causes, Implications, Risks, and the Need for Compromise , Special Publication , The Institute for National Security Studies , Tel Aviv University , 13 June 2017.

7- Katkhuda , Nadine , Food Security in the Middle East , EcoMENA : Echoing Sustainability in MENA , 30 June 2017.

8- Landman , Todd , Arab Spring, revolutions and the domino effect: How European democracy promotion can support democracies on the move , Public Panel Discussion , German Development Institute , (DIE) & Government of North Rhine-Westphalia , Brussels, 27.09.2012.

9- Liepman, Andrew, Brian Nichiporuk, Jason Killmeyer , Alternative Futures for Syria : Regional Implications and Challenges for the United States , Global Security, RAND Corporation , 2014.

10- Lo , Bobo , Trump, Putin and the US–Russia relationship , ANALYSES , Lowy Institute, 25 OCTOBER 2017 .

11- Leeson, Peter T. and Andrea M. Dean , The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation , American Journal of Political Science, Vol. 53, No. 3, July 2009 .

12- Maçães , Bruno, Russia's New Energy Gamble: Russia Seeks to Position Itself as a Leader among Energy-Producing Equals in Eurasia, The Cairo Review of Global Affairs, No. 28, Winter 2018.

13- RAMANI , SAMUEL , RUSSIA'S MEDIATING ROLE IN SOUTHERN YEMEN , CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE , 12 OCTOBER 2018 .

14- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Fact Sheet: Trends in world military expenditure 2017 ,2 MAY 2018 .

15- Vakil , Sanam , Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism , Research Paper , Middle East and North Africa Programme , Chatham House , 13 September 2018.

16- Villar , Lejla, Mason Hamilton , Three important oil trade chokepoints are located around the Arabian Peninsula , U.S. Energy Information Administration , 4 AUGUST 2017 .

17- Yeates , Walter , Putin's World: The Economic Ties Between Russia & Syria , HuffPost News , 28 Nov 2017 .

التعليم والمسؤولية الاجتماعية في العراق: دراسة مسحية

أ.م.د خالد حنتوش*

ملخص

تنطلق هذه الدراسة من حقيقة كون أن هناك تفاعلاً حقيقياً بين العملية التعليمية (التي تديرها الحكومة العراقية في الغالب) والمجتمع، إذ تقع على عاتق المجتمع مسؤولية كبيرة لإنجاح هذه العملية التعليمية؛ لذا انطلقت هذه الدراسة لتقوم بمسح للأسر العراقية في 13 محافظة عراقية بعد أن تم إعداد استمارة مقابلة لتحقيق مجموعة اهداف لعل أهمها هو التعرف على واقع التعليم داخل الأسرة، وكذلك التعرف على مقدار التمييز الجندري ضد الفتيات في العملية التعليمية، وما أسباب ذلك، وكذلك مدى رغبة الأسرة في المشاركة في العملية التعليمية، وما نوع الدراسة التي يرغبون بها، وكذلك للتعرف على الاحتياجات التدريبية – التعليمية التي قد تساعد في تنمية المستوى التعليمي للأفراد، وفي النهاية فقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج وقدمت مجموعة من التوصيات .

Abstract

This study is based on the fact that there is a real interaction between the educational process (mostly run by the Iraqi government) and society. It is the responsibility of the society to make this educational process a success. Therefore, this study was conducted to survey Iraqi families in 13 Iraqi governorates Preparation of an interview form to achieve a set of objectives, perhaps the most important is to identify the reality of education within the family as well as to identify the amount of gender discrimination against girls in the educational process, and what are the reasons and the extent of the desire of the family to contribute to the educational process and what kind of study they want as well as To learn about the training-educational needs that may contribute to the development of the educational level of individuals. Finally, the study reached several conclusions and made a number of recommendations

* أستاذ مساعد في جامعة بغداد/كلية الآداب.

المقدمة:

مرَّ العراق بالعديد من الأزمات لعدة عقود من الزمن، من حروب، وحصار وسياسات عسكرية، واحتلال، وإرهاب بمختلف أشكاله، وفقدان الأمن والاستقرار، واحتلال المدن من قبل الجماعات الإرهابية، وعصابات داعش، والأوضاع الاقتصادية المتردية؛ أدت هذه كلها إلى تدهور كبير في العملية التعليمية، انعكس في تراجع اكتساب المعرفة بين العراقيين، وتردي منظومة المؤسسة التعليمية؛ مما أثر سلباً على مخرجاتها ومناهجها، وتزامن معها تفشي الجهل والتخلف في المجتمع بنحوٍ عام، وأصبح العراق يعد من المجموعة الأدنى في مستوى التعليم في منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من أن العراق كان له باع طويل في مكافحة الأميّة، ويعد من البلدان الرائدة في هذا المجال، ولاسيما الحملة الكبيرة التي نظمتها الحكومة العراقية في السبعينيات من القرن الماضي، التي أشادت بها اليونسكو والمنظمات الدولية. ويعد العراق تأريخياً أقدم من هذا في مكافحة الأميّة إذ يعود إلى بداية ثلاثينيات القرن الماضي بتأسيس (جمعية السعي لمكافحة الأميّة في العراق)، التي كانت مختصة بالرجال، وأُضيف لها في عام 1934 الفرع النسوي لمكافحة الأميّة؛ وكان لهذا الفرع نشاطات اجتماعية لتهيئة فرص عمل للنساء، ومساعدة المحتاجات منهن، ومعالجة المرضى، ورعاية الأعمال الفنية للنساء، إلى جانب القيام بمكافحة الأميّة للنساء بأجور رمزية في مدارس للبنات.

لذا جاءت هذه الدراسة لغرض معرفة واقع التعليم في العراق واتجاهات المجتمع نحوه وتقييمه، مع الأخذ بالحسبان أن هذه الدراسة وصفية في كثير من جوانبها لوصف حال المناطق المدروسة بما يخص الحاجات التعليمية –ويمكننا تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها نظرية أخلاقية بأن أي كيان سواء أكان منظمة أم فرداً– يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل، وهي أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة التعليمية. وهذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية، عبر الامتناع

عن الانخراط في أفعال ضارة، أو إيجابية، بالقيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بنحوٍ مباشر[1].

منهجية الدراسة المسحية

أُستخدم منهج المسح الاجتماعي الذي يعتمد في الأساس على عدة أدوات لعل أشهرها استمارة الاستبانة التي طُبّقت بطريقة المقابلة، إذ أُجري مسح كبير للعديد من الأسر في عدة محافظات في العراق، وسنبين ذلك لاحقاً، وقد تضمنت عملية الإعداد لهذه الدراسة العديد من الإجراءات المنهجية التي يمكن اختصارها بالخطوات التالية:

1. الإعداد للدراسة:

بعد أن كُلِّف الباحث بالعمل أعدّت الجمعية لهذه الدراسة بالاتصال بفروعها الأماكن المدروسة لتشخيص مسّاحين (باحثين) للقيام بالمسح، وقد أعطيت التعليمات بأن يكون للماسح خبرةٌ كافيةٌ في مجال المسح، وأن يكون ذا تأهيل أكاديمي كافٍ (بكالوريوس أو دبلوم) ومن كلا الجنسين، وأن يكون من سكنة المحافظات المدروسة. أما المحافظات التي ليس فيها فروع للجمعية فقد تمت الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المحلية للتعاون مع الأمل، وفق الشروط الخاصة بالمساحين نفسها.

وقد اتُفق على أن يكون المسح في (13) محافظة، موزعة على أجزاء الخارطة العراقية كافة؛ وعندها أُعدَّ لإجراء أربع ورش للمساحين لغرض تدريبهم على كيفية المسح، وكيفية إجراء المقابلات (علماً أن معظمهم هم من المتطوعين الناشطين بالمجتمع المدني من طلبة الكليات، ولهم خبرة جيدة في هذا المجال ولاسيما طلبة أقسام علم الاجتماع في المحافظات التي توجد فيها أقسام علم الاجتماع وبإشراف بعض الأساتذة أو الزملاء في محافظات الدراسة). ومن الإعدادات الأخرى التي قمنا بها هي ترجمة

١. ويكيبيديا الموسوعة الحرة https//:ar.wikipedia.org

الاستمارة إلى اللغة الكردية كي يتسنى توزيعها في محافظة السليمانية وبعض أحياء كركوك للذين يتكلمون اللغة الكردية.

2. عينة ومجتمع الدراسة:

بعد إن دُرّب الباحثون في الورش التي تحدثنا عنها سابقاً، زوّدوا بتعليمات محددة عن كيفية اختيار عينة من العوائل في المحافظات المدروسة، وطلب منهم تحديد المناطق الفقيرة والمناطق التي يوجد فيها المهجرون، على أن يراعى التقسيم الحضري – الريفي في العينة، إذ يقوم كل رئيس فريق (مشرف) بعمل جدول في المناطق التي تنطبق عليها شروط الدراسة، وبالاستعانة بالمجلس البلدي وأمين المحلة أو المنطقة، لإرشاده إلى العوائل التي تنطبق عليها شروط الدراسة، على أن يوزع عينته على عموم المحافظة، وحسب نسبة الكثافة السكانية في كل منطقة؛ الأمر الذي سيوفر له عينة أشبه بالعشوائية، لكنها ليست عشوائية تامة، بل تُختار بالطريقة غير المنتظمة وحسب ما يتمكن له على أرض الواقع؛ وهكذا بمساعدة المسؤولين في المنطقة يبدأ الدخول إلى المنازل المنتقاة في العينة لغرض البدء بالمقابلة، وإذا رفضت الأسرة المقابلة فينتقل إلى أسرة أخرى، ويختار فردٌ من هذه الأسرة لمقابلته، وحسب الشروط المذكورة سابقاً (العمر، ومدى إمكانية فهمه لأسئلة المسح).

أما مدى تمثيل هذه العوائل (المستهدفة) في المحافظات المبحوثة وحتى السجلات الموجودة، فهي تمثل الأعداد التقريبية لعدد سكان المحافظة، لا لعدد الأسر؛ لذا فإن كثيراً من الباحثين يواجهون صعوبة حينما تكون وحدة دراستهم الأسرة، ولاسيما الفقيرة، إذ لا توجد سجلات أو أعداد حقيقية لهذه الأسر، لكن بنحوٍ تقريبي يمكننا تقسيم عدد سكان كل محافظة على الوسط الحسابي لحجم الأسرة المستخرج في هذا المسح، فيستخرج عدد الأسر في المحافظة؛ وبالتالي نسبة تمثيل العينة للمحافظة، وقد جاءت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى ثم البصرة والموصل وهكذا بقية المحافظات.

3. البدء بالتوزيع:

تم البدء بتوزيع الاستمارات حسب الخطة المعدة مسبقاً وتدريب المساحين عليها في أثناء الورش التدريبية الأربع، وقد منح المسّاحون الوقت الكافي للانتهاء من عملية المسح الميداني لعينة بلغت (3270) عائلة عراقية، موزعة على المحافظات الثلاث عشرة المتفق عليها، ثم أُعطي لهم أسبوعٌ إضافي لإدخال البيانات المرمزة على برنامج (excel) المشار إليه سابقاً، وبعد الانتهاء من هذه الخطوة أرسلت البيانات إلى منسقة المشروع والباحث المشرف؛ لغرض البدء بعمليات التحليل واستخراج النتائج.

4. تحليل البيانات:

بعد تسلّم الباحث للبيانات من جميع المساحين في المحافظات الثلاث عشرة، بدأ بعملية دمج البيانات لجميع المحافظات، ثم بعملية نقل البيانات إلى الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وبعدها البدء بالتحليل. وقد عرّف الباحث البرنامج بالبيانات، ثم أجرى لها عمليات وصف بوضع جدول لكل سؤال (وكما سنرى في جداول وصف الاستمارة) مستخدماً الوسائل الإحصائية المناسبة للوصف، وهي الجدول التكراري الذي يتضمن الفئات والتكرارات والنسب المئوية، واستخدم للبيانات الكمية الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وأكبر قيمة لكل فئة؛ فهذه هي الوسائل المناسبة لعمليات وصف البيانات (الكمية منها والنوعية). ثم انتهى إلى الخروج بالنتائج من هذه الجداول وكما سيتضح لاحقاً.

5. نتائج الدراسة:

بعد الانتهاء من الخطوات المنهجية المناسبة للدراسة، وبناء قاعدة بيانات خاصة بالدراسة تم حلّلت على الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية فتكونت لدينا (80) جدولاً تصف أسئلة الاستمارة؛ وبعد معاينة هذه الجداول خرجنا منها بالنتائج الآتية:

القسم الأول: معلومات أولية ديموغرافية

1- محافظة سكن المبحوث

شملت الدراسة الميدانية (13) محافظة عراقية من أصل (18) محافظة، وبنسبة تمثيل (72,2 %) للخارطة العراقية

جدول (1) يبين محافظة سكن المبحوث

المحافظة	التكرار	النسبة
بغداد	670	20.5
ديالى	175	5.4
كربلاء	225	6.9
بابل	225	6.9
بصرة	325	9.9
ميسان	175	5.4
واسط	175	5.4
ديوانية	175	5.4
كركوك	225	6.9
نينوى	325	9.9
سليمانية	225	6.9
صلاح الدين	175	5.4
ذي قار	175	5.4
المجموع	3270	100.0

2- نوع المنطقة

جدول (2) يبين نوع منطقة سكن المبحوث

نوع المنطقة	التكرار	%
مركز مدينة	1287	39.4
ضاحية	819	25
ريف	893	27.3
ريف نائي	271	8.3
المجموع	3270	100.0

3- الشخص الذي تجري معه المقابلة

أُعز إلى المساحين في الورش التدريبية لإجراء مقابلات مع رب الأسرة أو من ينوب عنه؛ وقد جاءت النتائج أن أكثر المقابلات أجريت مع رب الأسرة (الأب) وبنسبة (54,3%)، ثم الأم وبنسبة (22,6%)، وهكذا بقية الأفراد، وقد شكل الذكور (59,9%) من أفراد عينة البحث، في حين شكلت الإناث (40,1%) منهم. في حين بلغ **معدل أعمارهم** (33,52) سنة، والانحراف المعياري (9,34) سنة. وقد شكل المتزوجون (64,4%) من أفراد عينة البحث، وغير المتزوجين (22%)، والأرامل (9,7%)، والمطلقون (3,4%)، وقد شكلت اللغة العربية (80,8%) على أنها لغة أم، في حين شكلت اللغة الكردية (12,4%)، جاءت بعدها السريانية (2,5%)، ثم التركمانية (2,1%)، والإرمنية (0,4%)، وأخرى (1,9%)، علماً أن المستوى التعليمي لهم كما هو واضح في الشكل الآتي:

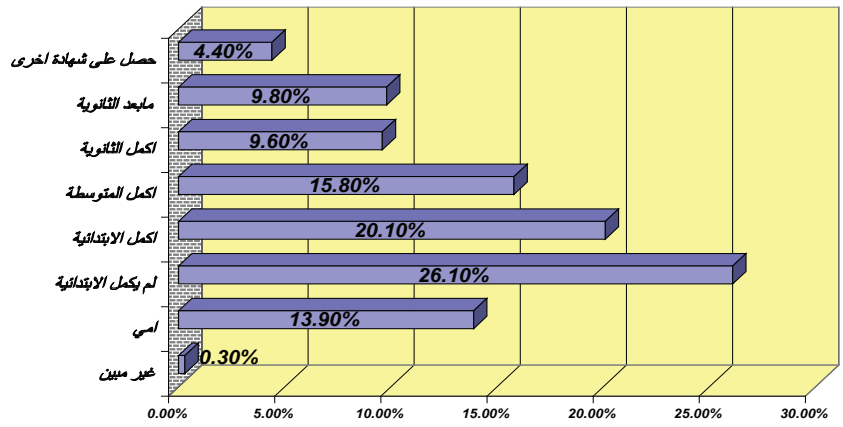

4- إمكانية القراءة والكتابة

بلغت نسبة من يستطيعون القراءة بسهولة (60%) من أفراد عينة البحث، ومن يجيد الكتابة بسهولة (58,2%). أما الذين تصعب عليهم القراءة فقد شكلوا (25,4%)، وكذا بالنسبة للكتابة (25,1%)، ومن لا يستطيع على القراءة بلغت نسبتهم (14,6%)، ومن لا يتمكن من الكتابة (16,5%).

5- عدد أفراد الأسرة

بلغ معدل عدد الذكور للأسر المبحوثة (3,34) ذكراً، والإناث (3,24) أنثى وبمجموع بلغ (6,68) فرداً، أي إن الأسرة العراقية يتراوح عدد أفرادها بين (6-7)؛ وهي بهذا تعد أسرة كبيرة، فقد كان عدد الأسرة الصغيرة (3) أفراد وبلغ عدد أكبر أسرة واحدة في البحث (35) فرداً.

6- بلغ **معدل الدخل الشهري** (الوسط الحسابي) للأسر المبحوثة (570,661) دينار عراقي، وبما يساوي (475.55) دولار أمريكي، بقيمة صرف العملة العراقية (واحد دولار أمريكي= 1200دينار عراقي) في وقت إجراء الدراسة؛ وإذا قسمنا هذا

الدخل على معدل عدد أفراد الأسرة المستخرج في الخطوة السابقة، سيكون معدل الدخل الفردي الشهري يساوي (71.19) دولار أمريكي، أي بمقدار (2.37) دولار تقريباً في اليوم الواحد، في حين كان لدينا (346) أسرة بلا دخل.

7 – عند الانتقال إلى المستويات التعليمية في الأسر المدروسة نلاحظ ما يلي:

أ- بلغ أعلى معدل الأطفال الذكور الذين يدرسون في المراحل التعليمية المختلفة في المرحلة المتوسطة (1.19) طفل في كل أسرة يدرسون حالياً. أما ما يخص الإناث فقد بلغ أعلى معدل في المرحلة الابتدائية (1.34) طفلة في الأسرة .

ب- ما يخص الأسر التي لديها أطفال يدرسون في الوقت الحاضر ومن كلا النوعين الاجتماعيين، فقد أشرت لنا المقارنة بين الجداول (12–18) مجموعة حقائق لُخصت في الجدول رقم (3) الذي نستنتج منها ما يلي:

أولاً: لايوجد اهتمام بالتحاق الأطفال في المرحلة التمهيدية، إذ بلغ نسبة عدم الملتحقين من الذكور في هذه المرحلة (82.39)، و(87.26) من الإناث.

ثانياً: هناك اهتمام عالٍ في التحاق الأطفال لكلا النوعين في المرحلة الابتدائية، إذ بلغت نسبة الملتحقين من الذكور (94.4 %)، ومن الإناث (93.45%)؛ مما يؤشر اهتماماً متزايداً بتعليم الأطفال في هذه المرحلة.

ثالثاً: في المرحلة (الثانوية + المتوسطة) هناك نسبة التحاق عالية للذكور بلغت (90.56%) في حين هناك نسبة التحاق منخفضة للإناث بلغت (63,57%)؛ مما يؤشر حقيقة أن الأهل في هذه الأسر المبحوثة لا يهتمون بتعليم بناتهم في هذه المرحلة.

جدول(3) مقارنة بين عدد الملتحقين من العدد الكلي للمراحل الثلاث الأولى (تمهيدي، وابتدائي، وثانوي)

المرحلة الدراسية	الذكور			الإناث		
	عدد الأسر التي لديها أطفال في هذه المرحلة	عدد الملتحقين من هذه الأسر	الفرق/ عدد غير الملتحقين منهم	عدد الأسر التي لديها أطفال في هذه المرحلة	عدد الملتحقين من هذه الأسر	الفرق/ عدد غير الملتحقين منهم
من 3-5 سنوات التمهيدي	784	138 وبنسبة التحاق % 17.61	646 وبنسبة % 82.39 لم يلتحقوا	699	89 وبنسبة التحاق % 12.74	610 وبنسبة % 87.26 لم يلتحقن
من 6-11 سنوات الابتدائية	1341	1266 وبنسبة التحاق % 94.4	252 وبنسبة % 5.6 لم يلتحقوا	1159	1083 وبنسبة التحاق % 93.45	76 وبنسبة % 6.55 لم يلتحقن
من 12 – 17سنة (المتوسطة +الثانوية)	1217	1102 وبنسبة التحاق % 90.56	115 وبنسبة % 9.44 لم يلتحقوا	1194	759 وبنسبة التحاق % 63.57	435 وبنسبة % 36.43 لم يلتحقن

ج- أما ما يخص الأفراد الذين درسوا (سابقاً) في المراحل التعليمية المختلفة، فقد بلغ معدل (وسط الحسابي) الأعلى في المرحلة الابتدائية (1,59) للذكر، و(1,48) للأنثى.

8- بالنسبة للتسهيلات التي يرغب بها أفراد العينة في المجال التعليمي فقد حصلت جميعها (مجتمعة) على أعلى النسب (48,2 %) وشملت (صفوفاً خاصة

بالمدارس، ومدارس لذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج لتوزيع الطعام، ومخصصات مالية للطلبة)؛ الأمر الذي يؤشر على نقص واضح فيها شعرت به هذه النسبة من العينة. أما أهمها فكانت (**مخصصات مالية للطلبة**) التي أشّرت (11.3 %) من أفراد العينة.

9- **التهجير**: تجاوز عدد الأسر المهجرة التي كانت ضمن الدراسة الحالية (163) من مختلف المحافظات، وتؤشر النتائج إلى أن التهجير ما تزال تؤثر في أوضاع هذه الأسر، من خلال انخفاض أعداد الملتحقين من أبنائها، من كلا الجنسين، في مختلف المراحل التعليمية، ولاسيما في مرحلة (التمهيدي والابتدائي والمتوسطة)

جدول (4) المستوى التعليمي المرغوب فيه للفتاة

المستوى التعليمي المرغوب فيه للفتاة	التكرار	النسبة
غير مبين	244	7.5
قراءة وكتابة	132	4.0
مرحلة ابتدائية	367	11.2
ثانوية	485	14.8
أعلى من ذلك	2042	62.4
المجموع	3270	100.0

جدول (5) موانع تعليم الفتاة

موانع تعليم الفتاة	التكرار	النسبة
غير مبين	36	14.8
الوضع الأمني	16	6.6
التعاليم الدينية	10	4.1
الوضع الاقتصادي للأسرة	25	10.2

العادات والتقاليد	81	33.2
الزواج أفضل	74	30.3
أسباب أخرى	2	0.8
المجموع	244	100.0

القسم الثاني:النظام التعليمي الموجود حالياً

10- إن أكثر المؤسسات التعليمية الموجودة في مناطق المبحوثين كان من المدارس الابتدائية التي بلغت نسبتها (33,2 %)، ومدارس المرحلة المتوسطة بالمرتبة الثانية (23,6 %) ثم مدارس مرحلة الثانوية (14,1 %) ثم صفوف محو الأميّة بالمرتبة الرابعة (5,8 %).

جدول (6) نوع المؤسسة التعليمية الموجودة في المنطقة

نوع المؤسسة التعليمية الموجودة في منطقة سكن الأسرة المبحوثة	عدد	النسبة
لم يبيّن	335	4.3
مدرسة للمرحلة التمهيدية ما قبل المدرسة	692	9
مدرسة للمرحلة الابتدائية	2546	33.2
مدرسة للمرحلة المتوسطة	1813	23.6
مدرسة للمرحلة الثانوية	1086	14.1
مدرسة مهنية	270	3.5
كلية / جامعة	188	2.4
دورات كومبيوتر	225	2.9
صفوف محو الأميّة	447	5.8
مؤسسة تعليمية أخرى الرجاء تحديدها	58	0.7
المجموع	7660	100.0

ملاحظة: أن عدد المؤسسات في هذا السؤال أكبر من حجم العينة، إذ توجد في المتوسط (2.34) مؤسسة تعليمية الأقل في مناطق سكن المبحوثين

11- على الرغم من توافر المؤسسات التعليمية فقد ظهرت أسباب تحول دون التحاق الأطفال بها، ومن أهم هذه الأسباب هي الموضحة بالجدول رقم (7).

جدول (7) أسباب عدم ذهاب الأولاد للمدرسة

أسباب عدم ذهاب الأولاد للمدرسة	التكرار	النسبة
الدخل المادي المنخفض	2260	27.8
بُعد المدرسة عن المنزل	803	9.9
تردي الوضع الأمني	780	9.6
عدم وجود رغبة لديهم للذهاب	722	8.9
وجود مدرسين غير كفوئين	603	7.4
زواج مبكر (للفتيات)	563	6.9
التهجير	530	6.5
التقاليد الاجتماعية	500	6.1
عدم وجود تسهيلات	498	6.1
الأساليب التعليمية والتربوية غير السليمة	372	4.5
المناهج التعليمية غير ملائمة	187	2.3
أسباب أخرى	144	1.7
لم يبيّن السبب	144	1.7
المجموع	8106	100.0

ملاحظة: **يتضح من السؤال السابق أن هناك أكثر من سببين على الأقل لكل شخص لرأيه في:**

أسباب عدم ذهاب الأولاد للدراسة

12- لقد كانت النسبة الأكبر (68,3 %) من أفراد عينة البحث أو أحد أفراد

أسرتهم ممن لم يلتحقوا ببرنامج تعليمي لمحو الأميّة في السابق، في حين التحق منهم (31 ,7%) بهذه البرامج. أما تفصيلات هؤلاء فقد كانت كما يأتي:

أ- مثلت برامج (محو الأميّة لليافعين) النسبة الأكبر للالتحاق بها بين بقية البرامج، وكما في جدول (8).

جدول (8) نوع البرنامج الذي التحق به المبحوث

نوع البرنامج	التكرار	النسبة
محو أمية لليافعين	617	% 65
محو أمية للمتسربين	190	% 20
محو أمية وظيفي	36	% 4
تعليم زراعي	4	% 0.4
تعليم صناعي	14	% 1.4
تعليم ديني	32	% 3.3
دورات كمبيوتر	46	% 5
نشاطات ترفيهية	2	% 0،2
أخرى	9	% 1،1
المجموع	950	100.0

ب- شارك (40 %) من المبحوثين في الدورات البالغة مدتها (6) أشهر بينما شارك (41 %) منهم في دورات مدتها (6-12) شهراً.

ج- أما مدة الدورة في البرنامج، فإن خمسة أيام في الأسبوع كانت النسبة الأعلى (43 %)، ثم ثلاثة أيام وبنسبة (25 %)، ومدة يومين كانت بنسبة (20 %).

د- أما اللغة المتبعة في الدورة فكانت العربية هي الاولى وبنسبة (88 %)، ثم

الكردية (6 %)، ونسبة (34,9 %) لم يوضحوا لغة الدورة.

هـ- مثلت الحكومة الجهة الأكثر تنظيماً لهذه الدورات وبنسبة (48 %) واقتربت منها نسبة المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) إذ شكلت نسبة (47 %)؛ وهذا يعني أن هناك جهوداً غير حكومية (مجتمع مدني) موازية للجهود الحكومية؛ الأمر الذي يؤشر بوجود اهتمام بالغ بهذه البرامج من كلا الجانبين ولا بد من الإشارة إلى أن نسبة (34.6 %) من المبحوثين الداخلين في دورات محو الأميّة لم يبينوا الجهة المنظمة لها. ولم تشكل المجالس البلدية أو الجوامع والكنائس إلا نسبة قليلة جداً ضمن هذا النشاط.

جدول (9) الجهة المنظمة للدورة

الجهة المنظمة للدورة	التكرار	النسبة
الحكومة	327	% 48
منظمة غير حكومية	319	% 47
المجلس البلدي	10	% 1.4
الجامع/الكنيسة	22	% 3.6
المجموع	678	100.0

و- لقد تعرف أكثرية المبحوثين على برنامج دورة محو الأميّة من طريق (أصدقائهم) وبنسبة (58 %)، وبواسطة (أحد أفراد الأسرة) بنسبة (18 %)، وإن نسبة (34.8 %) من المبحوثين لم يوضحوا كيفية التعرف على برنامج محو الأميّة.

ي- كانت أهم أسباب الالتحاق ببرامج محو الأميّة من أجل (تعلم القراءة والكتابة) وبنسبة (43 %)، ثم من أجل تحسين مهارات العمل وبنسبة (34 %)، وبعدها التواصل مع الآخرين وبنسبة (12 %)، وإن نسبة (30.2 %) من الملتحقين ببرامج محو الأميّة لم يبينوا السبب.

13- لقد كان سبب (عدم وجود دورات التعليم) المانع الأكبر نحو عدم التحاق المبعوثين بدورات التعليم لمحو الأميّة (القراءة والكتابة)، إذ شكل هذا السبب ما نسبته (35.7 %)، ويليه (كبر السن والخجل) بالمرتبة الثانية، وبنسبة (7.8 %)، ثم السبب المادي وهو (عدم القدرة على دفع التكاليف) وبنسبة (5.3 %)، وإن (41.7 %) لم يحددوا سبباً، وقد يكون هؤلاء متعلمين في الأصل ولا يحتاجون لهذه الدورات.

14- تحديد القراءة والكتابة في العمل بأنها (مهمة جداً) شكلت النسبة العالية (45.1 %)، و(27.8 %) أشروا أنها مهمة في عملهم، وبجمع النسبتين التي تصل إلى (73.6 %) بما يساوي تقريباً ثلاثة أرباع عينة البحوث يرون أنها مهمة لهم في عملهم .

15- عند سؤال المبحوثين عمّا يفضله في حال توفرت له دورات تعليمية غير رسمية بنحوٍ مجاني، فقد كانت الاتجاهات نحو (دورات الكومبيوتر) بالمرتبة الأولى (18.3 %)، وبالمرتبة الثانية (القراءة والكتابة وأعمال حسابية بسيطة) بنسبة (16.9)، ثم (محو أمية وظيفي) وبنسبة (16.4 %)، وجاءت بعدها بقية الأنواع، مع الأخذ بالحسبان أن (65 %) من أفراد العينة لا يمانعون من الذهاب مشياً إلى مركز التدريب، ويفضل (55 %) منهم الذهاب مع بقية المشاركين، أو برفقة أحد افراد الأسرة (23.5 %)، ولوحده (14.4 %) .

16- ننتقل بعد ذلك إلى قضية أخرى أثارها المسح وهي مسألة أهمية التعليم للنوعين (إناثاً وذكوراً)، إذ جاءت النتائج لتؤكد مجموعة حقائق:

- يرى (92.5 %) من أفراد العينة أن التعليم مهم للفتاة في قبال (97.6 %) يرون أنه مهم للفتى؛ أي إن هناك تفاوتاً طفيفاً في أهمية تعليم كلا النوعين الذي يميل باتجاه الذكور، على الرغم من ارتفاع كلا النسبتين.

- تزداد نسبة التفاوت بين النوعين عند الحديث عن المستوى التعليمي الذي يفضل لكل منهما، إذ يرى (62.4 %) أن الفتاة يمكنها أن تصل إلى أعلى من الثانوية، في حين أيد (89.7 %) أن المستوى أعلى من الثانوي هو المرغوب للفتى، أي أن هناك فرقاً بنسبة (27.3 %) في تفضيل إكمال التعليم ما فوق الثانوي للذكور .

- كان الوضع الأمني يقف كاحد أهم التبريرات التي يراها المبحوثون لعدم تعليم الفتيان، في حين كان الزواج والعادات والتقاليد أهم أسباب عدم إكمال تعليم الفتاة

شكل يبيّن السبب وراء الالتحاق بدورات التعليم

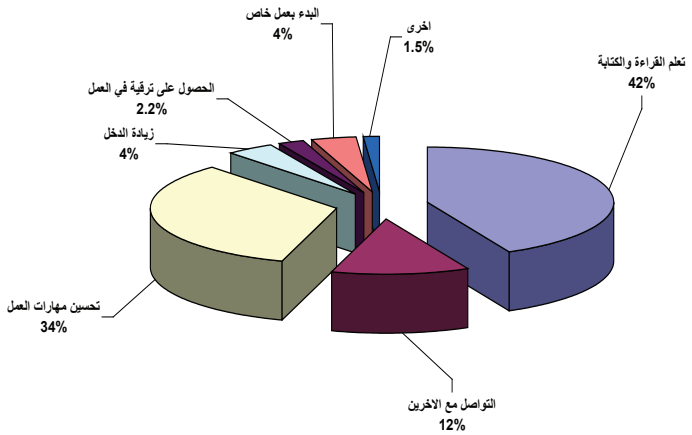

شكل يبيّن نوع كل دورة تعليمية مرغوب بها

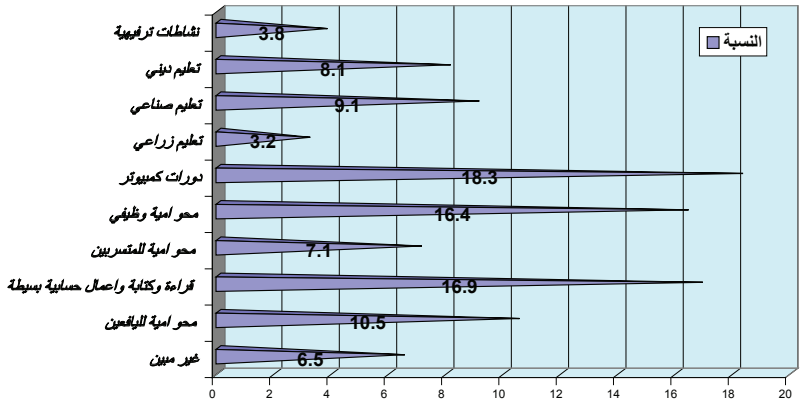

القسم الثالث: أنواع البرامج التعليمية المفضلة

17- يرغب (90.9 %) من أفراد عينة البحث أو أحد أفراد اسرته الانتساب الى المراكز التعليمية، ولم تتجاوز من لم يرغب (7.8 %)، علماً أن المبحوثين ذكروا عدة أسباب لعدم الرغبة بالانتساب، وكان أهم عنصرين (الوقت، والظرف غير المناسبين)، أو بعدم رغبتهم أصلاً. فضلاً عن أسباب أخرى منها ظروف العائلة، وتربية الأولاد والعادات والتقاليد، ولاسيما قضية منع الزوجة من الانتساب (تمييز جندري)، في حين أن نسبة (1.4 %) من المبحوثين لم يبينوا رغبتهم في الانتساب.

18- احتلت دورات الخياطة المرتبة الأولى في سلم التفضيل للمبحوثين (مما يدل على رغبة في تحسين الدخل ولاسيما للمبحوثات النساء)، وجاءت بعدها الحرف اليدوية الأخرى وهي تتفق معها في هدف تحسين الدخل، وبقية الدورات كما في جدول (10)

جدول (10) يبين نوع الدورة التي تساعد على زيادة دخل المشترك فيها

نوع الدورة	التكرار	النسبة
غير مبين	690	21.1
خياطة	707	21.6
زراعة	167	5.1
صالون تجميل	194	5.9
حرف يدوية	554	16.9
الحاسوب	542	16.6
صناعات غذائية	133	4.1
سيراميك	80	2.4
لغة إنجليزية	177	5.4
برامج أخرى	26	0.8
المجموع	3270	100.0

- أما بالنسبة لمدة الدورة المبينة في جدول (55) فقد كانت الأكثرية (38.9 %) ترى أن ثلاثة أشهر هي المفضلة أكثر من غيرها، ثم أقل من ثلاثة أشهر بنسبة (29.8 %)، ومن فضلوا أكثر من ثلاثة أشهر (28.2 %).

- الأكثرية تميل إلى أن تكون الوزارة (الحكومة) هي الجهة التي يجب أن تؤسس لمراكز التعليم، وتتنافس معها في المرتبة الثانية المنظمات غير الحكومية وبنسبة (33.4 %)، وجاء بنسبة قليلة المجلس البلدي (4.8 %).

- يرى أغلبية المبحوثين وبنسبة (93.9 %) ضرورة الحصول على شهادة معترف بها وطنياً في نهاية الدورة؛ مما يدل على حاجة كبيرة للحصول على تأهيل معترف به حكومياً؛ مما يعزز فرص العمل بالنسبة لخريجي هذه الدورات، ولاسيما في سوق

العمل الحكومية.

- احتلت صفوف محو الأميّة المرتبة الأولى، كاختيار أول في سلم الاختيار الرباعي الذي ترك للمبحوث تأشير تسلسلها؛ مما يدل على اهتمام عالٍ بهذا الموضوع، وجاءت بعده حملات التوعية. أما ما يخص الاختيار الثاني، فقد حل بالمرتبة الأولى البرامج الصحية، ثم برامج التوعية. وفي الاختيار الثالث تكررت البرامج الصحية ثم برامج التوعية. وأخيراً الاختيار الرابع الذي كان أولاها الألعاب الرياضية ثم صفوف محو الأميّة.

القسم الرابع: طرق وأدوات التعليم

19- احتلت الكتب الدينية المرتبة الأولى في سلم الكتب التي يرغب المبحوثون قراءتها؛ مما يؤشر على قوة التوجهات الدينية التي تحكم المجتمع والسياسة في العراق، التي تعتبر واضحة لكل المراقبين للساحة العراقية. فالدين اليوم هو الفاعل رقم واحد في معظم الحركة الاجتماعية العراقية، ولكن ذلك لا يعني أنه الفاعل الوحيد، فقد احتلت الكتب الدينية (41.8 %)، جاءت بعدها الكتب العلمية (19 %)، ثم المجلات (13.9 %).

جدول (11) يبين الكتب المرغوب في قرائتها

الكتب المرغوب في قراءتها	التكرار	النسبة
غير مبين	523	16
دينية	1377	42.1
علمية	631	19.3
مجلات	469	13.9
قصص	238	7.3
أخرى	32	1
المجموع	3270	100.0

القسم الخامس: حاجات التدريب

20- يرى (91.3 %) من المبحوثين أنه يجب على المعلمة أن تتلقى برامج تدريبية معينة قبل أن تبدأ بالتدريس في المركز؛ مما يدل على شعور عالٍ لدى المبحوثين في حاجة الكثير من المعلمات للتدريب على البرامجيات وطرق التدريس الحديثة، التي نشعر أن هناك فجوة فيها في العراق.

21- اختلفت آراء المبحوثين في أفضلية الصفات التي يجب أن تتصف بها المعلمة، فقد حل في تسلسل الاختيار الأول مرشدة ومستشارة، وكاختيار ثانٍ أن يكون لها قدرة على تحفيز الطلاب للأفضل، والاختيار الثالث استخدام التقنيات العلمية في أثناء التدريس، والاختيار الرابع أن تكون قادرة على جعل الطلبة مشاركين فعالين، والاختيار الخامس مرشدة ومستشارة، والاختيار السادس أن تكون مدرسة للمادة التي ستعطيها؛ وللتأكيد أكثر جمِعَ الناتج ليصبح دون أولويات أو تسلسل حيث حل في المرتبة الأولى مرشدة ومستشارة، ثم قادرة على جعل الطلبة مشاركين فعالين.

22- أما بالنسبة للقضايا التي يعتقد المبحوثون أنه يجب على المعلمة أن تساعد طلبتها، فقد حصل خيار البحث عن وظيفة أولاً وبنسبة (51.3 %)؛ وهذا يتفق مع النتيجة السابقة (مرشدة ومستشارة) إلى حدٍ ما، وبالمرتبة الثانية حل خيار (ادخار النقود من طريق بنك الادخار المجتمعي) بنسبة (41.9 %).

23- من القضايا المثيرة التي أنتجها المسح هو قضية المساعدة في الحصول على قرض من البنك، فقد وضع امامهم خيار القروض، فاتجهت الأغلبية وبنسبة (28.3 %) نحو قرض يتيح للمقترض فرصة البدء بعمل خاص، وبقية الاحتياجات كما في الجدول الآتي:

جدول (12) القضايا التي يود المبحوث أن يساعده القرض المصرفي في الحصول عليها

الهدف من الحصول على قرض مصرفي	التكرار	النسبة
غير مبين	1161	35.5
الزواج	376	11.4
البدء بعمل خاص	927	28.3
شراء سيارة	221	6.7
شراء منزل	399	12.2
تعليم الأولاد	186	5.6
المجموع	3270	100.0

القسم السادس: البنية التحتية

24- يتوافر وقت فراغ لـ (77.8 %) من المبحوثين مما يتيح لهم فرصة للتعليم إذا توفر لهم ذلك، ويتضح أن:

- الأكثرية وبنسبة (26.1 %) تفضل ساعتين في اليوم تخصص للتعليم، تأتي بعدها ثلاث ساعات وبنسبة (22.3 %)، أي ان (2 ـ 3) ساعات في اليوم مفضلة لدى (48.4 %) من افراد عينة البحث.
- ثلاثة أيام في الأسبوع هي الأكثر اختياراً كأيام مناسبة للتعليم وبنسبة (26.9 %)، ثم يومين وبنسبة (24.4 %). وبجمع النسبتين تكون الأكثرية تتجه نحو (2 – 3) يوماً في الأسبوع وبنسبة مشتركة (51.3 %) .
- الأكثرية وبنسبة (39 %) حددت (فترة بعد الظهر) كأفضل وقت مناسب للتعليم، وحصلت فترة الصباح على نسبة (20.4 %).

- أما أهم التسهيلات التي يجب على المركز توفيرها لرواده، فقد فضل أكثرية المبحوثين وبنسبة (38 %) كل الخيارات المذكورة في السؤال، وتفاصيلها شملت غرفة الكومبيوتر وبنسبة (12.6 %)، ثم نشاطات رياضية (8.6 %)، ثم غرفة للصلاة (8.2 %).

- وكانت المدرسة هي المكان المفضل لمركز التعليم لدى الأكثرية وبنسبة (34.4 %)، ثم (بناء آخر) وبنسبة (26.1 %)، ولايهتم إلى مكان المركز بنسبة (21.1 %).

- يفضل (46 %) من العدد الاجمالي لعينة البحث تقديم محاضرات توعية كأحد الأنواع المهمة للنشاطات الترفيهية التي يجب أن توفرها المراكز، وجاءت بعدها المحاضرات الدينية بنسبة (26.5 %).

- (66.3 %) من المبحوثين يفكرون باستعارة الكتب من مكتبة المركز.

القسم السابع: الترويج للمركز

25- يلجأ أكثرية المبحوثين إلى افراد العائلة لإتخاذ قراراتهم بنسبة (35.5 %)، ومن يلجأ للوالدين كان بنسبة (29.5 %)، ثم الأصدقاء بنسبة (14.6 %)؛ الأمر الذي يكوّن لدينا صورة واضحة عن طبيعة الروابط الاجتماعية وقوة البنية الأسرية، إذ تتسم طبيعة المجتمع العراقي كونه (أسرياً، أو عشائرياً، أو تقليدياً)، وتتمحور علاقات أفراده ضمن هذه المنظومة التي تدور حولها معظم نشاطات الإنسان، ومن الملاحظ في هذا السؤال أنه لا يلجأ سوى (7.6 %) من أفراد عينة البحث إلى الزعماء الدينيين؛ مما يقلل فرص وجودهم في القرارات الشخصية التي يتخذها الأفراد.

26- إن (مواقع التواصل الاجتماعي) هو من أهم المصادر للحصول على المعلومات الجيدة (61.1 %)، وكما هو واضح في الجدول الآتي:

جدول (13) المصادر التي يحصل على معلومات جديدة منها

المصدر المفضل للحصول على معلومات جديدة	التكرار	النسبة
مواقع التواصل الاجتماعي	1941	59.4
التلفاز والمذياع	381	17.4
الأصدقاء	354	10.8
المنشورات	131	4
الملصقات الاعلانية	86	2.6
مصادر أخرى	73	2.1
غير مبين	121	3.7
المجموع	3270	100.0

27- يفضل (32.3 %) من المبحوثين أن يسعد المجلس البلدي بـ (منح قطعة أرض) لإنجاح المركز التعليمي، في حين يرى آخرون وبنسبة (18.7 %) أن المجلس البلدي يمكن أن يقدم (مساعدات مالية).

28- إن أكثرية المبحوثين وبنسبة (68.7 %) مستعدون هم أو أحد أفراد أسرتهم للتطوع في المركز؛ الأمر الذي يدلل على الرغبة الشديدة للتعلم والتطوع في هذه المراكز، التي تمثل أرضية جيدة لبناء مثل هكذا مراكز في العراق من قبل الجهات المانحة أو أي جهة دولية.

جدول (14) استعداد المبحوث أو أحد أفراد أسرته للتطوع في المركز

الاستعداد للتطوع في المركز	التكرار	النسبة
غير مبين	58	1.8
نعم	2248	68.7
لا	964	29.5
المجموع	3270	100.0

29- بحسب رأي (42.2%) من المبحوثين، فإن المجلس البلدي هو الشريك الأكثر تفضيلاً في مثل هكذا مراكز، ثم المصرف وبنسبة (27.7%) .

جدول (15) يبين الجهة الممكن أن تكون شريكاً في المركز

الجهة الممكن أن تكون شريكاً في المركز	التكرار	النسبة
غير مبين	287	8.8
المجلس البلدي	1303	39.8
مركز الرعاية الصحية	356	10.9
مركز البريد	79	2.4
الجامع/الكنيسة	312	9.5
المصرف	854	26.2
جهة أخرى	79	2.4
المجموع	3270	100.0

30- المعلمون هم الخبراء الأكثر تفضيلاً وبنسبة (40.8 %) في مساعدة مشروع (المركز التعليمي)، يأتي بعدهم قادة المجتمع المدني وبنسبة (18.8 %)، ثم أصحاب الأعمال وبنسبة (11.3 %).

31- يفضل (72.4 %) من أفراد عينة البحث عدم تعديل النظام التعليمي الحالي-الرسمي منه وغير الرسمي-، في حين فضل (26.7 %) إجراء التعديلات.

إن هذه النتيجة ترتبط أصلاً بالسؤال التاسع في الاستمارة الذي يتحدث عن مستوى تعليم أفراد عينة البحث، إذ إن الشعور بمشكلة التعليم ترتبط أساساً بمستوى وعي الإنسان ومستوى تعليمه، حيث لاحظنا أن أكثرية المبحوثين هم دون مستوى التعليم الثانوي.

32- أما أهم التعديلات على النظام التعليمي للذين يرون أنه يجب أن يعدل،

فقد أورد المبحوثون (38) تعديلاً، كان أهمها (تطوير المناهج التعليمية) و(بناء مدارس جديدة) و(الاهتمام بالاختصاصات الدقيقة للمدرسين وإضافة تخصصات جديدة) و(منح الطلبة مخصصات مالية). وأشار بعضهم إلى الاهتمام بتعليم النساء، وبرامج محو الأميّة، ودعم الوضع المادي للمعلمين.

القسم الثامن: رأي المقابل الشخصي

33- وأخيراً فإن أهم ملاحظات المساحين بشأن حاجات المناطق التي درسوها، وحسب تسلسلها في سلم ثلاثي، حصل (الأمن) على المرتبة الأولى، وجاء (التعليم) ثانياً، وأعقبه (العمل) ثالثاً.

جدول (16) يبيّن آراء المبحوثين في احتياجات مناطق سكناهم وحسب الأولوية

الاحتياج	اختيار أول	اختيار ثان	اختيار ثالث
الأمن	%37	%12	%9
التعليم	%9	%25	%15
التدريب	%4	%5	%13
التسهيلات الصحية	%8	%8	%11
البنية التحتية	%11	%9	%14
العمل	%12	%22	%19
تخفيف وطأة الفقر	%19	%18	%18
المجموع	%100	%100	%100

القسم التاسع: نتائج إضافية

في دراسة تقييمية أجراها الباحث لمنظمات المجتمع المدني في أربع محافظات هي (بغداد، والبصرة، وأربيل، والنجف) بلغ عدد المنظمات الممسوحة في هذه المحافظات الأربع (87) منظمة، وتضمنت الاستمارة سؤالاً عن الدورات والورش التدريبية التي قامت بها هذه المنظمات، فكانت نتائج هذا السؤال كما في الجدول التالي:

جدول (17) نوع الدورات التأهيلية التي قامت بها المنظمات

نوع الدورة المهنية	عدد الدورات	%
مهنية (حاسوب، خياطة، تمريض، حلاقة)	43	%27.6
حل نزاعات	3	%2
حقوق الإنسان	5	%3.2
محو الأميّة	83	%53.2
دورات توعية	31	%19.9
المجموع	156	%100

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة كانت لدورات محو الأميّة (53.2 %)؛ مما يدل على الاهتمام المتزايد لمنظمات المجتمع المدني بهذه القضية، علما أن كثيراً من المنظمات أشارت إلى أنها تقوم دورياً بتكرار هذه الدورات (شهرياً أو فصلياً)، مما يرفع عدد هذه الدورات إلى المئات؛ لأن الجمعيات أشارت فقط إلى أنها قامت بمثل هكذا دورات، ولم تؤشر لنا عدد الدورات لأن السؤال لم يتضمن عدد هذه الدورات، إذ أشارت أكثر من منظمة إلى أنها مستمرة بتنظيم هذه الدورات شهرياً، وبعضها كل ثلاثة أشهر.

ج- يفتقد حوالي نصف طلبة المدارس الابتدائية في العراق الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لبيئة تعليمية آمنة وصحية، وهذا ما أكده مسح خاص بالصحة

المدرسية في العراق الذي نفذ من قبل وزارات الصحة والتعليم العالي والمنظمة المركزية للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك وزارتا الصحة والتعليم في أقليم كردستان، واستمر المسح على مدى عامي 2006 و2007.

د- يشير الأستاذ وليد حسن مدير المكتب الإعلامي في وزارة التربية إلى أن الوزارة ورثت (15053) مدرسة من نظام صدام معظمها قديم ومآله الانهيار، وتشير التقارير إلى أن الكثير من عمليات اعمار هذه المدارس تهدر أموالها بسبب الفساد المالي المتفشي في جسم الدولة العراقية؛ مما يحرم التلاميذ بيئة مدرسية جيدة وصحية.

نتائج الدراسة

سنحاول أن نجمل في هذه العجالة أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في ضوء ما تم استعراضه (على الرغم من أنه لا يشكل أكثر من 25 %) ونترك بقية النتائج للمستقبل القريب عند إصدار الدراسة بوصورتها الكلية، وأهم هذه النتائج:

1. المستوى التعليمي المرغوب فيه للفتاة: يرى 4% من أفراد العينة أن أفضل مستوى تعليمي للفتاة هو القراءة والكتابة فقط، في حين وافق 2.11% منهم على مستوى الابتدائية، و8.41% منهم على الثانوية، في حين يرغب 4.26% بوجوب أن الفتاة تنهي مراحل دراسية أعلى من الثانوية كالجامعات والمعاهد؛ وهو ما يكشف عن رغبة متنامية في تعليم الفتاة وإيصالها إلى أعلى المراحل الدرسية، أما أهم أسباب رفض استمرار الفتاة بالتعليم فقد جاءت العادات والتقاليد الريفية بالمرتبة الأولى، وبعدها الزواج (المبكر)، ثم الوضع الأمني، والوضع الاقتصادي، وتحجج بعضهم بالتعاليم الدينية.

2. أما أهم أسباب عدم ذهاب بعض الأولاد إلى المدرسة فقد جاء الدخل

المادي المنخفض بالمرتبة الأولى، يليه تردي الوضع الأمني وبُعد المدرسة عن المنزل، ثم عدم وجود رغبة لديهم للذهاب للمدرسة، وقد ذكر بعضهم أسباباً خاصة بالمدرسة وأجوائها وطرق التعلم، والأساليب غير التربوية لبعض التدريسيين، وغيرها من الاسباب.

3. لقد كانت النسبة الأكبر (3,86%) من أفراد عينة البحث أو أحد أفراد أسرتهم ممن لم يلتحقوا ببرنامج تعليمي لمحو الأميّة في السابق، في حين التحق (7,13%) منهم بهذه البرامج، ولقد كانت أهم البرامج هي (محو الأمية لليافعين والمتسربين، ومحو أمية وظيفي، ودورات كومبيوتر، وتعليم ديني وغيرها.

4. مثلت الحكومة الجهة الأكثر تنظيماً لهذه الدورات وبنسبة (84%)، واقتربت منها نسبة المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني)؛ إذ شكلت نسبة (74%)، وهذا يعني أن هناك جهوداً غير حكومية (مجتمع مدني) موازية للجهود الحكومية؛ الأمر الذي يؤشر بوجود اهتمام بالغ بهذه البرامج من كلا الجانبين، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن نسبة (6.43%) من المبحوثين الداخلين في دورات محو الأميّة لم يبينوا الجهة المنظمة لها. ولم تشكل المجالس البلدية أو الجوامع والكنائس إلاَّ نسبة قليلة جداً ضمن هذا النشاط.

5. لقد تعرف أكثرية المبحوثين على برنامج دورة محو الأميّة من طريق (أصدقائهم) وبنسبة (85%)، وبواسطة (أحد أفراد الأسرة) بنسبة (81%)، وإن نسبة (8.43%) من المبحوثين لم يوضحوا كيفية التعرف على برنامج محو الأميّة، في حين كانت أهم أسباب الالتحاق ببرامج محو الأميّة من أجل (تعلم القراءة والكتابة) بنسبة (34%)، ثم من أجل تحسين مهارات العمل بنسبة (43%)، وبعدها التواصل مع الآخرين بنسبة (21%)، وإن نسبة

(2.03%) من الملتحقين ببرامج محو الأميّة لم يبينوا السبب.

6. لقد كان سبب (عدم وجود دورات التعليم) المانع الأكبر نحو عدم التحاق المبعوثين بدورات التعليم لمحو الأميّة (القراءة والكتابة)، إذ شكل هذا السبب ما نسبته (7.53%)، ويليه (كبر السن والخجل) بالمرتبة الثانية بنسبة (8.7%)، ثم السبب المادي وهو (عدم القدرة على دفع التكاليف) بنسبة (3.5%)، وإن (7.14%) منهم لم يحددوا سبباً، وقد يكون هؤلاء متعلمين في الأصل ولا يحتاجون لهذه الدورات.

7. تحديد القراءة والكتابة في العمل بأنها (مهمة جداً) شكلت النسبة العالية (1.54%)، و(8.72%) قالوا إنها مهمة في عملهم، وبجمع النسبتين التي تصل إلى (6.37%) بما يساوي تقريباً ثلاثة أرباع عينة البحوث يرون أنها مهمة لهم في عملهم.

8. وعند سؤال المبحوثين عما يفضله في حال توافرت له دورات تعليمية غير رسمية مجاناً، فقد كانت الاتجاهات نحو (دورات الكومبيوتر) بالمرتبة الأولى (3.81%)، وبالمرتبة الثانية (القراءة والكتابة وأعمال حسابية يسيرة) بنسبة (9.61)، ثم (محو أمية وظيفي) بنسبة (4.61%)، وجاءت بعدها بقية الأنواع؛ علماً أن (56%) من أفراد العينة لا يمانعون من الذهاب مشياً إلى مركز التدريب، ويفضل (55%) منهم الذهاب مع بقية المشاركين، أو برفقة أحد أفراد الأسرة (5.32%)، ولوحده (4.41%) .

9. ننتقل بعد ذلك إلى قضية أخرى أثارها المسح وهي مسألة أهمية التعليم بالنسبة للنوعين (إناثا وذكوراً)، إذ جاءت النتائج لتؤكد مجموعة حقائق: يرى (5.29%) من أفراد العينة أن التعليم مهم للفتاة في مقابل (6.79%) يرون أنه مهم للفتى، أي إن هناك تفاوتاً طفيفاً في أهمية تعليم كلا النوعين

الذي يميل باتجاه الذكور، على الرغم من ارتفاع كلا النسبتين، تزداد نسبة التفاوت بين النوعين عند الحديث عن المستوى التعليمي الذي يفضل لكل منهما اذ يرى (4.26%) أن الفتاة يمكنها أن تصل إلى أعلى من الثانوية، في حين أيد (7.98%) أن المستوى أعلى من الثانوي هو المرغوب بالنسبة للفتى، أي إن هناك فرقاً بنسبة (3.72%) في تفضيل إكمال التعليم ما فوق الثانوي للذكور.

التوصيات :

ما يزال التعليم يشكل عصب النمو الاجتماعي والاقتصادي ولا بد من أن تتكاتف جميع الجهود لغرض النهوض بالواقع التعليمي في العراق، فالفرد والمجتمع والدولة شركاء في النجاح أو الفشل، ولا بدَّ من أن يتحمل الجميع مسؤوليته تجاه العملية التعليمية؛ لذا فإن هذا البحث حاول أن يقدم بيانات لعلها تفيدنا في هذا الاتجاه، ونستطيع أن نوصي بما يلي:

1. مثلما قلنا إن الجميع شركاء في النجاح والفشل لعملية التعليمية فإن هذه الدراسة توصي بأن نتحمل جميعاً المسؤولية الاجتماعية تجاه العملية التعليمية في العراق كلاً من موقعه.
2. الاهتمام بتعليم الفتيات ولاسيما في المناطق الريفية إذ ما تزال التقاليد تشكل الحاجز الأكبر بوجه إكمالهن لتعليمهن هناك بسبب ضغط هذه العادات والتقاليد، التي يتم مزجها بالتدين الشعبي.
3. الحد من زواج القاصرات إذ ما يزال الزواج المبكر يشكل أهم عوامل تسرب الفتيات المتزوجات من الدراسة ولاسيما في المرحلة الثانوية، ويمكننا بهذا الاتجاه التوجه نحو المشرع العراقي ليرفع سن الزواج إلى (18) أسوة بالكثير

من البلدان المتقدمة والنامية بدلاً من الدعوة إلى تقليل سن الزواج إلى (9) سنوات كما يحاول بعض الساسة الإسلاميين في العراق.

4. الدعوة للمشاركة الحقيقية للمجتمع في العملية التعليمية ودعم الجهد الحكومي بهذا الاتجاه إذ إن الكثير من المدارس ما تزال تحتاج إلى الكثير من البنى التحتية والمستلزمات التي تشارك بتسرب الأطفال من الدراسة، أو خفض المستوى المعرفي، ونوعية التعليم الذي يتلقاه الأطفال بتفعيل مجالس أولياء الأمور في كل المدارس الحكومية.

5. زيادة حصة التعليم بمختلف مراحله من الميزانية الحكومية إذ ما تزال حصة الدفاع والمسؤولين أكبر بكثير من حصة التعليم وعلينا قلب الحصص، فالدفاع الحقيقي هو معرفي قبل أن يكون عسكرياً.

6. التوجه نحو الإكثار من الدورات التدريبية، فالقرن الواحد والعشرين هو قرن التدريب والتنمية البشرية من طريق التدريب، ويجب ألا يقتصر التدريب على المتعلمين الملتحقين في المدارس بل يجب أن يشمل أبناء المحلة التي تقع فيها المدرسة كي تشارك المدرسة بنحوٍ فاعل في عملية التنمية المحلية وليستدام التواصل بينهما.

7. هناك حاجة حقيقية إلى إدراج برامج التنوع الإثني والديني وقبول الآخر وصناعة السلام في كل المناهج الدراسية ولاسيما في المرحلة الثانوية والجامعية، إذ إن مثل هكذا برامج ومناهج ستعزز من قبول الآخر المختلف، وتحل السلام وستشارك بنحوٍ فاعل في زيادة تماسك المجتمع، إذ إن المجتمع العراقي ولاسيما خلال السنوات الـ(21) الماضية شهد العديد من الصراعات والنزاعات التي لولا مساهمة كل القوى الفاعلة لانجرف إلى حرب أهلية حقيقية.

8. العمل على الأهتمام بالمدراس في الأرياف، والنواحي، والأقضية والمناطق الشعبية في ضواحي المدن الكبرى بالطريقة نفسها التي يتم الاهتمام بها في مراكز المدن، إذ إن هناك تفاوتاً وتمييزاً واضحاً لصالح مراكز المدن والمناطق الغنية فيها؛ مما يشكل مؤشر خطر على العملية التعليمية والمجتمع والدولة. وقد نبهت الكثير من الدراسات لهذه النقطة المهمة التي هي ما تزال ليست ضمن أولويات الكثير من السياسات الحكومية.

9. ضرورة الاهتمام الحكومي والمجتمعي بالتعليم ما قبل الابتدائي (الروضة التمهيدي) إذ أثبتت الكثير من الدراسات أن التحاق الطلبة في مثل هكذا مستوى يحد بنحوٍ كبير من تسربهم في المرحلة الثانوية ويهيئهم بشكل جيد لدخول الابتدائية ويسرع من عملية اندماجهم فيها ولاسيما في الصف الأول الابتدائي فضلاً عن رفع مستوى تعليمهم قياسا ببقية زملائهم، وفي هذا السياق نلاحظ أن التعليم الخاص (غير الحكومي) قد ركز بنحوٍ كبير على هذا المستوى من التعليم وهو يسبق التعليم الحكومي بنسبة كبيرة ولاسيما في مراكز المدن والمناطق المتوسطة والمرفهة؛ لذا فإننا نوصي أن يتركز الجهد الحكومي لسد الفراغ للتعليم ما قبل الابتدائي في الضواحي والمناطق الفقيرة والريفية إذ يكاد ينعدم وجود هذا التعليم في تلك المناطق.

أثر تحليل البيئة الاستراتيجية في تحديد مسارات الصراع وآليات التعامل معه

محمد عبد الإله ططر* – أ.م.د. إيناس عبد السادة علي **

- **المستخلص**

لا تظهر الصراعات من فراغ، إذ إن أغلبها يرجع لمشكلات التواصل والهيكل المؤسسي والاختلافات المصلحية. وتحتاج الصراعات إلى عدة مهارات أساسية واستراتيجيات مختلفة حتى يتم التعامل معها بالنحو السليم والفعال. وكي تُنتقى الاستراتيجية الأمثل للتعامل مع الصراع فلا بدّ من وجود حاجة ضرورية لتقييم طبيعة الصراع، وديناميته، وأسباب حدوثه، والأطراف الفاعلة فيه، وتوقع نتائجه. فضلاً عن فهم أساليب التعامل المختلفة مع الصراعات بما في ذلك أكثر الأساليب التي تفضلها أطراف الصراع، وتحديد أفضل أسلوب يفضله الطرف الآخر في حلّ الصراعات والتأكيد عليه، فمن الضروري غالباً التعامل بنحوٍ فعال مع النواحي العاطفية للصراعات قبل محاولة الوصول إلى حلّ عقلاني. وقد تكون هناك بعض الأوقات التي تحتاج فيها إلى تحفيز الصراع للوصول لأفضل النتائج على المدى الطويل؛ لذا فإن دراسة هذه الأمور (البيئة الاستراتيجية للصراع) هي السبيل الأفضل لمساعدة صانع القرار على وضع الخطوط العامة للاستراتيجية الأمثل للتعامل مع الصراع.

Abstract

Conflicts do not emerge from a nothingness, most of them happen due to problems of communication, institutional structure and differences of interests and to deal with its effectively and appropriately, conflicts need several basic skills and different strategies. Therefore, in order to choose the best strategy for dealing with conflict, there is a need to assess the nature of the conflict, its dynamics, the causes of its occurrence, its actors, and expect its possible outcomes. In addition, understanding the different ways for dealing with conflicts, including the most favored methods by the

*كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد – ** أستاذ الدراسات الدولية/كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

parties to resolve the conflict, and determining the best approach of the other party in conflict resolution, it is often necessary to deal effectively with the emotional aspects of conflicts before trying to reach a rational solution. Sometimes, you may need to stimulate the conflict to reach the best results in the long term. Studying these issues (the strategic environment of the conflict) is the best way to help the decision maker to outline the best strategy for dealing with the conflict.

Keywords; **Conflicts**, **Environment**, **Decision Maker**, **Strategic**.

• المقدمة (Introduction)

للبيئة الاستراتيجية للصراع دور مهم في تحديد الاستراتيجيات المثلى للتعامل مع الصراع، إذ إن تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع يتضمّن دراسة الطبيعة، والأسباب، والديناميكيات، والأطراف المشاركة في الصراع. ويسمح لنا استكشاف هذه العناصر بفهم صراعات محددة بنحو أفضل، وتوفير آليات مناسبة ودقيقة الهدف للتعامل معها. ومن ناحية أخرى، من الضروري جداً إدراك أن ديناميات الصراعات معقدة جداً، وكثيراً ما نحتاج إلى استخدام عمليات مختلفة لتحليلها.

> وتنطوي عملية تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع على عدة مستويات، على سبيل المثال: (محلي أم إقليمي أم عالمي)، فضلاً عن أن أحد أهداف تحليل البيئة هو تحديد الروابط والعلاقات بين مستويات الصراع.

وتنطوي عملية تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع على عدة مستويات، على سبيل المثال: (محلي أم إقليمي أم عالمي)، فضلاً عن أن أحد أهداف تحليل البيئة هو تحديد الروابط والعلاقات بين مستويات الصراع. ومن الضروري تحديد وجهة النظر بنحو صحيح للتحليل على مستويات مختلفة. فعلى سبيل المثال: قد تكون ديناميكيات نزاع معين مختلفة على مستوى واحد من الديناميكيات والعمليات على مستوى آخر، وقد يكون لها منحنى مختلف؛ لذا فإن فهم هذه الروابط يخلق متطلبات مسبقة لإجراء فحص شامل وواضح لديناميكيات الصراعات. فكل هذه المستويات تؤثر في بعضها بعضاً؛ وبالتالي تهدف عملية دراسة بيئة الصراع وتحليلها إلى فهم طبيعة الصراعات، وتعيين

الاستراتيجيات المطلوبة لحلها وتسويتها بين الأطراف المعنية.

- **أهمية البحث (Importance of Research)**

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. يقدم إطاراً مفاهيمياً-نظرياً عن موضوع الصراع والاستراتيجيات المستخدمة للتعامل معه.
2. توفير إطار نظري لتحليل البيئة الاستراتيجية للصراعات لفهمها وتحديد أنماطها.
3. كيفية تحديد الاستراتيجيات الملائمة والضرورية للتعامل مع الصراع على وفق تحليل بيئة الصراع الاستراتيجية.

- **هدف البحث (Objective of the Research)**

باتت الصراعات أكثر ديناميكية في القرن الحادي والعشرين، وقد حدث هذا التغيير بسبب الأطراف المشاركة مباشرة في النزاعات، والأطراف المشاركة في حلّ النزاعات أيضاً، فضلاً عن تنوع قضايا الصراعات وتداخلها وتعقيدها. فهذه الاسباب بمجملها أدت إلى تزايد صعوبة انتقاء استراتيجية معينة للتعامل مع الصراع المراد حله أو إدارته؛ الأمر الذي جعل من دراسة البيئة الاستراتيجية للصراع ضرورة ملحة وأساسية من أجل فهم طبيعة الصراع، وتحديد الاستراتيجية المناسبة للتعامل معه؛ لذا فإن هدف دراستنا هذه، هو توفير تحليل نظري تركيبي أساسي لبيئة الصراعات الاستراتيجية التي من طريقها يمكن تحديد الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الصراع.

- **مشكلة البحث (The Problem of Research)**

تتجسد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما الآليات المتاحة والمتبعة في التخطيط الاستراتيجي وتحليل البيئة الاستراتيجية؟
2. كيف يمكن للقيمة الناتجة من دراسة البيئة الاستراتيجية للصراع وتحليلها أن تؤثر في فهم الصراع وتحولاته؟
3. ما تأثير النتائج المستنبطة من دراسة البيئة الاستراتيجية للصراع وفهمها على تحديد استراتيجية معينة للتعامل مع الصراع؟

- **فرضية البحث (The Hypothesis of the Research)**

يفترض البحث ما يأتي: (من الصعوبة بمكان تحديد استراتيجية معينة للتعامل مع الصراع، دون دراسة البيئة الاستراتيجية للصراع وتحليلها)؛ لذا من الضروري فهم دينامية الصراع وتحليل مستوياته بالطريقة التي تُساعد على اختيار الاستراتيجية المثلى للتعامل معه.

- **أدوات البحث (Research Tools)**

من أجل التوصل إلى المعطيات المطلوبة بصدد موضوع البحث، أُستُعين بأسلوب التحليل الإدراكي في دراسة البيئة الاستراتيجية للصراع وتحليلها اعتماداً على هيكل تحليل وطريقة عمل مصفوفة (SWOT).

أولاً: الاستراتيجية والتقييم الاستراتيجي للصراع

THE STRATEGY AND STRATEGIC CONFLICT ASSESMENT

أ. الاستراتيجية (THE STRATEGY)

الاستراتيجية مصطلح شائع، عُرّف وأُستخدم بمعاني شتى ذات دلالات مختلفة طبقاً لمستخدمه وحقله المعرفي. وقد أعطى منتزبيرغ فهماً شاملاً للاستراتيجية؛ لاعتقاده عدم إمكانية الاعتماد على تعريف واحد لها، إذ أُستُخدمت الكلمة ضمناً بطرق مختلفة إلا أنها عُرفت تقليدياً ورسمياً في واحد منها فقط. ويؤكد منتزبيرغ على أن المعرفة الواضحة بالتعريفات المتعددة تُساعد الممارسين والباحثين على المناورة في هذا الحقل الصعب؛ وعليه قدم خمسة تعريفات للاستراتيجية أطلق عليها (Five Ps)، (Plan, Pattern, Position, Perspective, Ploy)، مع الأخذ بالحسبان العلاقة المتداخلة بينها[1]:

> يرى منتزبيرغ إذا كانت الاستراتيجية مقصودة، فإنها بالتأكيد تكون مدركة أيضاً، والحال هذه فإن تعريف الاستراتيجية بوصفها خطة غير كافٍ، إذ نحتاج أيضاً إلى تعريف يشمل السلوك الناتج.

1. خطة (Plan)، فهي نشاط مقصود واعٍ، وهي الدليل أو المرشد للتعامل مع وضعٍ ما، يوضع مسبقاً للنشاط الذي يراد تطبيقه، وتطوّر بنحوٍ واعٍ وهادفٍ.

2. أنموذج (Pattern)، يرى منتزبيرغ إذا كانت الاستراتيجية مقصودة، فإنها بالتأكيد تكون مدركة أيضاً، والحال هذه فإن تعريف الاستراتيجية بوصفها خطة غير كافٍ، إذ نحتاج أيضاً إلى تعريف يشمل السلوك الناتج. وهنا يكون التعريف الثاني المقترح للاستراتيجية هو «أنموذج»، تحديداً أنموذجاً لمجموعة من الإجراءات.

3. موقف (Position)، يعطي منتزبيرغ للاستراتيجية مفهوم «القوة الوسيطة أو المواءمة» بين السياق الداخلي والخارجي؛ وهذا التعريف يمكن أن يكون متوافقاً مع واحد من التعريفات السابقة أو جميعها، يمكن أن يكون موقفاً ما منتقى مسبقاً

1 -Henry Mintzberg, The Strategy Concept I: Five Ps for Strategy, California Management Review, Vol.30, No.1, Fall 1987, p.p 11- 16.

وطموحاً من خلال خطة أو مناورة، ويمكن الوصول إليه من طريق أنموذج للسلوك.

4. تصور (Perspective)، أي إن محتواها لا يتوقف على موقف مختار فقط، أنما على نهج راسخ لفهم العالم؛ وهي بهذا المعنى تكون مفهوماً له مضمون مهم بصيغة أفكار مجردة توجد في عقول الأطراف المهتمة فقط، فكل استراتيجية هي عبارة عن أبتكار أو تصور لخيال شخص ما، سواء عُدّت نوايا لتنظيم سلوك قبل حدوثه، أو دلت على أنموذج لوصف سلوك قد حدث بالفعل.

5. مناورة (Ploy)، هنا يحاول منتزبيرغ التمييز بين الاستراتيجية والتكتيك؛ فالاستراتيجية –بتصوره– تُشير إلى الأمور المهمة، بينما يُشير التكتيك إلى التفاصيل. والمشكلة هنا أن التأمل في التفاصيل يمكن أن يثبت أحياناً أنها استراتيجية، كما أن استراتيجية شخص ما هي تكتيك شخص آخر، وما يبدو أنه تكتيكي اليوم، قد يثبت أنه استراتيجي غداً.

إن تقسيم الاستراتيجية إلى شاملة وجزئية أو فرعية، بعيدة المدى ومتوسطة وقريبة، يمكن أن يعطينا تصور عن العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ضمن مفهوم الاستراتيجية بصفتها مناورة، إذ يكون بالإمكان عدّ الاستراتيجية القريبة المدى، تكتيكاً يحقق الاستراتيجية متوسطة المدى، وهذه بدورها تكتيكاً للوصول إلى هدف الاستراتيجية بعيدة المدى، أي تكون سلسلة مترابطة ذات حلقات متبادلة المواقع بين الاستراتيجي والتكتيكي.

وينطبق الأمر كذلك على الاستراتيجية الشاملة والاستراتيجيات الجزئية، فهناك استراتيجية شاملة واحدة ذات تشعبات فرعية تمثل هدفاً استراتيجياً من جانب وتكتيكاً من جانب آخر. وبالإمكان مزج التقسيمين معاً، إذ يمكن عدّ الاستراتيجية الشاملة استراتيجية بعيدة المدى، والاستراتيجيات الفرعية أو الجزئية استراتيجيات متوسطة أو

قريبة المدى التي هي بدورها تكتيكات تخدم هدف الاستراتيجية الشاملة بعيدة المدى. وهذه هي المناورة التي تتيح للاستراتيجي الانتقال بين الاستراتيجي والتكتيكي بمرونة تحقق له الهدف المرجو.

تعمل الاستراتيجية على وفق منطق متأصل في طبيعتها، يمكن فهمه وتطبيقه. ويطرح يارغر جملة من المقولات التي توضح منطق الاستراتيجية الذي تعمل وفقه[2]:

1. هيمنة الهدف السياسي المنشود على الاستراتيجية بأكملها، والسياسة في أفضل أشكالها تعبير واضح عن دليل استخدام أدوات القوة نحو أحراز هدف أو أكثر أو بلوغ ظروف نهائية منشودة.

2. الاستراتيجية نظرة كلية شاملة تتطلب تحليلاً شاملاً، ولا يمكن أن تُصاغ في فراغ فكري أو في غياب سياسة عليا.

> إذ يمكن عدّ الاستراتيجية الشاملة استراتيجية بعيدة المدى، والاستراتيجيات الفرعية أو الجزئية استراتيجيات متوسطة أو قريبة المدى التي هي بدورها تكتيكات تخدم هدف الاستراتيجية الشاملة.

3. الاستراتيجية مشروع إنساني لا يقتصر على اعتبارات العوامل المرتبطة بالأهداف، بل يشتمل على العواطف الإنسانية والقيم والمعتقدات، وهي غير قابلة للقياس الكمي، ويجب استبعاد الانحياز فيها لأنه يعطي نتائج عكسية.

4. التركيز في القضايا والأهداف الجوهرية؛ الأمر الذي يمنحها طبيعة قابلة للتكيف ومرنة من طريق التشديد على الأهداف الكبرى، مع ضمان إبقاء التوجه المعطى للمستويات الثانوية المساندة واسعاً بما يكفي، وعدم الانحراف عن الهدف الاستراتيجي.

5. تحقيق توازن بين الأهداف المرجوة، والطرائق المستخدمة لبلوغ تلك الأهداف،

2. هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1102، ص: 35 – 83.

والموارد المتاحة لبلوغ النتائج المنشودة على هذا المستوى من التركيبة الهرمية.

6. إقامة علاقة تكافلية مع الوقت، إذ يجب على الاستراتيجية امتلاك الرؤية المسبقة لاستمرارية ارتباط الخيارات الاستراتيجية بالماضي، إلى جانب استقراء عواقب التأثيرات المقصودة وغير المقصودة التي تخلقها تلك الخيارات في المستقبل. هذا من جانب، ومن جانب آخر يُعدّ اتخاذ القرار حول توقيت الالتزام بتطبيق الاستراتيجية مسألة شديدة الأهمية. فإذا كان التوقيت صحيحاً، فإن الأعمال الصغيرة يمكن أن تترك تأثيرات استراتيجية كبيرة. أما إذا كان التوقيت خاطئاً، فإن النتائج ستتطلب جهوداً أكبر بدرجات متفاوتة، والتكلفة ستكون أكبر من حيث حجم الموارد المادية الملموسة وغير المادية، أو أن النتائج ستكون مخيبة.

7. الخلاف، وهو الفارق بين الكيفية التي يفترض بالاستراتيجية العمل بها، مقابل الكيفية التي تظهر بها على أرض الواقع خلال التطبيق؛ وهذه نتيجة بديهية ومتوقعة نظراً لما تتسم به البيئة الاستراتيجية من تعقيد وفوضى، إلى جانب عاملي المصادفة والضعف الإنساني.

8. الاستراتيجية عملية تراكمية، والنتائج في البيئة الاستراتيجية تراكمية، وحالما توضع الاستراتيجية موضع التطبيق، تصبح جزءاً من لعبة الاستمرارية والتغيير.

9. المخاطرة سمة متأصلة في الأنشطة الخاصّة بالاستراتيجية. وتبقى الاستراتيجية خاضعة لطبيعة البيئة الاستراتيجية ومعطياتها، وإن الشكوك والهواجس متأصلتان في تلك البيئة نتيجة للمصادفات، وعدم الاتساق الخطي للأحداث، والتفاعل بين الأطراف.

10. تخضع الاستراتيجية لطبيعة البيئة الاستراتيجية وتتأثر بظروفها المتداخلة.

11. تدور الاستراتيجية حول الخيارات والكيفية التي تُستخدم بها الموارد والوسائل المتوفرة للسيطرة على مجموعة من الظروف لتحقيق الأهداف. وتسعى الاستراتيجية

الجيدة للتأثير في بيئة المستقبل وصياغتها، بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل عليها.

فكل استراتيجية تقتضي من ثم توفر الموارد والقدرة على تحريكها، وتُسجل ضمن مدة زمنية وسيكولوجية. وهي تهدف إلى إعطاء سمة واعية ومحسوبة للقرارات التي بواسطتها نريد تغليب سياسة ما[3]؛ فعليه، ركزت معظم المعادلات في وصف الاستراتيجية بأنها قاعدة اتخاذ القرارات المنظمة[4]، المستندة إلى سلسلة منطقية من الخطوات؛ لذا فهي جزءاً مكملاً –لا مستقلاً– من الأفعال والممارسات، رسمت للتوضيح والتبرير، بوصفها آلية سلطة[5].

من منطق الاستراتيجية هذا نرى التأكيد على التقييم الاستراتيجي العام للصراع، فالعلاقة بينهما واضحة، إذ لا يمكن وضع استراتيجية للتعامل مع الصراع دون وجود تقييم لمنحنى الصراع، وهذا ما سنتناوله تباعاً.

من منطق الاستراتيجية هذا نرى التأكيد على التقييم الاستراتيجي العام للصراع، فالعلاقة بينهما واضحة، إذ لا يمكن وضع استراتيجية للتعامل مع الصراع دون وجود تقييم لمنحنى الصراع، وهذا ما سنتناوله تباعاً.

ب. التقييم الاستراتيجي للصراع (THE STRATEGIC CONFLICT ASSESMENT)

قبل تحليل بيئة الصراع بنحو مفصل، لا بدّ من إجراء تقييم استراتيجي عام للصراع. وما نقصده هنا، هو القيام بعملية تحليلية لمنحنى الصراع، وذلك من أجل تحديد ديناميات العنف وعدم الاستقرار وفهمها، وتتضمن عملية تقييم الصراع مرحلتين أساسيتين[6]:

3. تيري دي مونبريال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة د. علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1102، ص: 601 – 701.

4. الطاهر محمد أحمد الفادني، تجربة السودان في التخطيط الاستراتيجي، مجلة دراسات المستقبل، المجلد (4)، العدد الثاني، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، نوفمبر 0102، ص: 34.

5.Mahmoud Ezzamel & Hugh Christopher Willmott, Rethinking Strategy: Contemporary Perspectives and Debates, European Management Review, Vol.1, No.1, March 2004, p.p 43 – 45.

6. Herman, Judith. Trauma and Recovery: The aftermath of violence – from domestic abuse to political terror. New York: Basic Books, 1997, P.25.

الأولى: التشخيص: أي تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المؤثرة في الصراع، مع التركيز على فهم دور الجهات الفاعلة الرئيسة المشتركة في الصراع وتحليلها، ومشاركتها في تصعيد الصراع أو تخفيفه؛ مع التنبؤ بكيفية تطور هذه الديناميات والاتجاهات ذات الصلة في المستقبل؛ وتوقع المشغلات المحتملة لعودة الصراع أو نقاط تحوله.

الثانية: صياغة توصيات (الاستجابة): عمل تحليل استراتيجي لتقييم الفجوات والفرص فيما يخصّ ديناميات الصراع، استناداً إلى تحديد أولويات القضايا، وتحديد نقاط الدخول، أو النفوذ المناسبة؛ وبالتالي ينتج عن هذا التحليل توصيات لخيارات الاستجابة التي تدعم منع الصراعات، أو إدارتها، أو التخفيف منها.

في أثناء التشخيص، يُقدم إطار عمل لتحليل ديناميكيات الصراع وعدم الاستقرار، أو بدلاً من ذلك، معرفة وحصر معززات الحفاظ على السلام والاستقرار بنحو عام. وبعد دراسة ديناميات الصراع الحالية، يُستخدم إطار تقييم للصراع كدليل لتتبع مساراته المختلفة من الحاضر إلى المستقبل، كذلك وضع قاعدة من المعايير والأدلة لتوضيح السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في منحنى الصراع[7].

في المرحلة الثانية (الاستجابة)، يعتمد فريق التقييم على التحليل الثري للمرحلة الأولى ويتشاور مع المختصين، أو وحدة التشغيل، لصياغة خيارات (استراتيجيات) قابلة للتنفيذ. ويمكن لمرحلة الاستجابة المشاركة في التخطيط الاستراتيجي[8].

يوصى بالتقييم الاستراتيجي للصراع في حالات العنف المتصاعد، والحرب

7. Fisher S etal, 'Working with Conflict. Skills and Strategies for Action' Zed Books, London, UK, 2000, P.42.

8.Ibid.p.p42-43.

الصريحة، أو إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، ويمكنها أيضاً تسليط الضوء في الظروف والاسباب الأساسية التي تزعزع الاستقرار على نطاق واسع دون أن يكون هناك صراع فعلي. وإن التقييم الاستراتيجي للصراع يمكن أن يسلط الضوء في الاتجاهات المحتملة لتصاعد حدة الصراع وعدم الاستقرار وصولاً إلى الأزمة. إذ إن العوامل التي تؤدي إلى اندلا ع العنف لا تختفي بمجرد التوقيع على اتفاق سلام. على سبيل المثال: فقد ازدادت مستويات العنف في غواتيمالا بعد الإنهاء الرسمي للأعمال العدائية؛ لذا فإن التقييم الاستراتيجي العام للصراع يعد ضرورياً، من أجل معرفة منحنى الصراع ووضع الآليات المناسبة لمعالجته[9].

> وإن التقييم الاستراتيجي للصراع يمكن أن يسلط الضوء في الاتجاهات المحتملة لتصاعد حدة الصراع وعدم الاستقرار وصولاً إلى الأزمة.

ومن هنا، تبرز أهمية تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع، إذ إن التقييم الاستراتيجي العام للصراع يشترط تحليل بيئة الصراع من أجل وضع تصور دقيق لدينامية الصراع واتجاهاته؛ وبالتالي فهم منحنى الصراع ومساراته وتحليلهما، ومن ثم وضع الآليات المناسبة للتعامل معه.

9. Hewitt, J. Joseph, Jonathan Wilkenfeld, and Ted Robert Gurr. Peace and Conflict. College Park: Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2010. P.19.

ثانياً: تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع

Analysis the strategic environment of conflict

أ. مفهوم البيئة الاستراتيجية (Strategic Environment Concept)

لم نجد في أدبيات العلوم السياسية تعريفاً للبيئة بمفهومها العام، لكن من قراءة هذه الأدبيات التي تعالج ظروفاً أو حالات معينة، يمكن القول إن البيئة تعني «الحدود الزمانية والمكانية لوضع أو حالة معينة تعبر عن سياق التفاعلات المحكومة بجملة من الموارد والمتغيرات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، سلباً أو إيجاباً، في سياق التفاعلات وفي التفاعلات بحد ذاتها».

والبيئة الاستراتيجية، بيئة دينامية ذات سياقين، داخلي وخارجي، تعمل وتتفاعل في إطار تفاعلات الاستمرار والتغيير، وتسعى إلى صياغة توازنها الحالي، أو إيجاد توازن جديد. ومن ثم ليس بالضرورة أن تعمل وتتفاعل بطريقة مباشرة مبنية على علاقة السبب والنتيجة، لكنها تتصرف بطريقة شاملة، في سياق ظروف وعلاقات وتفاعلات، توجهات وقضايا، تهديدات وفرص، نتائج مقصودة وغير مقصودة، وتضم عاملي المصادفة والمستجدات المستقبلية المحتملة. ويوجد في هذه البيئة أشياء (قابلة للتنبؤ)، وتصنف بعض الأشياء على أنها (محتملة)، وبعضها الآخر على أنه (ممكن)، وبعضها على أنه (مقبول)، وأخرى (مجهولة)[10].

تتسم البيئة الاستراتيجية بأربع سمات تجعلها دائماً في حالة عدم استقرار أو «فوضى» دينامية، وهي سمات ذات تأثيرات متداخل بعضها مع بعض[11]:

1- التقلب: إذ إنها عرضة لردود أفعال وتغيرات سريعة ومتفجرة، وغالباً ما تتسم بالعنف.

10. يارغر، مصدر سبق ذكره، ص: 55، و204.
11. المصدر نفسه، ص: 56 – 57.

2- التوجس أو الشك الذي يكون بطبيعته مثير للإشكاليات وغير مستقر. فهناك قضايا جديدة تظهر، ومشكلات قديمة تعاود الظهور، أو تكشف عن نفسها بطرائق جديدة، بحيث تصبح الحلول ملتبسة، والحقيقة الكبرى المتصورة غالباً ما تتغير مع مرور الوقت.

3- التعقيد، فهي مؤلفة من أجزاء عديدة متداخلة فيما بينها بطريقة يصعب معها فهم هذه الأجزاء سواء كانت مجتمعة أو منفردة، وغالباً ما يكون فهمها مستحيلاً. وأحياناً تكون البيئة معقدة أو متداخلة إلى درجة يستحيل معها التوصل إلى فهم كامل أو حلول دائمة لها.

4- الغموض، إذ يمكن تفسير البيئة من منظورات مختلفة، والخروج باستنتاجات مختلفة بطريقة توحي بوجود مجموعة متنوعة من الحلول، يتضح لاحقاً أن بعضها جيد، وبعضها سيّئ. وغالباً ما يكون هناك نقص ما في المعرفة، والنيات قد تكون ضبابية تخمينية، وغير معروفة بنحوٍ كامل.

ب. تحليل البيئة الاستراتيجية (Strategic Environment Analysis)

إن التحليل الشامل للبيئة الاستراتيجية وسماتها وفهم طبيعتها، يُمكن واضع الاستراتيجية، من وضع الخطط المناسبة للتعامل مع مدخلات البيئة وتفاعلاتها، للوصول إلى الأهداف المرغوبة، وتجنب التداعيات السلبية والمفاجآت غير المحسوبة. عليه، تُعدّ عملية تحليل البيئة الاستراتيجية، بسياقيها الداخلي والخارجي، عملية مهمة جداً لتدخل الطرف الثالث للتعامل مع الصراع، وواحدة من أهم عمليات التخطيط الاستراتيجي لحل الصراع وبناء السلام.

ومن بين الآليات المعتمدة في التخطيط الاستراتيجي وتحليل البيئة الاستراتيجية، تنبري مصفوفة (SWOT) إلى المقدمة بوصفها الأداة الأكثر شهرة والأكثر استعمالاً في التخطيط الاستراتيجي وتحليل البيئة الاستراتيجية، وعلى الرغم من أن المصفوفة

أُبتكرت في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي للمنظمة، إلا أنها طبقت في عدة مجالات، وأصبح من الواضح إمكانية تطبيقها بنحو مفيد في تقييم وتوجيه أي مسعى إنساني منظم مصمم من أجل إنجاز مهمة، وأُستعملت بنجاح في مجال صنع القرار، وحلّ المشكلات[12]، فهي عملية ديناميكية لصنع القرار، إذ تساعد على تبرير مسار عمل قرر سابقاً، واستكشاف احتمالات جديدة والشروع ببرامج جديدة[13].

لقد صممت المصفوفة لتستعمل في المراحل الأولى من صنع القرار من جانب، وكتمهيد لتخطيط الإدارة الاستراتيجية من جانب آخر، غرضها الأساس في عملية التخطيط الحصول على دعم للقرار الذي سيتم أتخاذه في اختيار الاستراتيجية التي يتعين أتباعها،[14] وتسمح SWOT للاستراتيجيين بتشخيص تفاصيل كثيرة للعناصر المؤثرة في البيئتين الداخلية والخارجية، وتصنيفها من حيث صلتها بالقرار، وتمكنهم من المقارنة بين هذه العناصر،[15] لذا هي أداة شائعة لمسح وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية، بشكل

> وعلى الرغم من أن المصفوفة أُبتكرت في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي للمنظمة، إلا أنها طبقت في عدة مجالات.

12. لتفاصيل أكثر حول المصفوفة، يُنظر:
Albert Skip Rizzo & Gerard Jounghyun Kim, A SWOT Analysis of the Field of Virtual Reality Rehabilitation and Therapy, Presence, Vol.14, No.2, April 2005, p (120). E.K. Zavadskas et al, Selection of Construction Enterprises Management Strategy Based on the SWOT and Multi-Criteria Analysis, Archives of Civil and Mechanical Engineering, Vol.XI, No.4, 2011, p 1065.

13. Thomas J. Chermack & Bernadette K. Kasshanna, The Use and Misuse of SWOT Analysis and Implications for HRD Professionals, Human Resource Development International, Vol.10, No.4, December 2007, p.p 387, 392.

14. P.K. Srivastava et al, Stakeholder-based SWOT analysis for Successful Municipal Solid Waste Management in Lucknow, India, Waste Management, Vol.25, 2005, p.532.

15. Chang-Yuan Gao & Ding-Hong Peng, Consolidating SWOT Analysis with Nonhomogeneous Uncertain Preference Information, Knowledge-Based Systems, Vol.24, 2011, p796.

منهجي منظم، داعم لعملية صنع القرار، إذ تُعدّ عملية المسح البيئي جزء مهم من عملية التحليل البيئي والتخطيط الاستراتيجي.[16]

الشكل رقم (1) هيكل تحليل SWOT

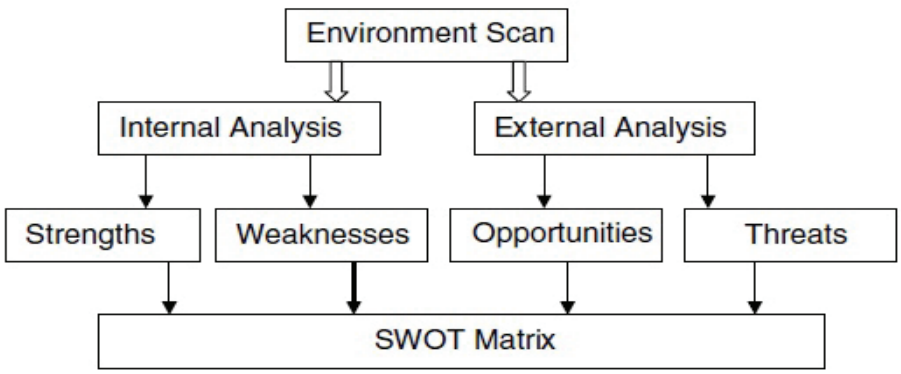

*المصدر:

Cengiz Kahraman, Nihan Cetin Demirel, Tufan Demirel, Prioritization of e-Government Strategies Using a SWOT-AHP Analysis: The Case of Turkey, European Journal of Information Systems, Vol.16, 2007, p (287).

16. للمزيد من التفاصيل، يُنظر:

Mazaher Ghorbani et al, Implementing Shannon Entropy, SWOT and Mathematical Programming for Supplier Selection and Order Allocation, International Journal of Supply Chain Management, Vol.1, No.1, June 2012, p 44. Also, Cengiz Kahraman et al, Prioritization of e-Government Strategies Using a SWOT-AHP Analysis: The Case of Turkey, European Journal of Information Systems, Vol.16, 2007, p 285.

تتشكل SWOT بناءً على المعايير الآتية[17]:

1. مواطن القوة (Strengths): وهي ميزات داخلية تساعد على تحقيق الهدف.
2. مواطن الضعف (Weaknesses): وهي سمات داخلية تضر تحقيق الهدف.
3. الفرص (Opportunities): وهي ظروف خارجية تساعد على تحقيق الهدف.
4. التهديد (Threats): وهي ظروف خارجية تضر تحقيق الهدف.

نظرياً، تستعمل SWOT بوصفها مدخلات لوضع مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المحتملة أو البديلة، إذ تنّفذ –عموماً– بالخطوات الآتية[18]:

الخطوة الأولى: تحليل البيئة الخارجية لاكتشاف الفرص والتهديدات التي تطرحها هذه البيئة.

الخطوة الثانية: تحليل العوامل الداخلية لاكتشاف مواطن القوة والضعف في البيئة الداخلية.

الخطوة الثالثة: المزاوجة بين الفرص والتهديدات الخارجية وبين مواطن القوة والضعف الداخلية.

17. G.J. Hay & G. Castilla, Object-Based Image Analysis: Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats (SWOT), OBIA, The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Salzburg, Austria, 2006, p 2.

18. Xia Chan, A SWOT Study of the Development Strategy of Haier Group as one of the Most Successful Chinese Enterprise, International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.11, June 2011, p 148

الشكل رقم (2) طريقة عمل SWOT

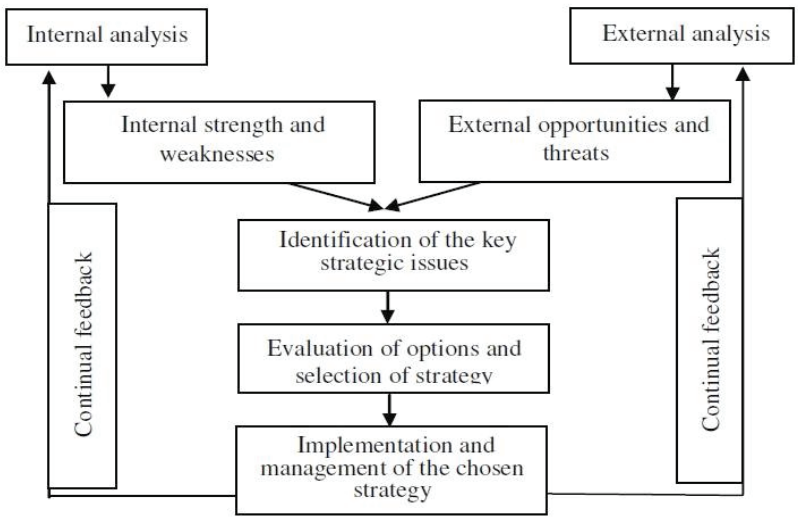

*المصدر:

Ahmad Reza Ommani, Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats (SWOT) Analysis for Farming System Businesses Management: Case of Wheat Farmers of Shadervan District, Shoushtar Township, Iran, African Journal of Business Management, Vol.5, No.22, September 2011, p 9449.

استنادا إلى الخطوة الثالثة من عمل مصفوفة SWOT، تم تطوير خطوة أو مصفوفة أخرى سميت TOWS، التي تُعدّ الخطوة التالية لمصفوفة SWOT لتطوير استراتيجيات بديلة قائمة على مزج منطقي بين عناصر البيئتين الداخلية والخارجية[19]؛ لتحقيق أفضل استفادة من مواطن القوة والتغلب على مواطن الضعف من جهة، ومن

19. Vasantha Wickramasinghe & Shin-ei Takano, Application of Combined SWOT and Analytic Hierarchy Process (AHP) for Tourism Revival Strategic Marketing Planning: A Case of Sri Lanka Tourism, Journal of the Eastern Asia Society for Transportation Studies, Vol.8, 2009, p 957.

جهة أخرى استثمار الفرص جيداً وإزاحة التهديدات[20].

تنتج مصفوفة TOWS أربع تركيبات، أو استراتيجيات، على النحو التالي[21]:

1. Maxi-Maxi (S/O): تعظيم مواطن القوة الداخلية للاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها البيئة الخارجية.
2. Maxi-Mini (S/T): الاستفادة من مواطن القوة لتفادي أو تقليل تأثير التهديدات التي تطرحها البيئة الخارجية.
3. Mini-Maxi (W/O): محاولة التغلب على مواطن الضعف من خلال الاستفادة القصوى من أي فرصة جديدة تتيحها البيئة الخارجية.
4. Mini-Mini (W/T): وهذه استراتيجية ذات تكتيك دفاعي للتقليل من مواطن الضعف الداخلية وتجنب التهديدات الخارجية.

20.. Xia Chan, op.cit, p 148.

21. S.F. Lee & Andrew Sal On Ko, Building Balanced Scorecard with SWOT Analysis, and Implementing "Sun Tzu's The Art of Business Management Strategies" on QFD Methodology, Managerial Auditing Journal, Vol.15, No.1/2, 2000, p 69. Peter Rauch, SWOT Analysis and SWOT Strategy Formulation for Forest Owners Cooperation in Austria, European Journal of Forest Research, Vol.126, Issue 3, July 2007, p 417.

الشكل رقم (3) مصفوفة (TOWS)

	Internal Strengths (S)	Internal weaknesses (W)
External Opportunities (O)	SO: "Maxi-Maxi" Strategy Strategies that use strengths to maximize opportunities	WO: "Mini-Maxi" Strategy Strategies that minimize weaknesses by taking advantage of opportunities
External Threats (T)	ST: "Maxi-Mini" Strategy Strategies that use strengths to minimize threats	WT: "Mini-Mini" Strategy Strategies that minimize weaknesses and avoid threats

*المصدر:

Vasantha Wickramasinghe & Shin-ei Takano, Application of Combined SWOT and Analytic Hierarchy Process (AHP) for Tourism Revival Strategic Marketing Planning: A Case of Sri Lanka Tourism, Journal of the Eastern Asia Society for Transportation Studies, Vol.8, 2009, p 957.

إن التحليل والمسح البيئي عرضة للتغيير؛ لأن الأوضاع تتغير مع الوقت، لذا فإن البيئة بدورها تتغير، وتتغير بسرعة؛ وبناءً عليه، أنتقد بعضهم SWOT كونها جامدة جداً في بيئة معقدة شديدة التقلب، والحال هذه فإنه ليس بمقدور المصفوفة أن تقيم وعلى نحو شامل عملية صنع القرار الاستراتيجي[22].

وعليه، يتطلب الأمر أن تكون مصفوفة تحليل SWOT مرنة، ويتم تحديث التحليل الناتج عنها باستمرار، وأن تستعمل النتائج في العناصر اللاحقة والمستجدة

22. Thomas J. Chermack, op.cit, p 396; Also Chang Yuan Gao & Ding-Hong Peng, op.cit, p 796.

لتطوير الاستراتيجية[23]، فالهدف النهائي لعملية التخطيط الاستراتيجي، التي تكون SWOT مرحلة مبكرة فيها، هو تطوير استراتيجية ناتجة مناسبة جداً بين العناصر الداخلية والخارجية وتبنيها، ويمكن كذلك استعمال المصفوفة حينما تظهر الاستراتيجية البديلة فجأة، مما يستوجب تحليل سياق القرار الملائم لها[24].

- **الخاتمة والاستنتاجات (Conclusions)**

من طريق ما تقدم، يتضح لنا أن عملية التقييم الاستراتيجي هي عملية أساسية ومهمة لتحليل الصراع وتقييمه؛ من أجل الوقوف على العلاجات المناسبة له، والمتمثلة بالاستراتيجيات اللازم إعدادها للتعامل معه. وإن هذه العملية هي جزء لا يتجزأ من إطار التخطيط والعمل العام لدراسة البيئة الاستراتيجية للصراع التي تمثل الجزء الأساس في فهم الصراع، ومساراته، ومستويات تفاعل الأطراف الداخلة فيه. إذ من غير الممكن وضع استراتيجية معينة للتعامل مع الصراع دون فهم بيئته الاستراتيجية والوقوف على أهم تفاعلاتها ومدخلاتها التي تشكل بالمجمل العام خارطة الصراع التفصيلية.

توصل البحث إلى أربعة استنتاجات رئيسة، هي:

أولاً: يشير مفهوم الاستراتيجية إلى:

- الاستراتيجية هي ما تقوم به الإدارة العليا ويمثل أهمية كبيرة عليا.
- تشير الاستراتيجية إلى القرارات الاتجاهية الأساسية.
- تتكون الاستراتيجية من الإجراءات المهمة الضرورية لتحقيق هذه الاتجاهات.
- تجيب الإستراتيجية عن السؤال الآتي: ما الغايات التي نسعى إليها؟ وكيف يجب أن نحققها؟

23. P.K. Srivastava et al, op.cit, p 533. Thomas J. Chermack, op.cit, p 396.
24. Cengiz Kahraman et al, op.cit, p 285.

ثانياً: تساعد عملية التقييم الاستراتيجي العام للصراع في وضع خارطة تحليل شاملة للصراع، ولها دور في تقدير وضع الصراع العام، وهذه الخطوة هي سابقة لعملية تحليل بيئة الصراع.

ثالثاً: على الرغم من أن مصفوفة SOWT أُبتكرت في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، بيدَ أنها طبقت في مجالات عدة، وباتت اداة مفيدة في اجراء المسح البيئي (البيئة الداخلية والخارجية).

رابعاً: إن دراسة بيئة الصراع وتحليلها ضروريان للتعامل مع الصراع ومعالجته. إذ إن تحليل بيئة الصراع تساعدنا على فهم دينامية الصراع، واتجاهاته، ومستقبل تطوره؛ وبالتالي وضع الاستراتيجية الملائمة للتعامل.

المصادر

1. الطاهر محمد أحمد الفادني، تجربة السودان في التخطيط الاستراتيجي، مجلة دراسات المستقبل، المجلد (4)، العدد الثاني، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، نوفمبر 2010.

2. تيري دي مونبريال وجان كلين، موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة د. علي محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011.

3. هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2011.

4. Albert Skip Rizzo & Gerard Jounghyun Kim, A SWOT Analysis of the Field of Virtual Reality Rehabilitation and Therapy, Presence, Vol.14, No.2, April 2005.

5. Chang-Yuan Gao & Ding-Hong Peng, Consolidating SWOT Analysis with Nonhomogeneous Uncertain Preference Information, Knowledge-Based Systems, Vol.24, 2011E.K. Zavadskas et al, Selection of Construction Enterprises Management Strategy Based on the SWOT and Multi-Criteria Analysis, Archives of Civil and Mechanical Engineering, Vol. XI, No.4, 2011.

6. Cengiz Kahraman et al, Prioritization of e-Government Strategies Using a SWOT-AHP Analysis: The Case of Turkey, European Journal of Information Systems, Vol.16, 2007.

7. Fisher S etal, 'Working with Conflict. Skills and Strategies for

Action' Zed Books, London, UK, 2000.

8. G.J. Hay & G. Castilla, Object-Based Image Analysis: Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats (SWOT), OBIA, The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Salzburg, Austria, 2006.

9. Hewitt, J. Joseph, Jonathan Wilkenfeld, and Ted Robert Gurr. Peace and Conflict. College Park: Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2010.

10. Henry Mintzberg, The Strategy Concept I: Five Ps for Strategy, California Management Review, Vol.30, No.1, Fall 1987.

11. Herman, Judith. Trauma and Recovery: The aftermath of violence – from domestic abuse to political terror. New York: Basic Books, 1997.

12. Mahmoud Ezzamel & Hugh Christopher Willmott, Rethinking Strategy: Contemporary Perspectives and Debates, European Management Review, Vol.1, No.1, March 2004.

13. Mazaher Ghorbani et al, Implementing Shannon Entropy, SWOT and Mathematical Programming for Supplier Selection and Order Allocation, International Journal of Supply Chain Management, Vol.1, No.1, June 2012.

14. P.K. Srivastava et al, Stakeholder-based SWOT analysis for Successful Municipal Solid Waste Management in Lucknow, India, Waste Management, Vol.25, 2005.

15. Peter Rauch, SWOT Analysis and SWOT Strategy Formulation

for Forest Owners Cooperation in Austria, European Journal of Forest Research, Vol.126, Issue 3, July 2007.

16. S.F. Lee & Andrew Sal On Ko, Building Balanced Scorecard with SWOT Analysis, and Implementing "Sun Tzu's The Art of Business Management Strategies" on QFD Methodology, Managerial Auditing Journal, Vol.15, No.1/2, 2000.

17. Thomas J. Chermack & Bernadette K. Kasshanna, The Use and Misuse of SWOT Analysis and Implications for HRD Professionals, Human Resource Development International, Vol.10, No.4, December 2007.

18. Vasantha Wickramasinghe & Shin-ei Takano, Application of Combined SWOT and Analytic Hierarchy Process (AHP) for Tourism Revival Strategic Marketing Planning: A Case of Sri Lanka Tourism, Journal of the Eastern Asia Society for Transportation Studies, Vol.8, 2009.

19. Xia Chan, A SWOT Study of the Development Strategy of Haier Group as one of the Most Successful Chinese Enterprise, International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.11, June 2011.

الحماية القانونية للنازحين داخلياً
(مقاربات تشريعية ومعالجات سياساتية للترصين)

د. أحمد قاسم مفتن *

توطئة مفتاحية:

من المسلم به –وعلى نحوٍ متزايد– أن النزوح الداخلي الذي يمسُّ نحو 26 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم، يعد من أبرز الظواهر المأساوية التي يشهدها العالم المعاصر. ويكون النزوح –على الأكثر– نتيجة معاناة بالغة جراء صراعات عنيفة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعوامل ذات صلة يغلب عليها طابع التمييز، ومن ثم يكاد يفضي دائماً إلى خلق ظروف بالغة الشدة والإيلام للسكان المتضررين؛ فيؤدي إلى تشتت بعض الأسر، وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية، وضياع فرص العمل والتوظيف المستقرة، والانقطاع عن التعليم، وحرمان الناس من الضروريات الحيوية، مثل: (الغذاء، والماء، والدواء)؛ مما يجعلهم عرضة لأعمال العنف من قبيل الاعتداء والخطف والاغتصاب. وسواء أتجمع النازحون داخلياً في مخيمات، أم فروا إلى مناطق نائية ابتعاداً عن مصادر الاضطهاد والعنف المحتملة، أم اندسوا في مجتمعات الفقراء والمعوزين في المدن، فهم يبقون من أشد السكان عرضة للتأثر وأكثرهم حاجة للحماية والمساعدة. وقد أصبحت مشكلة الأشخاص النازحين داخلياً ظاهرةً معترفاً بها اليوم، وأصبحت جزءاً بيّناً من عناصر الشؤون الإنسانية، في المجالين: الوطني، والدولي.

ويشكل النازحون داخلياً جزءاً واسعاً من قطاع سكاني أوسع يحتاج إلى حماية ومساعدة؛ بسبب الصراع، وانتهاكات حقوق الإنسان ،أو بسبب الكوارث الطبيعية. وليس القصد من التركيز في موضوع النازحين داخلياً بالدراسة الحالية هو تشجيع المعاملة

* تدريسي محاضر في جامعة بغداد – كلية الآداب.

التفضيلية لهم، وإقصاء المجموعات السكانية الأخرى المعرضة للخطر، بل هو التعرف على نوعية الاستجابة القانونية المقدمة لهم، وطبيعة أطرها، وإسناداتها التشريعية، إذ بقيت احتياجاتهم حتى وقت قريب تلقى تلبية غير كافية من جانب الاستجابة الإنسانية الدولية والمحلية.

ونظراً لخروجهم قسراً من ديارهم، يلاقي النازحون داخلياً أشكالاً متنوعة من الحرمان، ويواجهون مخاطر عالية خاصّة بالحماية، وقد تشمل هذه المخاطر الآتي: فقدان المأوى، وفقدان الوثائق، والاعتداء المسلح، فضلاً عن إساءة المعاملة في أثناء الفرار بحثاً عن السلامة، وكذلك الانفصال عن الأسرة، بما فى ذلك إنفصال الأطفال عن ذويهم، وبقاء بعض الأطفال من دون مرافقين، وتزايد احتمال التعرض للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، الذي يؤثر بنحوٍ خاصٍ في النساء والأطفال، والحرمان التعسفي من الأرض والمنازل وغيرها من الممتلكات، والنزوح إلى بيئات (غير مضيفة) إذ يعانون من الوصمة أو التهميش أو التمييز أو التحرش[1].

> وتقع مسؤولية منع النزوح وحماية النازحين داخلياً وغيرهم من المجموعات المتضررة داخل بلدانهم على عاتق السلطات الوطنية، ولاسيما فى أوضاع الصراع المسلح.

وتقع مسؤولية منع النزوح وحماية النازحين داخلياً وغيرهم من المجموعات المتضررة داخل بلدانهم على عاتق السلطات الوطنية، ولاسيما فى أوضاع الصراع المسلح، إذ يجد بعض النازحين داخلياً أنفسهم في أراضٍ تغيب عنها سلطة الدولة، أو يصعب فيها فرض سلطة القانون. وفي مثل هذه الأوضاع فإن مسؤولية منع النزوح وحماية النازحين داخلياً تقع كذلك على الأطراف الفاعلة (غير التابعة أو المرتبطة) بالدولة.

وفي الأوضاع التي تحتاج فيها الدولة إلى دعم أو التي لا تكون فيها الحماية الوطنية مضمونة، يقع على عاتق المجتمع الدولي عبء القيام بدور مهم في الحماية، وقد بقيَ التصدي لهذه «الثغرة فى الحماية» أمراً صعباً ليس فقط لحساسية الموضوع داخل البلد المعني، وإنما أيضاً بسبب ثغرات مختلفة ضمن الإطار الدولي؛ ومن هنا فإن الدراسة

1- مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، دليل إرشادي عن حماية النازحين داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار 2010، ص: 1.

الحالية تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما دور التشريعات القانونية في حماية حقوق النازحين داخلياً؟ وما القواعد القانونية الواجب تطبيقها من الحكومات إزاء مواطنيها في حال نزوحهم نزوحاً داخلياً؟ وما دور المجتمع الدولي «دول ومنظمات» في تحقيق تلك الحماية؟

ونستهدف من محاولة الولوج في الموضوع الحالي الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد في توضيح الرؤى وتحديد المعالجات أو التخفيف من الآثار المصاحبة للظاهرة أو الناتجة عنها، وعلى نحوٍ خاص حالة العراق.

وقفة مفاهيمية وفروق قانونية:

إن الانتقال الطوعي للأشخاص من مكان لآخر من أجل هدف اقتصادي أو اجتماعي أو علمي ليختلف تماماً عن تعريف الأشخاص النازحين داخلياً الذين تنطبق عليها المبادئ التوجيهية[2]. بل ينطبق التعريف الوارد في هذه المبادئ على أولئك الذين أرغموا على ترك مناطق سكناهم، إذ إن ما يميز النزوح الداخلي (Internally Displacement) من غيره من التحركات –كتحركات العمل أو الدراسة أو الهجرة الداخلية– أنه حركة إجبارية تحدث ضمن حدود البلد الوطنية. وقد تختلف أسباب ذلك الفرار ما بين نزاع مسلح أو فوضى عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان[3].

يُظهر البعض خلطاً مفاهيمياً واضحاً بين مفهومي (النزوح والتهجير / الترحيل Deportation)، إذ –كما هو معروف– إن لكل مفهوم منهما محدداته وأوصافه

2– يحتوي كراس "مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي" الذي يقع في 14 صفحة على 30 مؤشراً إرشادياً للحكومات ومنظمات الإغاثة الإنسانية من أجل مساعدة الأشخاص النازحين داخلياً. للمزيد ينظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي)، على الموقع الإلكتروني:
www.internal-displacement.org

3– سوزان فوريز مارتن، كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ترجمة تميم أبو دقة، (معهد بروكنجز – مشروع النزوح الداخلي – 2005)، ص: 5.

وظروفه الخاصة، ولعل أهم ما يميز النزوح عن (التهجير/الترحيل) أن مسؤولية رعاية النازحين داخلياً وحمايتهم تقع على عاتق الحكومات الوطنية على وفق قوانينها الداخلية والقوانين الدولية المعترف بها من قبلها، في حين قد تكون بعض الحكومات هي المتسببة باستبعاد فئة أو جماعة سكانية معينة وترحيلها خارج حدود البلد ليطلق عليهم تسمية (المهجرين)، الذين تكون مسؤولية حمايتهم ورعايتهم بحسب القانون الدولي وقوانين الدول المضيفة؛ لذا فان المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً الصادرة من المفوضية السامية للأمم المتحدة تُعنى بالنازحين داخلياً وليس فئةً أخرى[4].

وحينما يكون الإنسان نازحاً داخلياً لا يعطى وضعاً قانونياً خاصاً كما هو الحال مع اللاجئين؛ فالنازحون داخلياً لم يتركوا البلد الذين هم مواطنون اعتياديون فيه، لذلك فإنهم يظلون ممتعين بالحقوق نفسها التي يتمتع بها كل مواطن في البلد نفسه. فحينما يعبر هولاء الأشخاص النازحون حدوداً دولية إلى دولة أخرى، وإذا حصلوا رسمياً على صفة (اللاجئين أو طالبي اللجوء)؛ فإن الدولة المضيفة تقدم لهم الغذاء والمأوى، وسيتمتعون بحماية القوانين الدولية، ويصنفوا من الناحية القانونية بوصفهم لاجئين.

وحينما يكون الإنسان نازحاً داخلياً لا يعطى وضعاً قانونياً خاصاً كما هو الحال مع اللاجئين؛ فالنازحون داخلياً لم يتركوا البلد الذين هم مواطنون اعتياديون فيه.

من جانب آخر وفي السياق نفسه ينبغي التنبه إلى أن الترحيل (التهجير) قد يكون خارجياً –كما في حالة طرد الغرباء والأجانب–، وقد يكون داخلياً داخل حدود البلد كما في حالات التطهير العرقي والديني لبعض الأقليات التي قد تكون مستهدفة بسياسات القمع الحكومي؛ لأنها تقاوم التطوير الاقتصادي في مناطقها التقليدية –على

4– إن تحول المرء إلى نازح داخل بلده لا يؤدي إلى إسباغ أي وضع قانوني خاص عليه، بالمعنى نفسه الذي يتحقق حينما يصبح لاجئاً؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحقوق والضمانات التي يحق للنازحين التمتع بها تنشأ من حقيقة أنهم مواطنون لهم ظروف خاصة؛ ولكونهم بشراً وفي حالة استضعاف يحق لهم التمتع بكل ضمانات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا يستبعد ذلك إمكانية اتخاذ إجراءات إدارية بحقهم مثل التسجيل على المستوى المحلي لتحديد النازحين الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة (كما فعلت –وتفعل– وزارة الهجرة والمهجرين العراقية)، غير أن عدم وجود مثل ذلك التسجيل لا يحرم النازحين من حقوقهم بمقتضى حقوق الإنسان والقانون الإنساني. للمزيد ينظر: والتر كالين، المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، على الموقع الإلكتروني:
www.asil.org/pdfs/study_32.pdf

سبيل المثال لا الحصر-. أما النزوح فهو داخلي في الغالب، وإذا كان خارجياً فيسمى حينذاك لجوءاً[5].

وعلى وفق القانون الدولي فإن حماية اللاجئين والنازحين داخلياً يكفلها القانون الدولي الإنساني، ويعتمد بنحوٍ أساسٍ على اتفاقية جنيف لعام 1949، واتفاقية اللاجئين لعام 1951 (العراق غير منظم لهذه الاتفاقية)، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، واتفاقية دبلن لعام 1990، وغيرها.

ولعل من أهم الصكوك الدولية التي عنيت بموضوع النازحين داخلياً هي الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في العام 1951 التي تضمنت 7 فصول بـ(46) مادة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي الصادرة عام 1997 التي اشتملت على 30 مبدأ.

> إن اللاجئ والنازح داخلياً كليهما خرجا من ديارهما مجبرينِ، وقد تكون الأسباب واحدة، لكن الفرق بين الاثنين شاسع من حيث المركز القانوني لكليهما بعد النزوح في المجتمع الدولي.

وأكد مؤتمر أوسلو لعام 2008 على أهمية المبادئ التوجيهية كإطار عام لدعم حقوق النازحين داخلياً وخرج المؤتمر بتوصيات تصب في تعزيز حماية النازحين داخلياً، وتتمثل في ضرورة إدماج المبادئ التوجيهية في التشريعات الوطنية من أجل دعم تنفيذها على الصعيد الوطني.

إن اللاجئ والنازح داخلياً كليهما خرجا من ديارهما مجبرينِ، وقد تكون الأسباب واحدة، لكن الفرق بين الاثنين شاسع من حيث المركز القانوني لكليهما بعد النزوح في المجتمع الدولي، فاللاجئون لهم القوانين الدولية التي تحمي حقوقهم أينما حلوا، ويتوافر لهم -فور وصولهم- المأوى الآمن والغذاء، إذ تعمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الخاصة بالعمل الإنساني؛ لمساعدتهم في بدء حياة جديدة في بلدان الهجرة. أما النازحون داخلياً -فأمرهم مختلف تماماً- فهم لا يشكلون

5- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً، (بلا- دار النخيل للنشر والطباعة، 2004)، ص: 6-5.

فئة قانونية مائزة، وبنزوحهم يخلقون وضعاً قانونياً جديداً داخل دولهم يحرمهم من أي حماية يدعمهم بها القانون الدولي باتفاقات أو معاهدات دولية خاصة بهم، بيد أنهم من حيث المبدأ يخضعون لحماية قوانينهم الوطنية في حالة السلم كمدنيين، وفي حالة النزاع المسلح يكونون تحت حماية قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بصفتهم مدنيين أيضاً مع مراعاة حالة النزوح[6].

فالنازح داخلياً هو مواطن اعتيادي من رعايا دولته التي تتكفل برعاية جميع حقوقه وحرياته، من حق المشاركة في الحياة السياسية إلى حق التعليم والصحة، مروراً بحقه في حرية التعبير عن رأيه، والحق بالعدالة والمساواة أمام القضاء، وسواها من الحقوق المكفولة بموجب القواعد الدستورية، فهو يتمتع بالحماية الكاملة للقانون الوطني من دون أي تمييز ناتج من نزوحه؛ وإن كانت تضاف على عاتق حكومته حقوق إضافية خاصة ناتجة من حالة النزوح القسري، فعليها توفير المأوى، والغذاء، والخدمات الصحية، والعمل، والسماح له بالمشاركة في الانتخابات التي قد تحصل في البلد في أثناء النزوح، وتجهيز مراكز خاصة للمشاركة في الحياة السياسية، والعمل على تأمين مناطقه، وفضّ النزاعات المسلحة فيها، وتنظيفها من مخلفات الحروب أو الكوارث التي حلت بها، وإعادته إلى حياته الطبيعية وما كان عليه قبل النزوح. والحقوق المذكورة آنفاً ذكرها قانون حقوق الإنسان وأكدها، وهو يوفر أيضاً إلى جانب القوانين الوطنية للنازحين حماية لحقوق النازح؛ لسريانه في وقت السلم وحالات النزاع المسلح على السواء، فهذا القانون يهدف إلى منع النزوح وفي حال حدوثه ويعمل على كفالة الحقوق الأساسية للنازحين.

> أما القانون الدولي الإنساني الذي يسري في حالات النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي فيحمي هو الآخر حقوق النازحين داخلياً.

أما القانون الدولي الإنساني الذي يسري في حالات النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي فيحمي هو الآخر حقوق النازحين داخلياً، فإذا كان النازحون داخل بلدهم

6- غيداء جمال، النازحون: هل تكفيهم الحماية القانونية؟ مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، نشر في جريدة الحياة بتأريخ 18/11/2017، على الرابط الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/article/847270

موجودين في دولة هي طرف في نزاع مسلح فإنهم يعدون مدنيين، ويحق لهم التمتع بالحماية المكفولة للمدنيين شرطيطة ألا يكونوا مشاركين في الأعمال العدائية، وكذلك يحظر القانون الدولي الإنساني إجبار المدنيين على ترك محل إقامتهم ما لم يكن ذلك ضرورياً لسلامتهم أو لضرورة عسكرية ملحة.

وعلى وفق ما ذكر آنفاً، فإن حد القانون الدولي هو: مجموعة القوانين التي تحكم سلوك الدول والعلاقات في ما بينها. وهو مشتق من مصدرين أساسيين: المعاهدات الدولية ،والقانون العرفي[7].

• فالمعاهدات الدولية هي اتفاقات بين الدول، وتكون المعاهدة ملزمة قانوناً لسائر الدول التي وافقت على أن تكون ملتزمة بها، مثلاً من طريق التصديق عليها أو الانضمام إليها، وقد يُطلق على المعاهدة تسمية العهد، أو الاتفاقية، أو الميثاق، أو البروتوكول.

• أما القانون الدولي العرفي أو العرف الدولي فينتج عن الممارسة العامة أو الثابتة للدول التي تتّبع بدافع إحساس بالالتزام القانوني. وتكون ملزمة للدول كلها، ما لم تعد دولة ما معارضة مستمرة لممارستها، وفضلا عن ذلك، يحتوي القانون الدولي على قواعد قطعية مقبولة ومعترف بها لدى الدول كقواعد متعارف عليها لا يمكن أبداً الانتقاص منها، وهي تشمل –مثلاً– حظر الإبادة الجماعية والرق والتمييز العنصري. وإن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ملزمة للدول حين إقرارها بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. أما القرارات والإعلانات الصادرة من الدول –كتلك التي تُقرّ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة– فهي –وإن كانت غير ملزمة– يمكن أن تكون نصوصاً معيارية، حتى أنها قد توفر مؤشراً لعرف دولي ناشئ. أما المصادر الثانوية للقانون الدولي، أي: المبدأ القانوني والاجتهادات، فهي مهمة وإن

7– مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، مصدر سابق، ص20.

كانت غير ملزمة.

وقد يكون من المفيد النظر إلى الاجتهادات الخاصّة بحماية النازحين داخلياً في المحاكم مثل المحاكم الإقليمية، أو مفوضيات حقوق الإنسان، أو المحاكم الخاصة، أو المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي أنشئت للحكم على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويمكن للقواعد العامة للقانون الدولي الإنساني التي تكفل الحماية للمدنيين أن تعمل على منع النزوح لو أنها لاقت الاحترام الملائم، ويمكن أن توفر –أيضاً– الحماية في أثناء النزوح حال وقوعه. وفيما يأتي القواعد ذات الصلة[8]:

- ❖ القواعد التي تحظر على الأطراف في النزاع استهداف المدنيين والأعيان (الأملاك) المدنية، أو القيام بالأعمال العدائية من دون تمييز.
- ❖ الحظر المفروض على تجويع السكان المدنيين وعلى تدمير الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة.
- ❖ الحظر المفروض على العقاب الجماعي الذي يتخذ غالباً شكل تدمير المساكن.
- ❖ القواعد التي تفرض على الأطراف السماح لشحنات الإغاثة بالوصول إلى المدنيين الذين هم بحاجة إليها.

ويمكن لهذه القواعد أن تؤدي دوراً مهماً بمنع النزوح في حال لاقت الاحترام الملائم، حيث إنه في معظم الأحوال يكون انتهاكها هو السبب الأصلي وراء النزوح.

والسياق الوحيد الذي يتناول فيه القانون الدولي الإنساني صراحة هو (مسألة

8– اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، الحماية القانونية للنازحين داخل بلدانهم، نشر بتأريخ 30/8/2002، على الرابط الإلكتروني: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5lvgz4.htm

العودة هو سياق «النزوح الشرعي»)؛ أي إجلاء السكان لأسباب خاصّة بالأمان، أو لضرورة عسكرية ملحة. ففي هذه الحالات يجب إعادة السكان النازحين إلى ديارهم فور توقف الأعمال العدائية. ويمكن أن يصبح حق العودة «ذا أولوية» إذا كان النزوح تعسفياً[9].

إن هذه الصكوك القانونية ملزمة للدول، أما القانون الدولي الإنساني فملزم أيضا للجماعات المنظَّمة؛ وتهدف هذه القوانين إلى توفير الحماية الأساسية التي من شأنها منع النزوح، وحماية الناس في أثناء النزوح، ومساعدتهم في العودة إلى ديارهم. وتغطي القوانين الحالية أهم الاحتياجات؛ إذ لا توجد ثغرات كبيرة في الحماية القانونية للنازحين داخل بلدهم. ويكمن التحدي في تأمين تنفيذ القواعد القائمة بالفعل.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن غالبية الدول ومنظمات إنسانية كثيرة تصعب عليها معرفة ماهية القواعد التي يجب تطبيقها في حال نزوح مواطنيها نزوحاً قسرياً، وما زال عدد كبير من النازحين في بلدانهم يعانون من ضياع حقوقهم وحرياتهم، وإهمال حكوماتهم لوضعهم الإنساني.

يقدر عدد النازحين داخل حدود بلدانهم نحو (26) مليوناً بسبب النزاعات المسلحة، ونحو ما يزيد من (50) مليوناً بسبب الكوارث الطبيعية؛ الأمر الذي دفع إلى ظهور المبادئ التوجيهية المستوحاة من قواعد القانونين (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني)، وهي إرشادات جمعت لتفسير القانون وتطبيقه خلال رحلة النزوح الداخلي وقد تضمنت نحو (30) مبدأ، أهمها:

- تأكيد حقوق وضمانات رئيسة، لها صلة مباشرة بحماية الأفراد في مواجهة النزوح القسري وحماية النازحين إبّان مدة النزوح وفي أثناء عودتهم أو إعادة دمجهم في المجتمع.

9- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

- حماية حقوق النساء والأطفال في ما يخصُّ تلقي النساء الرعاية الصحية، وتعليم الأطفال النازحين، وعدم تجنيدهم في النزاعات المسلحة.
- إلزام حكومات دول النازحين بضرورة تأمين عودتهم بتأمين بيئة آمنة وسليمة للعيش وضمان حصولهم على ممتلكاتهم ومعالجة جميع المشكلات القانونية التي نشأت نتيجة نزوحهم، كمشكلة الاستيلاء على منازلهم، وغيرها من الموضوعات الخاصّة بحقوق وحريات النازحين داخلياً.

إن ارتفاع عدد النازحين في جميع دول العالم بأسبابها المختلفة، وتزايد وعي المجتمع الدولي للمشكلات التي تعاني منها هذه الفئة المستضعفة أديا إلى السعي إلى إنشاء اتفاقات ومبادئ وتوجيهات خاصة بحماية حقوق النازحين داخلياً، لكن هذه الاتفاقات والمبادئ لا يمكن تطبيقها وعدّها إلزامية إلا في حال تبنيها من حكومات الدول ودمجها ضمن قواعدها الدستورية لتكسب صفة الإلزام القانوني.

> ”
> تُعرف الحماية القانونية بأنها جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على وفق مواد القوانين ذات العلاقة ونصوصها.
> “

تُعرف الحماية القانونية بأنها جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على وفق مواد القوانين ذات العلاقة ونصوصها؛ أي: قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين[10].

ويمكن النظر إلى الحماية على أنها: (هدف، ومسؤولية قانونية، ونشاط)[11]، فالحماية هدف يتطلب الاحترام الكامل والمتساوي لحق سائر الأفراد من دون تمييز، كما هو منصوص عليه في القانون الوطني والدولي. ولا تقتصر الحماية على الإبقاء على قيد الحياة والأمن البدني، بل تغطي سائر الحقوق بما فيها الحقوق المدنية والقانونية، كالحق في حرية التنقل، والحق في المشاركة السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التعلم والصحة.

10- سعد عزت السعدي، الحماية القانونية للنازحين داخلياً، جريدة الصباح، نشر بتأريخ 30/5/2017 الساعة 12 صباحاً،على الرابط الإلكتروني:
http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=138090

11- مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، مصدر سابق، ص: 7.

والحماية مسؤولية قانونية، تقع بنحوٍ رئيسٍ على عاتق الدولة ومؤسساتها. وتمتد هذه المسؤولية -في حالات الصراع المسلح- لتشمل سائر أطراف الصراع بموجب القانون الإنساني الدولي، بما فيها جماعات المعارضة المسلحة. وتؤدّي الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحقوق الإنسان دوراً مهماً كذلك، ولاسيما حينما تعجز الدول والسلطات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها الخاصّة بالحماية أو لا ترغب في ذلك.

والحماية نشاط؛ لأن الأمر يستوجب اتخاذ إجراءات معينة لضمان التمتع بالحقوق؛ وهناك ثلاثة أنواع من أنشطة الحماية التي يمكن القيام بها بنحو متزامن، هي:

- الاستجابة: لمنع انتهاكات الحقوق أو إيقافها.
- الإنصاف: ضمان تصحيح الانتهاكات، من طريق إتاحة الوصول إلى العدالة والتعويضات.
- بناء البيئة: لتعزيز احترام الحقوق وسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن الأشخاص النازحين داخلياً مؤهلون للحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بيدَ أن كثيراً من الحكومات والمنظمات الإنسانية، فضلاً عن النازحين أنفسهم يصعب عليهم التعرف على الضمانات المنطبقة عليهم وفي مواقف محددة، إذ كانت النية من وراء وضع المبادئ التوجيهية هو إعادة بيان المبادئ العامة للحماية بتفصيل أكثر، ومعالجة الأجزاء الغامضة والثغرات الموجودة في القانون؛ وبالتالي إعطاء إرشادٍ موثوقٍ لكل من يتعامل مع مشكلات النزوح الداخلي، وساعدت اللجنة الدولية في صياغة المبادئ التوجيهية وهي تدعم نشرها واستخدامها على المستوى التنفيذي، وقد تستخدم اللجنة من جانبها المبادئ التوجيهية حين تعاملها مع مشكلة لا يعالجها القانون الإنساني إلا ضمنياً أو لا ينطبق عليها[12].

12- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأشخاص النازحون داخلياً: ولاية ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 838، 2000، ص: 500-491، على الرابط الإلكتروني: www.icrc.

فالمبادئ التوجيهية ليست مسودة إعلان لحقوق النازحين داخلياً وليست دستوراً يتمتع بصفة الإلزام مع ذلك فهي انعكاس للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وهي مصممة إلى حد كبير لتوفير الإرشاد بشإن الطريقة التي ينبغي لها تفسير القانون وتطبيقه في أثناء مراحل النزوح (جميعها) وبمناشدة كل السلطات والفاعلين الدوليين لاحترام التزاماتهم بمقتضى القانون الدولي بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني فإن المبادئ تسعى أيضاً إلى منع الظروف التي قد تؤدي إلى النزوح في المستقبل وتفاديها[13].

وتحمل المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي صفةً إرشاديةً تجعلها خارطة طريق في غاية الأهمية، إلا أنها لا تُعَّد وثيقة قانونية ملزمة؛ فهي مستمدة من المعايير القانونية الدولية القائمة، وقُدمت بوصفها أداة حماية واسترشاد لا يمكن الاستغناء عنها لتوجيه عمل الدول والمنظمات الحكومية التي تقدم الحماية والمساعدة والخدمات الضرورية الأخرى للنازحين داخلياً وتسهيله؛ لذا فهي لا تحلّ محلّاً، أو تعدل القانون الدولي، أو الحقوق الممنوحة للأفراد بموجب القوانين الوطنية. وفي هذا السياق ينبغي التنبه للآتي:

1. عملت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية –منذ تأسيسها وبالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الشريكة (على سبيل المثال لا الحصر: منظمة الهجرة الدولية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) منذ العام 2004-2005 حتى الآن- على اعتماد المبادئ التوجيهية، والتّعرّف على مضامينها، وتدريب مجموعة من الموظفين على محتوياتها، وكيفية تطبيقها؛ لإدراك الحكومة العراقية بأهميتها من جانب، ومن جانب آخر لاستشعار الجهد الدولي في حينها بأن العراق سيتعرض لموجات نزوح سكاني نتيجة الحرب، وسقوط النظام، ولاضطراب الوضع الأمني.

. org

13- أسامة صبري محمد، "حماية النازحين داخلياً في النزاعات المسلحة"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان (2-1)، المجلد الثالث، حزيران – كانون الأول 2010، ص: 221.

2.إن الدستور العراقي والقوانين والتشريعات النافذة –فضلاً عن قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (21) لسنة –2009 تتوافق مع بنود المبادئ التوجيهية بشكلها العام.

3.صممت سياسة وزارة الهجرة وبرامجها وأنشطتها باسترشاد المبادئ التوجيهية.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي –كما ذكرنا آنفاً– يُعَّدان المصدرين الوحيدين لحقوق الأشخاص النازحين داخلياً، أما المبادئ التوجيهية فهي ليست مصدراً للقانون، وهي غير ملزمة في وضعها الحالي، ولكنها تعيد فقط تأكيد المعايير الملزمة، وتقدم الإرشاد بشأن كيفية تطبيق تلك المعايير على الاحتياجات المحددة للأشخاص النازحين داخلياً[14].

ونجد أن أفريقيا –نتيجة لكثرة النزاعات فيها– اتجهت إلى تشريعات وطنية ومعاهدات إقليمية لمعالجة تلك المسائل الخاصّة بالنزوح كالمعاهدة الخاصة بالنازحين داخلياً التي أعدتها منظمة الدول الأفريقية.

وتؤدّي القوانين الوطنية دوراً ابتدائياً في حماية النازحين داخلياً انطلاقاً من أن النازح داخلياً ما هو إلا أحد مواطني الدولة، لكنّ ذلك لا يمنع الدولة من أن تشرّع أو تعدل في قوانينها الوطنية للاستجابة لمتطلبات النزوح، وما يخلّفه من مشكلات قانونية. والدولة بذلك لا تخلق أشخاصاً لهم وضعية قانونية خاصة، بل تعمل على مواءمة التشريعات لتلك المتطلبات. ومن الأمثلة على ذلك: حق الملكية، وضمان احترام هذا الحق من المنطقة التي حصل فيها النزوح، وكذلك تعديل –أو تشريع– قانون يكفل ممارسة النازح داخلياً لحقوقه السياسية –كالمشاركة في الانتخابات في المنطقة التي نزح إليها–، وكذلك ضمان حق التعليم. ونجد أن أفريقيا –نتيجة لكثرة النزاعات فيها– اتجهت إلى تشريعات وطنية ومعاهدات إقليمية لمعالجة تلك المسائل الخاصّة بالنزوح كالمعاهدة الخاصة بالنازحين داخلياً التي أعدتها منظمة الدول الأفريقية[15].

14– للمزيد ينظر: روبرت. ك. جولدمان، تدوين القواعد الدولية المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 324، 1998،ص: 12.

15- Hand book for the protection of internally displaced persons, Global protection cluster working group,dec,2007,p: 27-46.

ويمنح القانون الدولي لحقوق الإنسان حمايةً مهمّةً للنازحين داخل بلدانهم، وهو يسري في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح على حد سواء، ويهدف القانون إلى منع النزوح، وكفالة الحقوق الأساسية للنازحين حال حدوثه. ويُعَدُّ الحظر المفروض على التعذيب أو العقوبة القاسية واللا إنسانية أو المهنية، والحق في التمتع بالممتلكات في سلام والتمتع بالسكن والحياة الأسرية ذا أهمية خاصة لمنع النزوح. وإن الحق في السلامة الشخصية وتوافر الغذاء والتعليم والعمل، من شانه أن يقدم حماية جوهرية في أثناء النزوح، فضلاً عن صلته أيضاً بالعودة لموطن الأصل أو الاستقرار في المجتمع المضيف، التي تعد من الحلول الدائمة لظاهرة النزوح.

تتوافق المواد الدستورية الواردة في الدستور العراقي[16] مع النظرة الدولية بشأن النزوح الداخلي، إذ تشير المادة رقم (44) فقرة أولاً إلى الآتي: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه. وتنص الفقرة ثانياً على الآتي: لا يجوز نفي العراقي أو إبعاده أو حرمانه من العودة إلى الوطن.

> يمنح القانون الدولي لحقوق الإنسان حمايةً مهمّةً للنازحين داخل بلدانهم، وهو يسري في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح على حد سواء.

وتساوقاً مع الإطار القانوني الوطني الذي جرى التطرق إليه آنفاً، فإن منح حق العودة، أو التوطين، أو استقرار العوائل النازحة مع المجتمع المضيف، وتذليل الصعاب أمامها لتسهيل حدوثه، يُعَدُّ ضرورةً اجتماعيةً وإنسانيةً ملحةً.

وتشير المادة (2) من قانون وزارة الهجرة العراقية رقم (21) لسنة 2009 إلى أن الوزارة «تهدف إلى رعاية المشمولين (بقانونها)، ومساعدتهم، وتقديم الخدمات المطلوبة لهم في مختلف المجالات، والسعي إلى تأمين الحلول لمعالجة أوضاعهم على وفق القانون»، إذ عرَّفَ القانون في المادة نفسها وضمن الفقرات من أولاً وحتى سابعاً فئات عناية الوزارة والمشمولين بقوانينها، وهم: (النازحون داخلياً، والمرحلون، والعائدون من خارج الوطن أو من النزوح الداخلي، والعراقيون اللاجئون، وطالبو اللجوء في الخارج، واللاجئون

16- للمزيد ينظر: دستور جمهورية العراق، لسنة 2005.

الفلسطينيون في العراق، واللاجئون في العراق من جنسيات أخرى).

يلاحظ على ترتيب ورود فئات العناية المشمولين بالقانون في المادة المذكورة آنفاً مدى الاهتمام بفئة النازحين، إذ وردت على أنها فئةٌ أولى في تسلسل الفئات، وورد ذكرها أيضاً ضمن فئة العائدين. وهذا يدلُّ على أهمية الظاهرة والوعي بخطورتها من جانب، ومن جانب آخر يوضح مدى اهتمام وزارة الهجرة وتأكيدها على معالجتها والتخفيف من آثارها.

وتؤكد المادة (3) الفقرة الثانية على «السعي لتحسين أوضاعها؛ أي: الفئات المنصوص عليها في المادة (2) للوصول إلى حدٍ أدنى كأساس يتم تحديده بناءً على معايير واضحة ومحددة في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية مع الأخذ بالحسبان المصلحة الوطنية والاعتبارات الداخلية»[17].

> يلاحظ على ترتيب ورود فئات العناية المشمولين بالقانون في المادة المذكورة آنفاً مدى الاهتمام بفئة النازحين، إذ وردت على أنها فئةٌ أولى في تسلسل الفئات، وورد ذكرها أيضاً ضمن فئة العائدين.

وتكشف مضامين المادة المذكورة أن قانون وزارة الهجرة قد ألزم الوزارة بالمبادئ التوجيهية، والمواثيق، والأعراف الدولية ولم يبقيها مجرد مبادئ إرشادية على وفق روية الخبراء في الأمم المتحدة؛ وهذا يتضمن –وبمقدار وافٍ– جدية الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الهجرة بالتعاطي مع الفئات المشمولة بقانونها على وفق الأطر الدولية والمعايير العلمية الحديثة. ويتضمن مدى تعاطي الوزارة مع المبادئ التوجيهية والعمل بها؛ مما جعلها تنزلها منزل القانون الملزم.

وعلى الرغم من توافق الدستور العراقي والقوانين الوطنية وبرامج عمل الحكومة ومؤسساتها مع القوانين الدولية والمبادئ التوجيهية، إلا أن الملاحظ في الواقع العراقي وجود مفارقات تمثل خرقاً سافراً للحماية القانونية للنازحين وتقييداً لحرية التنقل وحماية الأشخاص والممتلكات، نذكر منها –على سبيل المثال لا الحصر–: امتناع محافظة كركوك وعدم سماحها بدخول النازحين الفارين من مناطق الصراع مع داعش في صلاح

17– للمزيد ينظر: قانون وزارة الهجرة والمهجرين العراقي رقم (21) لسنة 2009، على الموقع الرسمي للوزارة.

الدين في العام 2014؛ مما أدّى إلى تجمع العوائل عند المداخل الرئيسة للمحافظة والبقاء في العراء لأسابيع حتى جرى التفاوض مع المحافظ وحسم الموضوع، وكذلك الحال في كربلاء وإن بشكلٍ أقل، إذ جرى في حينها التحقّق من العوائل النازحة قبل دخولها؛ مما عرضها للانتظار الطويل. وعلى صعيد العودة فيلاحظ أن أجزاءً كبيرة من محافظة ديالى جرى تحريرها من قبضة الجماعات المسلحة. ومع ذلك لم تسمح بعض القوات الأمنية الموجودة في تلك المناطق (والمتمثلة بقوات البيشمركة) بعودة النازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية في خانقين وبعض القصبات والقرى الأخرى.

وتكشف الأمثلة المذكورة آنفاً مدى الخلل الكامن في الجانب التنفيذي والجهد التنسيقي بين المؤسسات التنفيذية المتعددة لمختلف مفاصل الدولة العراقية، إذ على الرغم من وضوح التشريعات والقوانين بشأن حرية التنقل والإقامة والحماية من المخاطر إلا أن التعاطي الميداني مع النازحين قد يشوبه بعض المعرقلات أو الخطوات التي أقل ما تبدو عليه بأنها مخالفة للقانون أو معطلة له، ومرجع ذلك ناشئ من ضرورات أمنية وليس تأصيلية نابعة من رؤى ثابتة واستراتيجية، وإنما مجرد إجراءات تكتيكية عابرة، لكن ينبغي الوقوف عندها ومعالجتها.

> ”على صعيد العودة فيلاحظ أن أجزاءً كبيرة من محافظة ديالى جرى تحريرها من قبضة الجماعات المسلحة. ومع ذلك لم تسمح بعض القوات الأمنية الموجودة في تلك المناطق (والمتمثلة بقوات البيشمركة) بعودة النازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية.“

من جانب آخر –وفي السياق نفسه– فإن مشكلات البطالة، والفقر، والسكن، والماء، والكهرباء، والصحة هي مشكلات وطنية يعاني من جرائها فئات وشرائح كبيرة من المجتمع العراقي؛ نتيجة تراكم الحروب والحصار والدمار الذي لحق بالبنى التحتية والاقتصاد الوطني، وإن حلها، ومعالجتها يتطلبان جهداً وطنياً ودعماً دولياً ووقتاً كافياً لتخطيها، وإن النازحين والعائدين يعانون الظروف نفسها وربما أنكى بوصفهم جزءاً من المجتمع العراقي؛ مما يتطلب تمييزهم تميزاً إيجابياً عبر شمولهم ببرامج خاصة للتخفيف من معاناتهم ورفع الحيف عنهم.

المسؤولية الوطنية في حالات النزوح الداخلي:

فضلاً عن ضمان حماية الحقوق على وفق القانون الدولي، فإن المسؤولية الوطنية في حالات النزوح الداخلي تستلزم ما يأتي[18]:

1. منع النزوح وتقليل آثاره الضارة إلى الحد الأدنى.
2. زيادة الوعي الوطني بالمشكلة.
3. جمع البيانات عن عدد النازحين داخلياً وعن حالتهم.
4. دعم التدريب على حقوق النازحين داخلياً.
5. وضع إطار قانوني يدعم حقوق النازحين داخلياً.
6. وضع سياسة وطنية للنزوح الداخلي.
7. تعيين مركز تنسيق مؤسسي للنازحين داخلياً.
8. تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواجهة النزوح الداخلي.
9. ضمان مشاركة النازحين داخلياً في صنع القرار.
10. دعم الحلول الدائمة (العودة الطوعية، والاستقرار في المجتمعات المضيفة، والتوطين في مكان ثالث).
11. تخصيص موارد كافية لمواجهة النزوح الداخلي.
12. التعاون مع المجتمع الدولي في حال لم تكن القدرة الوطنية كافية.

ولفحص معايير المسؤولية الوطنية الخاصّة بحالات النزوح في العراق، وللتعرف

18- مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، المصدر السابق، ص: 10.

على أبرز الاجراءات المتبعة لتحقيق الحماية القانونية للنازحين داخلياً سنعرض نماذج واقعية لأبرز الأنشطة والبرامج التي قدمتها الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الهجرة الاتحادية؛ للتعرف على مدى اعتماد العراق لتنفيذ تلك المعايير وتطبيقها، التي يمكننا إجمالها على النحو الآتي[19]:

1. تسجيل حالات نزوح العوائل وتوثيقها في قاعدة بيانات خاصة لضمان حقوقهم القانونية.
2. إعداد تعليمات خاصة بمعالجة الحالات الطارئة للنازحين.
3. إجراء زيارات ميدانية لمخيمات النازحين للتوعية والتثقيف، وإعداد تقارير دورية بشأن أبرز المشكلات القانونية التي تتطلب تدخلاً لحلها.
4. دراسة موضوع انضمام العراق إلى دستور المنظمة الدولية للهجرة ومتابعته.
5. تقديم استشارات قانونية وبيان رأي للحالات النادرة أو الشاذة الخاصة بالنازحين، فضلاً عن معالجة الحالات الخاصة. وقد جاءت في السنوات (2014–2018) على النحو الآتي:

- في عام 2014 بلغ عدد الكتب الصادرة بشأن بيان الرأي 698 كتاباً.
- في عام 2015 بلغ عدد الكتب الصادرة بشأن بيان الرأي 1600 كتاب.
- في عام 2016 بلغ عدد الكتب الصادرة بشأن بيان الرأي 1640 كتاباً.
- في عام 2017 بلغ عدد الكتب الصادرة بشأن بيان الرأي 1900 كتاب.
- في عام 2018 (وحتى شهر تشرين الأول) بلغ عدد الكتب 1410 كتب.

19- وزارة الهجرة والمهجرين، نشاطات وإنجازات الوزارة للأعوام (2014-2018)، إصدارات الدائرة القانونية، تشرين الأول 2018.

6. إصدار تعليمات وضوابط تنظم عملية النزوح وتسهل إدارتها، ومن أبرزها ما يأتي:

- إصدار تعليمات آلية تسجيل النزوح الطارئ لأحداث عام 2014.
- إصدار إعمام إلى دوائر وزارة الهجرة والمهجرين بشأن المناطق المشمولة بالعمليات العسكرية (في حينها).
- إصدار تعليمات بشأن فتح باب التسجيل للعوائل التي نزحت وعادت من النزوح في أعوام سابقة من دون شمولهم بالمنح المالية.
- إصدار تعليمات عن دور وزارة الهجرة والمهجرين في تقديم المساعدات لعام 2015.
- إصدار تعديلات عن تعليمات النزوح الطارئ.
- إصدار تعليمات لتنظيم العودة من النزوح الطارئ إلى مناطق الأصل.
- إصدار ضوابط منحة العوائل النازحة لحالة تعدد الزوجات.
- إصدار ورقة تتضمن توضيحات وشروحاً بشأن تعليمات وزارة الهجرة والمهجرين الخاصّة بالنزوح.
- إصدار تعليمات بشأن نازحي أحداث عام 2014 لمجموعة نازحين لم يتسنَ لهم التسجيل.
- إصدار إعمام خاصّ بحالة الولادات في أثناء النزوح.
- إجراء العديد من الاجتماعات لمناقشة بعض التعليمات والمشكلات التي تطرأ على آلية التسجيل، وتوزيع المنح مع الجهات المعنية.
- إصدار اعمام إلى الوزارات كافة بشأن آلية احتساب مدة صرف الرواتب للموظف النازح.

- تنسيق وزارة الهجرة والمهجرين مع المنظمات الدولية والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ومجلس الدولة في أي شأن له علاقة بتنظيم مذكرات تفاهم لتقديم الخدمات اللازمة للنازحين.

7. إن من أمثلة الحماية القانونية للنازحين هو تصدي وزارة الهجرة لمنع إيقاف وزارة المالية، وهيئة التقاعد، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لرواتب الرعاية الاجتماعية، أو الرواتب التقاعدية للنازحين الذين لديهم (بطاقة كي كارد الخاصة بالنازحين)، وأخرى تقاعدية، أو للرعاية الاجتماعية لوجود تشابه في البصمات. إذ قامت الدائرة القانونية في وزارة الهجرة بمخاطبة وزارة المالية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بكتاب تضمن توضيح أن المنح المالية المقدمة من وزارة الهجرة إلى النازحين هي ليست رواتب وإنما هدية معطاة من قبل الحكومة العراقية لمواجهة الظرف الطارئ؛ لذا ينبغي صرف رواتبهم.

8. إعداد دورات توعوية وتدريبية لموظفي فروع وزارة الهجرة في المحافظات بشأن الحماية القانونية، وتعليمات الوزارة الخاصّة بالنزوح وضوابطها وكيفية تطبيقها.

9. إقامة ندوة قانونية في يوم إثنين من كل أسبوع (لمعالجة المشكلات القانونية الخاصة بالنازحين، أو للإجابة عن الاستفسارات، ولتوضيح التعليمات والضوابط) لموظفي مقرّ وزارة الهجرة.

الآثار السلبية للنزوح الداخلي في العراق

خَلَّفَتْ ظاهرة النزوح آثاراً متنوعة ومتباينة على مستوى الفرد والعائلة، فضلاً عن المجتمع ومؤسسات الدولة بشكلها العام، ولغرض التوقف عند تلك الآثار وتحديدها يمكننا إجمال أبرزها على النحو الآتي:

1) أدّى النزوح الداخلي إلى تغيّر حجم السكان على مستوى المحافظات، أو داخل

المحافظة الواحدة، إذ يزداد سكان المناطق الآمنة، ويقلّ سكان المناطق المتوترة وغير المستقرة أمنياً.

2) أدّى النزوح إلى زيادة النمو الحضري –غير الطبيعي وغير المخطط– في مراكز المدن –بالسكن وليس السلوك–؛ مما تسبب بإظهار حالةٍ من عدم التوازن أربكت الحكومة ومؤسساتها التنموية في تنفيذ البرامج، والخطط لمشاريع التنمية، وإعادة الاعمار.

3) تؤكد إحدى الدراسات[20] التي أُجريت في العراق أن النزوح الداخلي مِثَلُ عملية إعادة توزيع للعوائل النازحة بحسب الانتماءات الدينية–المذهبية والعشائرية والقومية، بمعنى: أن النزوح الداخلي ساعد وبنحو ملحوظ في إظهار تجمعات سكانية ذات انتماءات (مذهبية، وعشائرية، وقومية متجانسة)، أي ظهور كانتونات إثنية، وتسمى مثل تلك الظاهرة في الدراسات السوسيولوجية بـ «التمركز الإثني»، أو «انغلاق الجماعات الإثنية»، ويسير التمركز الإثني جنباً إلى جنب مع انغلاق الجماعة الذي يُشير إلى محافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين، وذلك بطبيعة الحال سيقلّل من فرص التعايش السلمي، ويزيد من حظوظ الانقسام والتوتر والصراع.

> تؤكد إحدى الدراسات التي أُجريت في العراق أن النزوح الداخلي مِثَلُ عملية إعادة توزيع للعوائل النازحة بحسب الانتماءات الدينية–المذهبية والعشائرية والقومية.

4) نتيجة لظهور مناطق ذات تمركز إثني –وبحسب ما جرى وصفه في النقطة السابقة– صاحب تلك الظاهرة بروز ظاهرة أخرى تمثلت بانتشار أسواق ضمن حدود المحلات والأحياء، تحتوي على سلع وخدمات متنوعة هدفها تحقيق اكتفاء ذاتي (داخلي) للحي أو المحلة؛ مما ساعد ساكنيها على عدم الاضطرار للتنقل من مكان إلى آخر لتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتباينة، تلك الظاهرة حدَّت من التمايز والتخصص في الأسواق التي كانت تشهدها مدن العراق فيما سبق، وحجّمت من

20– للمزيد ينظر: أحمد قاسم مفتن، سوسيولوجيا النزوح: مقاربة لثنائية الطائفة والعشيرة في العراق، بغداد– وزارة الثقافة العراقية، دار الشؤون الثقافية، 2016، ص: 156-15.

فرص الاحتكاك السلمي، وقللت مقدار التفاعل والتبادل بين الجماعات السكانية المتباينة؛ وذلك بطبيعة الحال سيقلل من حظوظ التماسك الاجتماعي.

5) انتشار ظاهرة السكن العشوائي (غير النظامي)، فضلاً عن تنامي ظاهرة التجاوز على الأملاك العامة (أراضي أو بنايات) واستثمارها من قبل بعض العوائل النازحة لأغراض السكن، وهو أمرٌ أدّى إلى الإخلال بالتخطيط العمراني للمدن، وأظهر تشوهات في تركيبتها العمرانية الحضرية والتنموية قدر تعلُّق الأمر بالبرامج والمشاريع الخاصّة بالسكن، وتخطيط المدن، واستثمار الأراضي لصالح المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

6) ضاعفَ تراكم النازحين في بؤر معينة في مراكز المدن من الطلب على الخدمات والمرافق العامة (ماء، وكهرباء، وطرق، ومدارس، ومستشفيات، وغيرها) التي لا تكفي بطبيعتها حجم الطلب للسكان الأصليين، فضلاً عن قدمها وتآكلها؛ نتيجة لعدم الصيانة، وانتهاء عمرها الافتراضي؛ مما ضاعف من حجم المشكلات، وزاد في تقييدها.

7) أدّى تغيير محل السكن المفاجئ وغير المخطط إلى ترك أغلب العاملين في القطاع الخاص من أصحاب المهن والحرف لأعمالهم التي ألفوها؛ مما ضاعف من انتشار ظواهر البطالة، والتسوّل، والسرقة، والاختطاف.

8) زيادة الطلب على السكن في بعض المناطق ذات النزوح المرتفع (أي المستقطبة للنازحين)؛ مما أثر على ارتفاع أسعار بدلات الإيجار فيها.

9) أُرغم عددٌ ليس بالقليل من الفلاحين على ترك أراضيهم وهجر بساتينهم؛ مما عرضها للتلف والتخريب، ولاسيما في بعض القرى والأرياف غير المستقرة أمنياً، أو تلك التي خضعت لتهديدات الجماعات المسلحة وابتزازها؛ مما نتج عنه ضررٌ بالغ الأثر في القطاع الزراعي بنحوٍ خاص، والاقتصاد الوطني بنحوٍ عام.

10) عزز النزوح من الضغوط الواقعة على العوائل النازحة فيما يخصّ فرص تعليم أبنائهم؛ نتيجة للفقر، والبطالة وفقدان الوثائق؛ مما زاد في عدد المتسربين من مقاعد الدراسة. ورافقت ذلك مجموعة من الظواهر السلبية من قبيل: عمالة الأطفال، وجنوح الأحداث، وتزايد أعداد أطفال في وضعية الشارع (الأطفال المشردون).

التوصيات والمقترحات:

تأسيساً على ما ذُكِر يمكننا أن نفضي إلى عددٍ من التوصيات الخاصة بالمجالين التشريعي والتنفيذي، وقد جاءت على النحو الآتي:

أولاً: التوصيات الخاصة بالنازحين والعائدين في الجانب التشريعي:

- **التشريع القانوني الموحد:**

تعديل قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم 21 لسنة 2009 بما يجعله إطاراً قانونياً مناسباً وشاملاً لحل مشكلات النزوح، ومعالجة آثاره، وتعويض المتضررين منه على وفق المعايير الدولية، وبما يلزم المؤسسات المختلفة (صحية، وتربوية، وأمنية، وثقافية، وغيرها) كلاً بحسب اختصاصه في تنفيذ الجانب الخاص به، وبيان الحقوق التي تتمتع بها فئات عناية وزارة الهجرة والمهجرين تفصيلياً لكل فئة، على أن يجري تشكيل لجنة عنقودية برئاسة وزارة الهجرة والمهجرين وعضوية الوزارات ذات العلاقة للتنسيق بشأن آليات العمل والتنفيذ.

- **القوانين الساندة:**

أ- إجراء ما ينبغي من تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب، وقانون العمل والشؤون الاجتماعية بما يؤمن القضاء على الإرهاب، وتوفير فرص العمل، وضمان الحقوق كافة لفئات العناية وبما يؤمن الإيفاء بها من قبل الوزارات قاطبةً، كلٍّ بحسب اختصاصه.

ب- تعديل قانون تعويض المتضررين من جراء العمليات العسكرية والإرهابية رقم 20 لسنة 2010؛ مما يسمح للمتضررين بترويج المعاملات من دون اشتراط تقديمها في منطقة تحقق الضرر أو الحادث المسبب للضرر؛ لصعوبة مراجعة الدوائر في المناطق التي شهدت عمليات نزوح، مع إفراد مواد تشمل بأحكامها تعويض النازحين والعائدين عن الأضرار سواء عن أموالهم المنقولة أو غير المنقولة.

ج- ضرورة تعديل قانون إيجار العقار بإفراد مادة خاصّة بالعوائل النازحة التي اضطرت إلى تأجير دورهم بمبالغ زهيدة، وهم غير قادرين على العودة إلى منازلهم؛ بسبب الحماية التي يوافرها القانون للمستأجر.

- تعديل قانون التعويضات رقم (28) لسنة 1991 والمعدل بالقانون رقم (27) لسنة 2000 وتبديل تسميته بـ (قانون تعويض المتضررين من جراء الكوارث الطبيعية والإنسانية)، إذ كانت التعويضات بموجبه تقع على عاتق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتمويله من منحة الدولة، فضلاً عن عوائد اليانصيب التي تصدرها الوزارة، وقد أوقف العمل به بعد تجميد رصيده من قبل وزارة المالية- مصرف الرافدين بعد 2003/4/9؛ نتيجة تجميد أرصدة التمويل الذاتي لدوائر الدولة، وقد أيدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مؤخراً العمل بهذا القانون بإعداد تعليمات جديدة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للاستفادة منه من قبل المتضررين جراء الكوارث.

- زيادة أعداد المشمولين من فئة المتضررين من الكوارث، مثل: النازحين، أو من العاطلين عن العمل بالقروض الصغيرة المدرة للدخل التي لا تزيد عن (20) مليون دينار ومن دون فوائد لمساعدتهم على فتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل نتيجة سريان قانون دعم هذه المشاريع رقم (10) لسنة 2012، إذ أصدرت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعليماتٍ لتسهيل تنفيذ أحكام القانون.

- إنشاء مرصد مدني عراقي لمراقبة ما ينفّذ من التشريعات القانونية والسياسات الحكومية، ومدى التزام مؤسسات الدولة تجاه النازحين والعائدين، ولاسيما في مجال العودة، والاندماج، والتعويض، وإعادة الاعمار.

ثانياً: التوصيات الخاصة بالنازحين والعائدين في المجال التنفيذي (السياسات):

1. **إتاحة المعلومات للمستفيدين:** من طريق استخدام موقع وزارة الهجرة والمهجرين لإتاحة المعلومات الكافية وتوفيرها للنازحين والعائدين التي تمكنهم من اتخاذ قرار العودة أو الاستقرار في مجتمعاتهم المضيفة أو التوطين في مكان آخر، ليصبحوا على علم ودراية بمستوى التقدم المحرز في المجال الأمني، والتعويضات المناسبة والكافية لجبر الضرر الذي لحق بهم، وحل المشكلات السكنية، ونزاعات الملكية العقارية، وغيرها من المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

2. **متابعة تنفيذ القرارات:** تشكيل لجان برئاسة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمتابعة إجراءات الحكومة في وضع السياسات والخطط الأمنية والقرارات والبرامج كافّة التي تكون كافية لتوفير الأمن والخدمات الضرورية؛ لتشجيع النازحين على العودة إلى مناطق الأصل.

3. **السلامة البدنية:** اتخاذ الحكومة الإجراءات التي تؤدّي إلى ضمان حق النازحين في السلامة البدنية والحرية وعدم تعريضهم للاضطهاد والملاحقة أو الاحتجاز من دون وجه حق ومن دون مسوغ قانوني.

4. **الحق في العمل:** تخصيص نسبة من الدرجات الوظيفية ضمن الموازنة السنوية للنازحين والعائدين لتامين أوضاعهم الاقتصادية، وتوفير فرص عمل مناسبة تؤمن لهم الدخل والمستوى المعيشي اللائق.

5. **المشاركة في صنع القرار:** عقد ورش عمل وندوات من قبل مجالس المحافظات،

ووزارة الهجرة يشارك فيها النازحون والعائدون، واختيار ممثلين عنهم في تشكيل اللجان الحكومية الخاصة بشؤونهم لإشراكهم في إدارة الشؤون العامة وإعطائهم الحق في المشاركة بصنع القرار والاختيار السياسي.

6. **الإعانة الاجتماعية:** شمول العوائل ذات الدخول الواطئة والمنخفضة من النازحين داخلياً بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولاسيما الذين اختاروا التوطين الجديد أو الذين ما زالوا يدفعون بدلات الإيجار من طريق إحصائية دقيقة لتلك العوائل يتم تحديثها شهرياً، ولاسيما أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى منازلهم في مناطق الأصل.

7. **حماية الأطفال:** تشكيل لجان مشتركة لوضع سياسات وحلول لمشكلات الأطفال العراقيين المنفصلين عن ذويهم أو الذين فقدوا ذويهم من جراء العمليات الإرهابية أو الحرب على داعش، بالتنسيق بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، والهجرة والمهجرين، وحقوق الإنسان.

8. **حماية الفئات الهشة:** الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة بالتنسيق بين وزارتي الهجرة والصحة، والمنظمات الدولية؛ لتوفير احتياجاتهم التي تمكنهم من ممارسة حياتهم أسوة بالأشخاص الاعتياديين الذين لا يعانون من الإعاقة، ولاسيما على مستوى توفير المستلزمات الطبية كالكراسي المتحركة أو الثابتة أو الأطراف الصناعية، فضلاً عن مراعاة خصوصيتهم عند بناء المساكن، والدوائر، وغيرها من الأبنية لجعلها موائمة لوضعهم.

9. الإسراع بإعادة الموظفين النازحين إلى وظائفهم التي تركوها وصرف رواتبهم ومستحقاتهم استناداً إلى القانون رقم 20 لسنة 2009 قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية.

10. **إنشاء هيئة للطوارئ الوطنية:** رفع درجة الأولوية والاهتمام (بتشريع «قانون

هيئة للطوارئ الوطنية» كآلية دائمة لمواجهة الكوارث وإدارة الأزمات)، كما ورد في (خطة العمل التفصيلية) تسلسل (15) صفحة (46) (من الخطة الوطنية لحقوق الانسان في العراق) التي قدمتها وزارة «حقوق الإنسان» واعتمدها مجلس الوزراء.

الهوامش:

1. مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، دليل إرشادي عن حماية النازحين داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار 2010.

2. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي)، على الموقع الإلكتروني: www.internal-displacement.org سوزان فوريز مارتن، كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ترجمة تميم أبو دقة، (معهد بروكنجز – مشروع النزوح الداخلي – 2005).

3. والتر كالين، المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، على الموقع الإلكتروني:

www.asil.org/pdfs/study_32.pdf

4. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً، (بلا– دار النخيل للنشر والطباعة، 2004).

5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأشخاص النازحون داخلياً: ولاية ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 838، 2000، ص: 491-500، على الرابط الإلكتروني: WWW.ICRC.ORG أسامة صبري محمد، «حماية النازحين داخلياً في النزاعات المسلحة»، مجلة القادسية للقانون والعلوم

السياسية، العددان (2-1)، المجلد الثالث، حزيران – كانون الأول 2010.

6. روبرت. ك. جولدمان، تدوين القواعد الدولية المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 324، 1998.

7. Hand book for the protection of internally displaced persons, Global protection cluster working group,dec,2007.

8. دستور جمهورية العراق، لسنة 2005.

9. قانون وزارة الهجرة والمهجرين العراقي رقم (21) لسنة 2009، على الموقع الرسمي للوزارة.

10. سعد عزت السعدي، الحماية القانونية للنازحين داخلياً، جريدة الصباح، نشر بتأريخ 30/5/2017 الساعة 12 صباحاً، على الرابط الإلكتروني:

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=138090

11. غيداء جمال، النازحون، هل تكفيهم الحماية القانونية؟، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، نشر في جريدة الحياة بتأريخ 18/11/2017، على الرابط الإلكتروني: http://www.alhayat.com/article/847270

12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، الحماية القانونية للنازحين داخل بلدانهم، نشر بتأريخ 30/8/2002، على الرابط الإلكتروني:

https//:www.icrc.org/ara/resources/documents/misc5/lvgz4.htm

13. وزارة الهجرة والمهجرين، نشاطات وانجازات الوزارة للأعوام (2014-2018)، إصدارات الدائرة القانونية، تشرين الأول 2018.

14. أحمد قاسم مفتن، سوسيولوجيا النزوح: مقاربة لثنائية الطائفة والعشيرة في العراق، بغداد-وزارة الثقافة العراقية، دار الشؤون الثقافية، 2016.

الاستدلال الموضوعي لمنهجية تحليل الخطاب الإعلامي

م.د وداد نجم عبود الدوغجي*

المستخلص

يقف ذوو التحليل الكمي بمواجهة ضد ذوي تحليل الخطاب بشأن درجة تمتعه بالموضوعية، أي درجة التحقق من عنصري (الصدق، والثبات)، وإشكالية عده منهجاً أم أسلوباً، وأدواته التي لم تتضح إلا مؤخراً، وطرق بناء نتائجه ومستوى تعميمها التي تختلف عن مستوى تعميم البحوث الكمية؛ لكن هذا النمط من البحوث لاقى معارضة؛ نتيجة الفهم الخاطئ والسائد، فالمغالاة في اتباع الأسلوب الكمي وجهت الباحثين للاتجاه إلى الأسلوب الكيفي –منه تحليل الخطاب– متجاوزين الانتقادات بالبحث والتحليل والتمحيص في الخطوات المنهجية المتبعة؛ وهو الأمر الذي سنناقشه في مشكلة الدراسة التي تتضمن البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما المقاربات المنهجية لتحليل الخطاب؟ ما مفهوم تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية؟ ما الأسس العلمية (الأنسقة المنهجية) التي يمكن بها تصنيف تحليل الخطاب ضمن أطر المناهج الإعلامية، أو الأساليب العلمية المتبعة في البحث الإعلامي؟ كيف يمكن تحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب بوجود التفسيرات الذاتية؟ ما مستويات أدوات التحليل المستعملة لتحليل الخطاب؟ كيف تُبنى نتائجه؟

وقد استخدمت الباحثة المنهج «المسحي» بشقهِ الوصفي، الذي يهدف الى وصف الظاهرة المبحوثة. وينتمي هذا البحث إلى نوع البحوث «الوصفية» التي تهدف إلى وصف المضمون الظاهرة الاتصالية، وهو من أكثر أنواع البحوث شيوعاً في الدراسات الإعلامية.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت بتشخيص أن سبب الاختلاف في تصنيف تحليل الخطاب منهجاً أم أسلوباً راجع لاختلاف الباحثين فيما بينهم؛ إذ سنجد كل باحث من الباحثين قد حدّها بمفهوم متفق مع مستويات التحليل التي

* كلية الإسراء الجامعة.

يتعامل بها من جهة؛ ومناهج البحث التي ارتكز إليها من جهة أخرى، فالباحث الذي يرتكز إلى المنهج الكمي مثلاً سيكون مفهومه لتحليل الخطاب مختلفاً عن الذي يرتكز إلى المنهج الكيفي وهكذا، ويقوم الأساس النظري الذي استيق من العلوم المجاورة على تحليل عنوان الخطاب ومحاوره، وقائل الخطاب، وزمان الخطاب ومكانه، وموضوع الخطاب. أما بشأن التحليل الضمني للخطاب فهو يتضمن عدة مستويات، منها: المستوى التأويلي، والتوليدي، والدلالة، والسياق الداخلي، والخارجي.

وتوصل البحث أيضاً إلى أن مفهوم الموضوعية في تحليل الخطاب تعتمد على تحديد المشكلة أو الموضوع الذي يرغب الباحث بدراسته وتحديد المتغيرات بنحو يغطي موضوع الدراسة؛ وذلك باعتماد منهجية علمية دقيقة واستخدام أساليب تحليلية واضح ، ولتحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب يحدّد الباحث المشكلة والمتغيّرات، ويصمم أداة الدراسة وجمع المعلومات باستخدام الأدوات المناسبة سواء الاستبيان أو الملاحظة أو القياس أو غيرها من أدوات البحث العلمي، وبعدها يراجع الطالب هذه البيانات ويحللها ويفسرها بموضوعية وحيادية وموثوقية.

Abstract

The authors of the quantitative analysis stand against the impact of the analysis of the discourse on the degree of objectivity, the degree of verification of the elements of honesty and persistence, and the problem of several method or method, and tools that have not been clear only recently, and methods of building the results and the level of circulation that differ from the level of quantitative research, The study of the opposition to the result of misconception and widespread, excessive in the use of quantitative method directed researchers to the trend to the qualitative method of analysis of the discourse, bypassing the criticism research and analysis and scrutiny in the methodological steps followed, which we will discuss in the problem of research, To answer the following questions, namely: methodology for the analysis of discourse? What is the concept of speech analysis in media studies? What are the scientific foundations (methodological coordination) which can

be classified as discourse analysis within the framework of the media curriculum, or the scientific methods used in media research? How can objectivity be achieved in discourse analysis by the existence of self-interpretations? What levels of analysis tools are used to analyze speech? How are its built results?

The researcher used the method "survey" descriptive section, which aims to describe the phenomenon investigated. This research belongs to the type of research "descriptive", which aims to describe the phenomenon of communicative phenomenon, one of the most common types of research in media studies.

مقدمة

ارتبط تطور بحوث الإعلام في العشرينيات من القرن الماضي بالمدرستين التحليلية الوضعية والسلوكية، وأخذت الكثير من أساسيات تلك البحوث من حيث بناؤها المنهجي والإجرائي وأطرها النظرية والعملية، وفي هذا الإطار اتجهت باتت بحوث الإعلام تركز في دراستها على تأثير وسائل الإعلام في الجمهور اعتماداً على ما يعرف بدراسات الجمهور ودراسات المضمون الاتصالي الظاهر، وأهملت إلى حد كبير دراسة المضمون الكامن التي يفترض أنه يحدث التأثير المطلوب أو المرغوب من وجهة نظر المرسل.

"إذ يستلزم من الباحثين جميعهم مراعاة التقاليد والقواعد العلمية، والالتزام بالقوانين، والمعايير المنهجية التي تتضح من المساهمات النظرية والتطبيقية في مجال البحث الإعلامي."

وقد اختفت –أو غُيّبت– الدراسات ذات النوعية التي تهدف لدراسة المضامين الاتصالية الرمزية غير اللفظية، واتهمت بالتحيّز والبعد عن الموضوعية، فضلاً عن عدم امتلاك الخبرة اللازمة على استخدام أسلوبي الاستقراء والاستنباط في استخدام التحليل في البحوث النوعية، ومنها تحليل الخطاب الإعلامي، الذي ظهر نتيجة اتجاه الخبراء إلى اتباع الحدس والاستبصار والاستقراء في فهم الظواهر الاعلامية بصورة كامنة.

الإطار المنهجي للبحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بوجود قدر من الغموض المفاهيمي والاضطراب النظري بشأن تحليل الخطاب واستخداماته، إذ يستلزم من الباحثين جميعهم مراعاة التقاليد والقواعد العلمية، والالتزام بالقوانين، والمعايير المنهجية التي تتضح من المساهمات النظرية والتطبيقية في مجال البحث الإعلامي، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث المتمثلة

بوجود غموض حول المقاربات المنهجية لتحليل الخطاب بعده أحد الاتجاهات الحديثة المعاصرة في بحوث الإعلام، وقد اختصّ ذلك الغموض بالإجابة عن التساؤل الرئيس المتضمن: ما المقاربات المنهجية لتحليل الخطاب؟ وقد تفرع عن التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

1. ما مفهوم تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية؟
2. ما الأسس العلمية (الأنسقة المنهجية) التي يمكن تصنيف تحليل الخطاب ضمن أطر المناهج الإعلامية، أو الأساليب العلمية المتبعة في البحث الإعلامي؟
3. كيف يمكن تحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب بوجود التفسيرات الذاتية؟
4. ما مستويات أدوات التحليل المستعملة لتحليل الخطابات الإعلامية؟
5. كيف يُبنى نتائج الخطاب الإعلامي؟

> تنطلق الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية موضوعة تحليل الخطاب وحداثته في الدراسات الإعلامية في العراق، ومن حداثة التطبيقات العملية في مجال تحليل الخطاب الإعلامي.

ثانياً: أهمية البحث:

تنطلق الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية موضوعة تحليل الخطاب وحداثته في الدراسات الإعلامية في العراق، ومن حداثة التطبيقات العملية في مجال تحليل الخطاب الإعلامي، ومن أهمية التأصيل النظري ومناقشة إشكالية الاستخدام للتوصّل إلى مقترحات لتطوير طرق التحليل بصورة موضوعية ومنهجية.

ثالثاً: أهداف البحث:

تصنّف أهداف هذا البحث إلى الأهداف العلمية ضمن الإطار النظري، والمتضمن تحديد مجموعة أهداف يتم فيها التأصيل إلى موضوع الظاهرة المبحوثة، إذ يمكن تعيين أهداف هذا البحث بالآتي:

1. تحديد مفهوم تحليل الخطاب في مجال دراسة الظواهر الإعلامية.
2. تعيين النسق المنهجي العلمي لتحليل الخطاب إن كان منهجاً أو أسلوباً.
3. التعرف على كيفية تحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب مع وجود التفسيرات الذاتية.
4. تحديد مستويات أدوات التحليل المستعملة لتحليل الخطابات الإعلامية.

5. التعرف على كيفية بناء نتائج الخطاب الإعلامي.

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات:

1. مقاربة منهجية: ويقصد فيها مَعْرِفة الأَوْجُهِ أو الاتجاهات المنهجية لمعالجة موضوع أو دراسة ظاهرة أو مشكلة ما بنحو يبرز الترابط والتفاعل بين مختلف مكوناتها وعناصره ، فهي مجموعة من المبادئ التي يناقشها البحث، أو هي الطريقة التي يتناول بها الدارس أو الباحث الموضوع بنحو منهجي.

2. تحليل الخطاب: هو الرسالة من حيث موضوعاتها وعناصرها ومكوناتها الظاهرة والمستترة بما تنطوي عليه من معان ودلالات وأهداف في سياقها الزمني والمؤسسي والمجتمعي، ويضم اللغة المكتوبة أو المنطوقة والتعبيرات غير اللفظية (تعبيرات الجسم)، ويشمل المادة المرئية والألوان والمؤثرات وعناصر الإبراز والإخفاء كافة في التعامل مع الموضوع وكل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الموضوع في سياقه الشامل[1] .

3. المفهوم: هي الصيغة التي تضع فيها الكلمة ضمن إطارها الدلالي وهيكلها العام، تحمل في طياتها المصطلحات الخاصة بالمفهوم، وهي التي تحدد شكل البحث ومضمونه، وتهدف إلى بيان الخصائص البنائية والتركيبية وما يطرأ عليها من تحولات في حالات أخرى وما تؤديه من وظائف[2].

4. النسق المنهجي: ويقصد به النسق المرجعي المتبع منهجياً، وهو الذي يحكم تصميم البحث، وعبره يتم اتخاذ قرار قبل البدء بالبحث، ويستند إلى المعرفة الكاملة بالظاهرة المبحوثة؛ والذي يصنف فيه الأساليب والمنهج المتبع في الدراسة، ويتم تحديده على وفق نوع الظاهرة والمبررات التي يتخذها الباحث استناداً إلى مراحل التصميم البحثي وتنفيذه[3].

5. الموضوعية: إحدى الشروط التي يجب على الباحث إتباعها عند اجراء البحث التي تؤكد على أن يتجرد الباحث من صفاته الذاتية، ومن أثر معتقداته، وميوله، واتجاهاته، وأفكاره، وعدم التأثر بالمجريات من حوله[4].

6. أسلوب التحليل وأدواته: يعتمد اختيار أسلوب التحليل على المفاهيم والمتغيرات التي تبحث مع الأخذ بالنظر مميزات ومساوئ كل أسلوب من الأساليب المتبعة

وطبيعة العينة التي تطبق عليها الأداة، إذ لا تصلح جميع الأساليب للتطبيق على جميع البيانات، ولا تصلح تطبيق جميع الأدوات على جميع المجتمعات[5].

7. تحليل النتائج: ويقصد بها أن يقدم الباحث الأدلة التي تؤيد عمليات التفسير، والتحليل، والتأويل، ومناقشتها في ضوء حدود عملية التحليل[6].

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول

الاستدلال الموضوعي لتحليل الخطاب

أولاً: مفهوم التحليل الخطاب:

التحليل لغة: جاءت اللفظة من حلّل العقدة أي فكها وحلّل الشيء: أرجعه إلى عناصره الأولى. والتحليل اصطلاحاً هو بيان أجزاء الشيء ووظيفة كل جزء فيها ويقوم على الشرح والتفسير والتأويل والعمل على جعل النص واضحاً جليّاً[7].

> إنّ قراءة النص على عَجَلٍ لا تعد تحليلاً، فإذا وقف القارئ على النص وقفة سريعة وفهم فيها النص وأدرك مغزاه، وقرأ ما بين السُطور، وكان على وعي بالدلالات الاجتماعية للألفاظ، وعرف عناصر الجمال والقبح فيه، دخل في منطقة النقد.

إنّ قراءة النص على عَجَلٍ لا تعد تحليلاً، فإذا وقف القارئ على النص وقفة سريعة وفهم فيها النص وأدرك مغزاه، وقرأ ما بين السُّطور، وكان على وعي بالدلالات الاجتماعية للألفاظ، وعرف عناصر الجمال والقبح فيه، دخل في منطقة النقد، أما عملية التحليل الإعلامي فإنها تحتاج إلى جهد ووقت وخبرة وبحث وتنقيب، والتحليل على أساس التفسير والشرح والتأويل، وبيان المعاني المشتركة، وإن كانت في الوقت نفسه تتفرَّد بدلالات خاصة تميزها عن المعاني الأخرى، إلا أن الشرح ارتبط كثيراً بالتفسير، ولعل هذه المفردة هي التي تؤدي المعنى على أحسن وجه، فالمعاني الأخرى تحوي معنى الشرح ولكنها لا تشمله، وهي التي تقود بالضرورة الى معنى التأويل بعد إجراء عملية التدقيق والتمحيص[8].

أمّا «التفسير» فكشْفُ المراد عن اللفظ المشكل وبيان وضع اللفظ إمّا حقيقة وإما مجازاً. أمّا «التأويل» فمن: أوَّل الكلام وتأوَّله: دبَّره وقدَّره وأوَّله: فسَّره، ويكون ذلك بردّ أحد المحتمَلَيْن إلى ما يطابق الظاهر؛ وبذلك خرجت دلالات هذه الألفاظ من معنى المشترك حين دخلت مجال الدراسة العلمية، فاختص التأويل والتفسير بالدراسة القرآنية والمعجمية، والشرح بالشعر، إلا فيما ندر، وأصبح لكل منها اصطلاح خاص به[9].

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن تحليل الخطاب هو دراسة نقف بها على كشف خباياها الرسالة المنطوقة، أو المكتوبة، أو المرئية، ونقف على جزئياتها وعناصرها الأولية، ووظيفة كل منها بالشرح والتفسير والتأويل، دون مبالغة في ذلك أو إخلال فيه.

ومن هذا المنطلق يتضح أن الخطاب يركز في اللغة والأسلوب والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء والكل، كي يصبح معنى النص ورمزيته واضحَين، من حيث يعتمد التلخيص لما فيها من تنظيم المعلومات بنحو منطقي، وقدرة على فهم النص، وبما أن تحليل الخطاب يقوم على مبدأ الشرح والتحليل والتفسير فإنه قد يعتمد كثيراً في ذلك على ذاتية الباحث، ويمكن القول إن الشرح –وإن ارتبط بمعاني الكشف والتوضيح والبيان, والتفسير– يجمع بين وضع اللفظ الظاهر وتفسير باطن اللفظ، أي: «التفسير» بصيغة «التأويل».

إذ تظهر كتابات وأحاديث عن الخطاب الإعلامي لا علاقة لها بالأطر النظرية والمنهجية المعروفة عالمياً والمستخدمة في التحليل العلمي للخطاب، تفقد التمييز بين الخطابات العامة في المجتمع، وبين الخطاب الإعلامي الذي لا يعدو كونه واحداً منها، لكن أهميته تكمن في أنه ينقل كل الخطابات سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم نسوياً إلى الجمهور من طريق وسائل الإعلام، وفي عملية النقل هذه تصبح كل الخطابات بمعنى ما أي خطابات إعلامية.

> ”أن تحليل الخطاب هو مجمل القول والفعل، وهو الممارسة الاجتماعية، ويقوم الخطاب الإعلامي بنقل هذه الممارسة الاجتماعية إلى الجمهور من طريق وسائل إعلام لها مرجعيتها.“

ولا يتسم النقل الإعلامي –في الغالب– بالدقة والموضوعية، وإنما يقع في أخطاء التهويل أو الاختزال أو التضخيم؛ لذا لا يوجد خطاب إعلامي مماثل للواقع إلا في حالات نادرة واستثنائية، بكلمات أخرى أن تحليل الخطاب هو مجمل القول والفعل، وهو الممارسة الاجتماعية، ويقوم الخطاب الإعلامي بنقل هذه الممارسة الاجتماعية إلى الجمهور من طريق وسائل إعلام لها مرجعيتها، وقواعد مهنية لها أيضاً تحيزاتها لأصحاب السلطة والممولين، فضلاً عن التحيّزات الظاهرة وغير الظاهرة للإعلاميين أنفسهم؛ لذا من المهم أن يكون تحليل الخطاب على قدر من الدقة والموضوعية.

ثانياً: تحليل الخطاب بين الأسلوب والمنهج:

يختلف الباحثون في تسمية تحليل الخطاب بعده منهجاً للبحث أو أسلوباً ضمن أساليب المنهج الوصفي للبحوث الاجتماعية، وفي محور الحديث عن المقاربة المنهجية

هذه سنناقش كلاً من مفهومي المنهج والأسلوب بطريقة علمية، ونحاول إسقاط ذلك على تحليل الخطاب؛ لوضع الأسس العلمية لمعيار الحكم بشأن عد تحليل الخطاب منهجاً أو أسلوباً، فالأسلوب يعرف بأنه: طريقة لمعالجة البيانات فهو نمط لمعالجة المشكلات قد يضمّ بين طياته أداة واحدة للبحث أو عدة أدوات[10].

ويعترف كثير من الدارسين أن كلمة أسلوبية لا يمكن أن تعرف بنحو مرض، وقد يكون هذا راجعاً إلى مدى رحابة الميادين التي صارت هذه الكلمة تطلق عليها، إلا أنه يمكن القول إنها تعني بشكل مكن الأشكال التحليل اللغوي لبنية النص، ومن ثم يمكن تعريف الأسلوبية بأنها: «فرع من اللسانيات الحديثة مخصص للتحليلات التفصيلية للأساليب الأدبية او للاختبارات اللغوية التي يقوم بها المتحدِّثون والكتاب في السياقات — البيئات — الأدبية وغير الأدبية»[11].

أما لفظة أسلوب، فهي مشتقة من الأصل اللاتيني للكلمة الأجنبية STYLE، وفي كتب البلاغة اليونانية القديمة كان الأسلوب يعدّ إحدى وسائل إقناع الجماهير، فكان يندرج تحت علم الخطابة ولاسيما الجزء الخاص باختيار الكلمات المناسبة لمقتضى الحال، ثم أصبح يشير إلى «أنه طريقة خاصة مستعملة في نشاط ما بحيث تكون تلك الطريقة صفة مميزة للكاتب، أو الباحث»[12].

> أن سبب الاختلاف في تصنيف تحليل الخطاب منهجاً أم أسلوباً قد يكون لاختلاف الباحثين فيما بينهم؛ إذ سنجد كل باحث من الباحثين قد حدّها بمفهوم متفق مع مستويات التحليل التي يتعامل بها.

وترى الباحثة أن سبب الاختلاف في تصنيف تحليل الخطاب منهجاً أم أسلوباً قد يكون لاختلاف الباحثين فيما بينهم؛ إذ سنجد كل باحث من الباحثين قد حدّها بمفهوم متفق مع مستويات التحليل التي يتعامل بها من جهة، ومناهج البحث التي ارتكز إليها من جهة أخرى فالباحث الذي يرتكز إلى المنهج الكمي مثلاً سيكون مفهومه لتحليل الخطاب مختلفاً عن الذي يرتكز إلى المنهج الكيفي وهكذا.

وللبتّ في هذه الاشكالية حاول بعض الغربيين تغيّر الأسلوبية بصفة كالذاتية، المثالية، التأصلية ولكنهم لم ينجحوا؛ ودليل ذلك أننا ما ذلنا نخلط بين هذه المفاهيم على الرغم من هذا التقيد؛ ولذا والرؤية المستقبلية يمكن التخلص من هذه التداخلات في المفاهيم بأن نحاول إيجاد مصطلحات جديدة غير (STYLISTIC) لتدل على مفهوم الأسلوبية المتنوعة المتغايرة، فنلخص مصطلح (STYLISTIC)، لعلم الأسلوب فقط، ونوجد غيره للأسلوبيات على سبيل المثال[13].

والخلاصة أن يستحيل النظر إلى اعطاء الصفة المنهجية «الأسلوب» لعملية تحليل الخطاب على أنه علم واحد، يمكن حدّه حدّاً واحداً يرضي جميع الأطراف التي تعمل تحت هذا المصطلح.

أما المنهج من مجموع من المراحل المنهجية والإجرائية المترابطة والمتسلسلة التي تبدأ بصياغة المشكلة؛ لتنتهي بوضع النتائج والاستنتاجات، وقد يضم بين طياته أسلوباً واحداً للبحث أو عدة أساليب، تشتق كلمة منهج من الفعل الثلاثي نَهَجَ، جمعها نُهُج ونُهوجٌ، وتشير إلى معنى المسلك الواضح، فيقال انتهج الطريق أو الأمر، ونهج طريقه، ويقال طريق نَهجٌ وطرقٌ نَهجةٌ [14]؛ وتدل فلسفياً على معنى الطريق المؤدي إلى الحقيقة بوساطة مجموعة من القواعد العامة الخاصة التي يتبعها الباحث لتحديد أصول بحثه[15]. فهو وسيلة الفحص للعمليات الذهنية التي تتطلب إيجاد قواعد مشروعة للمعرفة العلمية على وفق نظرية العلم[16].

> ”مّما تقدم أن المنهج في الفلسفة ينظر إليه بأنه وسيلة تقود إلى معرفة؛ أما اصطلاحاً فينظر إليه بأنه الطريق الذي يضم مجموعة من القواعد للوصول إلى حقائق.“

وتصفه الفلسفة الحديثة بأنه مجموعة من القواعد التي توصل إلى غاية علمية تنظم المعرفة، فهو وسيلة للتحقق من الفرض الذي يقوم البحث لأجله[17].

ويعرفه المعجم الاصطلاحي لمناهج البحث بأنه الطريق الإجرائي المركب المتكامل الذي يتخذه الباحث للوصول إلى كيفية التغلب على ظاهرة تمثل مشكلة ما[18]، فهو إجراء نظامي بتقنيات محددة يهدف إلى بيان أيسر السبل وانفعها؛ ويقصد بالإجراء النظامي بأنه الطريقة أو الخطة الواضحة التي تقود إلى غايات مقصودة[19].

فالمنهج مجموعة الأساليب والطرق العلمية التي يتبعها الباحث في بحثه، فقد يستخدم أسلوب واحد أو عدة أساليب. ويتبين مّما تقدم أن المنهج في الفلسفة ينظر إليه بأنه وسيلة تقود إلى معرفة؛ أما اصطلاحاً فينظر إليه بأنه الطريق الذي يضم مجموعة من القواعد للوصول إلى حقائق؛ وبذلك يدلّ المنهج على معنيين أولهما يدلّ على معنى الطريق المؤدي إلى معرفة عبر مجموعة من التطبيقات النظامية؛ والآخر يدل على معنى القواعد المصاغة منطقياً، والتي تقود إلى حقيقة علمية؛ وعليه يمكن القول إن المنهج هو طريق منتظم يتضمن سلسلة من الإجراءات والقواعد المنطقية العلمية التي ترتبط بأهداف البحث وغاياته؛ فلا يمكن أن نطلق صفة العلمية على البحث إلا بأتباع منهج مناسب.

وانطلاقاً من التعريف بمفهومي المنهج والأسلوب والتفرقة بينهما فيمكن القول: إن المنهج يتخذ الصفة الكلية، أما الأسلوب فيتخذ الصفة الجزئية؛ أي: إنه جزء من الكل، فالمنهج طريق أشمل وأعم من الأسلوب، وتسند الرأي القائل على أن تحليل الخطاب أحد الأساليب العلمية، وليس منهجاً علمياً نظراً لاتجاه البحوث الكيفية التي تميل في بعض الأحيان إلى الذاتية في جمع وتحليل البيانات، على الرغم من سعي الباحثين إلى إيجاد تطبيقات للتحقق من عدم انحيازهم في عمليات التحليل، ولا يمكن تعميم نتائجها على الوحدات المتماثلة، وتؤكد الباحثة أن ما يعد منهجاً في دراسة ممكن أن يكون أسلوباً في دراسة أخرى، والعكس صحيح نظراً لاختلاف الظواهر، والمشكلات المبحوثة، ورؤية الباحث العلمية، والاستراتيجيات المتبعة.

وترى الباحثة قد تكون أن سبب الاختلاف في تصنيف تحليل الخطاب منهجاً أم أسلوباً؛ نظراً لاختلاف الباحثين فيما بينهم؛ إذ سنجد كل باحث من الباحثين قد حدّها بمفهوم متفق مع مستويات التحليل التي يتعامل بها من جهة، ومناهج البحث التي ارتكز إليها من جهة أخرى فالباحث الذي يرتكز إلى المنهج الكمي مثلاً سيكون مفهومه لتحليل الخطاب مختلفاً عن الذي يرتكز إلى المنهج الكيفي وهكذا.

> ”أما الأسلوب فيتخذ الصفة الجزئية؛ أي: إنه جزء من الكل، فالمنهج طريق أشمل وأعم من الأسلوب.“

ثالثاً: الموضوعية في تحليل الخطاب:

إن الموضوعية الكاملة في الكتابة والتحليل السياسي أمر مطلوب وشرط أساس في أي بحث علمي، ولكن الوصول إليها يحتاج إلى صفات ذاتية ومهارية يجب أن يتمتع بها الباحث من ناحية، وإلى تطبيقات علمية من ناحية أخرى، وهي في ذلك تعبّر عن صِدق سلوك الباحث العلمي، لكن يبقى أمر الوصول إليها نسبياً.

ويقصد بالموضوعية في البحث العلمي: هو عملية تحليل الظواهر والأحداث بعيداً عن الموقف المسبَق للباحث، والمحلل السياسي، وعدم التحيّز لمصلحة مادية أو ذاتية، والتزام الموضوعية انطلاقاً من ذلك أنه لو حلل باحثان أو أكثر ظاهرةً ما فستكون النتيجة واحدة[20].

إذ تستند الموضوعية في بحوث تحليل الخطابات من مستويات رئيسة ثلاثة، هي[21]:

1. الذاتية: يقصد بها موقف الباحث من موضوع البحث بوصفه فرداً او شخصاً معيناً.

2. القيمية: يقصد بها موقف الباحث بوصفه ملتزماً بمعايير، وقيم جماعته ومجتمعه.

3. الأيديولوجية: يقصد بها موقف الباحث بوصفه ملتزماً بثقافته، ومرجعيته الدينية والسياسية

وعملياً فإن الموضوعية تبقى نسبية ليس في مجال البحث الإعلامي فحسب بل في المجال الاجتماعي والسياسي، فدائماً توجد فجوة كبيرة بين تصورات المحلل وفهمه للواقع، وإن الحقيقة نسبية دائماً، فلا توجد حقيقة مطلقة.

أما عن علاقة الموضوعية بتعدد الآراء؛ فإن هذا التعدد لا يشكل أي تعارض مع الموضوعية العلمية؛ لأن التعددية هنا صراع من أجل الوصول إلى الحقيقة، أما التحيز أو انتفاء الموضوعية عند المحللين والباحثين فهو التحيز الذي يُبعد الباحث عن فهم الظاهرة عمداً، وإن كان يفهم الظاهرة فإنه يتعمد إعطاء صورة عنه على خلاف حقيقته؛ لكون الباحث جزءاً من الظاهرة محل البحث –كالعادات والتقاليد، والحرية والديمقراطية، والعنف والإرهاب، والمجتمعية الطبقية، وغيرها– يؤثر ويتأثر بها لارتباطه بموضوع بحثه سواء على مستوى الوضع العائلي، أو جنسه، أو وضعه الطبقي، أو انتمائه القومي، أو الحزبي، أو السياسي، أو الاقتصادي، وكل ذلك يحد من ضمان صفاء التفسير أو حياده بالكامل؛ لأنه كإنسان يميل بطبعه إلى إسقاط وضعه الاجتماعي أو مصلحته على الأفكار؛ فتكون نتائج البحث متحيزة لا تعكس بالضرورة واقع الظاهرة المبحوثة، بل تعبّر غالباً عن رؤية الباحث لهذا الواقع[22].

> الالتزام بالموضوعية يبقى أمراً نسبياً، ومجمل التنظيرات في المجال السياسي هي أقرب إلى الافتراضات ووجهات النظر أو أحد جوانب الحقيقة وليست كل الحقيقة.

انطلاقا مما سبق فإن الالتزام بالموضوعية يبقى أمراً نسبياً، ومجمل التنظيرات في المجال السياسي هي أقرب إلى الافتراضات ووجهات النظر أو أحد جوانب الحقيقة وليست كل الحقيقة، وكل مَن يزعم أن تحليله أو بحثه –حتى وإن التزم بشروط البحث العلمي– تحليلاً موضوعياً يطابق الحقيقة فهو مجرد زعم يحتاج إلى تمحيص؛ لأن الباحث الاجتماعي والسياسي غير منفصل عن الظاهرة التي يبحثها، وله موقف مسبق منها سلبا أو إيجابا وهذا ما دفع مفكر كجان بياجيه إلى القول: إن الباحث السياسي والاجتماعي أو من يقول بأنه عالم في هذا الشأن: «ليس أبداً عالماً خالصاً لأنه دوما مرتبط بموقف ما فلسفي أو أيديولوجي وبخصوصيات اجتماعية، وملتزم بالمحايثة الاجتماعية».

وترى الباحثة أن تحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب الذي يعتمد على التفسيرات الذاتية في فهم الظواهر أمر صعب، لكن قد يلجأ الباحث في تحقيقها إلى الالتزام بالمنهج العلمي والملاحظة الدقيقة بالقيام بعمليات الضبط والتحكم للمادة المبحوثة كتصويرها وعرضها على محللين آخرين؛ للتحقق من صحة التفسيرات، فضلاً عن الاعتماد على الاستقراء العلمي في التحليل، والاستنباط من رؤية البحوث السابقة للظاهرة، واستخدام الأدوات المنضبطة.

أنماط الاستدلال الموضوعي في تحليل الخطاب:

ذكر المعاصرون تعريفات مُتَشابهة لاستدلال الموضوعية، فقد عرفت: الإنصاف قرين العدل، والعدل يقتضي أن تتجرد من الهوى ومن الرغبة في التشهير أو قلب الحقائق من أجل نزعة تسيطر على النفس[23]، ''فهي تعني الإنصاف والأمانة والنزاهة، تحليل علمي منطقي للأمور بعيداً عن الذاتية والتعصب والمغالاة والهوى''[24]، أو هي '' الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد، والبعد عن التحيز الشخصي والذاتية في البحث، وتأسيس البيانات على الحقائق، وليس على المشاعر والتقدير الشخصي''[25].

ويمكننا تعريف الموضوعية بأنها: نشاط علمي يتسم بالتجرد والحيادية، وترجيح المعنى الذي يؤيده الدليل المعتبر فهي بناء الباحث آراءه على إعمال العقل والدليل المنطقي، وترك التحيز والتعصب والاهواء، ويمكننا أن نستخلص الشروط التي ينبغي أن تتوافر في الباحث حتى يكون موضوعياً، وهذه الشروط هي: الدليل المعتبر، وترك التعصب والهوى، والموازنة بين الآراء المختلفة؛ ويظهر لنا أن للموضوعيَّة أثراً كبيراً في فهم النص، فغياب الموضوعيَّة يبتعد بالباحث عن الفهم الصحيح.

لقد حاول معظم الدارسين للوصول إلى المراحل الثلاث التي سبق أن أشرنا إليها والمتضمنة: (مرحلة التوصيف، ومرحلة التحليل والتفسير، ومرحلة التنبؤ)؛ ونظراً لتلك المراحل فقد تطورت هذه المحاولات على وفق الوسائل التي من طريقها يتم هذا التعرف والفهم،؛وتشمل هذه الوسائل ثلاث فئات تتضمن: الخبرة الشخصية، والاستدلال بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي، والبحث العلمي أو الطريقة العلمية، وهي تجمع في الواقع بين الفكر والنظرية من جهة، والواقع الملموس من الجهة الأخرى[26].

وفيما يخصّ الخبرة الشخصية المباشرة، فإنها ترتبط بقدر كبير من مهارات

ومعلومات اكتسبها الفرد من مواقف سابقة، وقد لا يكتفي الفرد بذلك، فيلجأ إلى الآخرين لاستشارته؛ وعلى الرغم من ذلك تبقى الخبرة الشخصية للرجل الاعتيادي عشوائية، وتتسم بالسطحية، وتفتقر إلى الانضباط وقد تخلو من الانتظام والرؤية الانتقادية، وتكون ردود أفعاله مفككة واختيارية، فهو قد يتجاهل الأدلة التي تتفق مع توجهاته وأهوائه، وقد تبتعد تفسيراته واستنتاجاته عن الواقع، أما الاستدلال أو التفكير المنطقي فتبرز أهميته حينما لا تسعف المرء الخبرة الشخصية في فهم العالم، فيلجأ إلى الفئة الثانية من الوسائل التي بواسطتها يمكن تحقيق ذلك الفهم، والتي يمثلها الاستدلال، ويأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية[27].

1. **استدلال استنباطي المنطقي**: ينشأ عن مسلمة رئيسة تستند إلى برهان سابق، أو عن ظاهرة يُشك فيها، ثم مسلمة ثانوية ترتبط بحالة معينة، ثم الاستنتاج وصولاً إلى خلاصة، بناءً على خطوات متتابعة من التفكير المنطقي تتدرج من العام إلى الخاص؛ مثال: (كل أنماط الخطاب تتشكل من سياقين: خارجي وآخر داخلي، والخطاب الإعلامي واحد من هذه)، وعلى الرغم من أهمية هذا النوع من الاستدلال، فقد ظل يقوم على التدريب العقلي، ولم يعد يعتمد على الملاحظة، ففقد أهميته، مع تفوق أساليب العلم الحديث القائمة على شواهد الواقع.

> ”
> تبقى الخبرة الشخصية للرجل الاعتيادي عشوائية، وتتسم بالسطحية، وتفتقر إلى الانضباط وقد تخلو من الانتظام والرؤية الانتقادية.
> “

2. **الاستدلال الاستقرائي**: ويرتبط بمساهمات الفيلسوف البريطاني فرنسيس بيكون، بينما ارتبط الاستدلال القياسي بمساهمات أرسطو؛ فقد انتقد بيكون طريقة الاستدلال الاستنباطي بعده طريقة تستند إلى مسلمات أساسية غالباً ما تعبّر عن انطباعات مسبقة وغير واقعية بل ومتحيزة، ومن ثم تكون الاستنتاجات والخلاصات غير سليمة، وقدم بيكون بدلاً من هذه الطريقة طريقته للاستدلال الاستقرائي التي أكد على أهمية ما تتضمنه من خطوات وصحتها التي تبدأ من تحليل حالة فردية محددة، على وفق الملاحظة الواقعية وصولاً إلى فرض أو مجموعة من الفروض لصياغة علاقات ترتبط بالحالة العامة التي يتناولها الباحث بالدراسة، وأكد ضرورة أن يقدم الباحث الأدلة العلمية التي تثبت صحة نتائج بحثه.

3. **الاستدلال الاستقرائي القياسي**: تجمع بين الاستدلال الاستقرائي لبيكون، والاستدلال القياسي لأرسطو ومن هذه الطريقة المزدوجة يعتمد الباحث على الملاحظة واستخدام الشواهد الواقعية كي يصل إلى فرض أو مجموعة فروض،

ويتحقق من صحة هذه الفروض والقواعد من محاولة تطبيقها على حالات فردية مختلفة، وفي الوقت نفسه يحاول مطابقتها مع ما اتفق عليه من معلومات ومعارف، وقد يخضع الباحث هذه الفروض لاختبارات إضافية؛ للتأكد من صحتها وصدقها[28].

ويتضح على وفق ما سبق أن هذه الطريقة التي تجمع بين الاستقراء والقياس المنطقي لها مشاركة لا يمكن تجاهل أهميتها أو التقليل من شأنها في تطور العلم الحديث ولاسيما أنها تتضمن تقنينا للملاحظة التي تُوظّف ويُعاد تركيبها في إطار نظري.

4. ويرى الكتاب في الغرب بشأن تحقيق الموضوعية العلمية في البحوث الكيفية أن من الأفضل الجمع بين الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي بعد الإعلام أكثر تعقيداً من الظواهر الأخرى، على مستوى السلوك للفرد وذلك نتيجة للارتباط بظروف بالغة التشابك، والسلوك يحمل علاقات للتعامل مع الآخرين، وحلّ المشكلات العامة، والقضايا المختلفة، وهو سلوك يخضع لآليات الضبط، لارتباطه بالسلطة، وبعمليات التوزيع السلطوي للقيم، ويأخذ أشكالاً متباينة، كأن يكون سلوكاً على مستوى الدولة، أو حزباً سياسياً، وقد يأخذ أيديولوجياً أو عقيدياً أو أبواباً، وقد يأخذ خطاباً بصيغة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، والملاحظة لها أهميتها وأولويتها في تسجيل السلوك، وسائر الأحداث والوقائع وتوفر أربطة بين البحث والتنظير، والواقع وما يشهده من أحداث ووقائع وتطور، فهي توفر قاعدة صلبة علمية وأمبيريقية[29].

> ”
> تعد الحقائق والوقائع، بما فيها السلوك والتصرفات والتفاعلات للفرد والمجتمع –كما تحدث على أرض الواقع– مصدر المعرفة، وبؤرة الاهتمام.
> “

5. تعد الحقائق والوقائع، بما فيها السلوك والتصرفات والتفاعلات للفرد والمجتمع –كما تحدث على أرض الواقع– مصدر المعرفة، وبؤرة الاهتمام، ويتحقق تطور العلم من طريق الموضوعية التي تقوم على محورين هما[30]:

1. أمبيريقي بمعنى اختباري واقعي، على وفق ملاحظة مدققة.
2. عقلاني يقوم على الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي، وصولاً إلى التعميم، أي إن المعرفة تعتمد على الجمع بين ما هو ملموس أو حسي، وما هو فكري أو عقلي، وهو ما يسميه بعضهم بالمنطقية الأمبيريقية.

مراحل تحديد المقتربات المنهجية، والأدوات البحثية وتشغيلها في جمع المعلومات

وتحليلها وتفسيرها:

6. مرحلة التوصيف: وهو أولى مراحل البحث، ويضم توصيف الأحداث وعلاقاتها المتبادلة، وسياقاتها، ومن عملياته[31]:

1. التصنيف: هي عملية يتم بها اكتشاف الروابط الثابتة نسبياً بين الصفات والخصائص، ووضع رموز لها من طريق صياغة المفاهيم التي تجرد هذا التصنيف.

2. التسلسل: يطلق عليه الترتيب الهيّن، ويتطلب مزيداً من المعرفة؛ لأنه لا يتوجه إلى السمات والخصائص المشتركة بل يستلزم أن تكون الخصائص والسمات موجودة في درجات ومقادير يمكن ترتيبها تتابعياً وبطريقة ثابتة.

3. الارتباط: ينتج عن محاولة أكتشاف طبيعة واتجاه علاقة متغيرين أو أكثر كالزيادة والنقصان.

وترى الباحثة أنه حينما يحدد الباحث الأكاديمي في مجال الإعلام المشكلة أو الموضوع الذي يرغب بدراسته وتحديد المتغيّرات بنحو يغطي موضوع الدراسة، فإن ذلك يتم باعتماد منهجية علمية دقيقة واستخدام أساليب تحليلية واضحة.

7. مرحلة التحليل والتفسير: يعد التحليل والتفسير هو أكثر وظائف المنهجية العلمية أهمية، وإذا كان التوصيف يجيب عن السؤال الآتي: ماذا حدث؟ فإن التحليل يجيب عن سؤال: كيف حدث؟ والتفسير يجيب على سؤال: لماذا حدث على هذا النحو؟ ويعلو التحليل والتفسير التوصيف لأنه يعتمد على مزيد من التجريد، وعلى إدخال افتراضات عقلية لتخضع للملاحظة والتجريب المباشر، ولكنها البداية لفهم العلاقات بين الوقائع والمعطيات المتعددة من جهة والظاهرة المدروسة من جهة أخرى، فإذا كان التوصيف هو كشف الدلالات في الظواهر المعطاة، فإن التفسير هو كشف الدلالات الأعمق من خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات، وتختلف دلالة التوصيف عن دلالة التحليل والتفسير في أن الأخيرة تُقبل بعدها حقيقة ممكنة، فإذا كانت قد تحققت بالاستدلال والتجربة فإنها تغدو حقيقة محتملة، وعلى هذا يتقدم التحليل والتفسير بالمعرفة إلى الأمام، ويكشف الثغرات القائمة في فهم الظواهر[32].

ترى الباحثة أنه بعد تحديد الباحث المشكلة والمتغيرات وتصميم أداة الدراسة وجمع المعلومات باستخدام الدوات المناسبة سواء الاستبيان، أو الملاحظة، أو القياس، أو غيرها من أدوات البحث العلمي، فسيراجع الطالب هذه البيانات ويحللها ويفسرها بموضوعية وحيادية وموثوقية.

8. مرحلة التنبؤ: يمثل التنبؤ الهدف الذي ينبغي أن يتحقق لنجاح الدراسة العلمية وليس له أوصاف أو شروط محددة مختلفة عن الشروط التي ينبغي توافرها في التوصيف والتفسير، فالتنبؤ هو حصادهما الأخير، ويعلق كثرة من العلماء أهمية على التنبؤ ودوره في إنجاح التوصيف والتفسير، ويرى فريق من العلماء أن الهدف المباشر للتفكير العلمي هو إقامة تنبؤات صحيحة للظواهر محل الدراسة العلمية، وأن المحك الوحيد لصحة النماذج العلمية التي يقدمها تاريخ العلم أو مجالته هو التنبؤ الصادق ويأتي الصدق التنبؤي نتيجة لإقامته على أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة، وتعدّ الدراسات المستقبلية إحدى المجالات المهمة المبنية على أسس واقعية، ودون دخول في تفاصيل فإن الأحداث أو الظواهر السياسية المهمة غالباً ما يكون لها امتداداتها أو تأثيراتها المستقبلية، فلا يقتصر تأثيرها على الواقع اللحظي أو الآني، بل ربما يمتد لأحقاب وأجيال بعيدة[33].

ترى الباحثة أن هذه المرحلة تشير إلى قيام الباحث في مجال الإعلام بتحليل المعلومات للوصول إلى مرحلة التنبؤ بالظاهرة أو الموضوع الذي يُعالِج ما يمكن أن يحدث في المستقبل من تطورات.

المبحث الثاني

مرتكزات تحليل الخطاب الإعلامي

أولاً: عناصر تحليل الخطاب الإعلامي:

لا يخلو الخطاب الإعلامي في العالم كله من عنصر الانحياز ولكن بدرجات متفاوتة، تتضخم هذه التحيزات فى الدول غير الديمقراطية غالباً لتصل إلى مستوى الأكاذيب والدعاية الفجة؛ وهنا يأتي دور تحليل الخطاب الإعلامي في كشف عملية إنتاج الخطاب ونقده وتوزيعه واستهلاكه في كل مجتمع ومستويات الغش والخداع والتضليل في أي ممارسة خطابية، ويتفق علماء تحليل الخطاب على عدة عناصر لا بد من التركيز عليها في تحليل أي خطاب، وهي كالآتي[34] :

1. الإطار العام للمجتمع ومدى تطوره الديمقراطي وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. ملكية وسائل الإعلام، أي من يمتلك وسائل الإعلام ويديرها، وهل هناك احتكار أم تعددية؟ وما مصادر تمويل الإعلام، ومدى الشفافية فى الإعلان عنها ومراقبتها؟ وإلى أي مدى يعتمد الإعلام على الدخل من الإعلان؟

3. التشريعات والقوانين التى تنظم العمل الإعلامي والهيئات التى تراقب الأداء الإعلامى، ومدى الشفافية، والحرية التى تتيحها فى أرض الواقع، وبالممارسة اليومية، بحيث لا تكون هناك فروق كبيرة بين ما تنص عليه التشريعات والقوانين، وما يطبق ويمارس فعلياً.

4. مستوى استقلالية التنظيمات النقابية للعاملين وكفاءتها فى الإعلام، وإلى أي مدى توفر ضمانات مادية ومعنوية لهم، في مقابل ضغوط الدولة ورجال الأعمال والإعلان.

5. القواعد المهنية والتقاليد المعمول بها فى وسائل الإعلام المختلفة، وهل تتسم بالدقة والتوازن والشفافية؟ وهل تضمن مشاركة كل العاملين في إنتاج الخطاب؟ وهل تضمن عدم التمييز ضد بعض الفئات فى المجتمع؟

6. مستوى تعليم وخبرة الإعلاميين ومدى التزامهم بأدلة عمل ومواثيق شرف، فضلاً عن مدى احترامهم لحقوق المواطنين فى الاتصال والإعلام.

7. المستوى التعليمي والثقافي لمستهلكي الخطاب الإعلامي وكيف يتعاملون معه، ومدى مشاركة الجماهير في إنتاج الخطاب الإعلامي، وتداوله؟ وهل توجد منظمات وهيئات مستقلة تدافع عن حقوق الجمهور في الاتصال وتضمن مشاركته؟

8. مدى التعدد والتنوع فى إنتاج وتداول الخطاب، وطبيعة العلاقة بين الخطاب المهيمن، والخطابات الفرعية، وإلى أي مدى تعانى الخطابات الفرعية والمعارضة من القمع والتهميش سواء من السلطة أو الإعلاميين أو حتى الجمهور نفسه.

9. التحولات الرئيسية فى الخطاب الإعلامي؛ لأن دراسة وتحليل التحولات والانقطاعات أهم بكثير من دراسة الاستمرار والثبات في إنتاج وتداول الخطاب.

10. إلى أي مدى يعترف الخطاب الإعلامي بأخطائه أو تحيزاته أحياناً، ويتخذ إجراءات جادة لتصحيح مساره، وهل تقوم بذلك السلطة أم هيئات مستقلة وجهات تمثل المجتمع المدني، أم يقوم بذلك الإعلاميون أنفسهم من طريق التنظيمات والنقابات.

ثانياً: أدوات تحليل الخطاب:

إن سيادة مناهج التحليل الكمي وأدواته وهيمنتها لم تمنع من ظهور كثير من أدوات التحليل الكيفي، لكنها اقترنت بالانتقادات التي انصبت على شكلية وعدم موضوعية فئات تحليل المضمون الكيفي التي تدعي بأنها أدوات تقوم على أساس غير علمي ولا تمتلك الدقة والموضوعية، بعدها تنزع إلى تفتيت النص، وتحويله إلى مجرد تفسيرات تكشف عن معنى النص أو المعاني التي يحملها، وإن التحليل الكيفي تجاوز سلبيات التحليل الكمي الذي أهمل سياق النص وعلاقات القوي داخله، ومنظور الفاعل، فضلاً عن عدم الاكتراث بالمعاني الضمنية أو غير الظاهرة في النص[35].

من هنا يلاحظ البدء بالظهور بصورة أولية محاولات لاستخدام مناهج وأدوات للتحليل الكيفي في دراسة النصوص الإعلامية، التي امتازت في البداية بالتردد، والخلط، وعدم الوضوح، أو التكامل المنهجي، والإجرائي، لكنها شكلت نوعاً من المواجهة والتحدي للتقاليد السائدة في مجال الدراسات الإعلامية، ومنها[36]:

1. تحليل الإطروحات: ويقصد بها الفكرة أو المعنى المراد إيصاله.

2. تحليل المعنى الكامن: توضيح المصطلحات وتأويلها والمسميات التي استخدمت.

3. تحليل المعنى الناقص: الكلمات التي من المفترض أن ترد في الخطاب لكنها لم ترد.

4. تحليل حول الدلالة: الكلمات المفاهيم المتناقضات، والصفات، والأفعال، والمقارنة في السياقات الزمانية، والمكانية، والموضوعية.

5. تحليل مسار البرهنة: الوقائع التأريخية، والشواهد القانونية، والسماوية، والسياسية، شواهد النفي أو الإثبات، وغيرها.

6. تحليل الأطر المرجعية: وتتمثل بأسماء الأشخاص، والأماكن، والاتفاقيات، والمعاهدات.

7. تحليل القوى الفاعلة: الأشخاص، والحكومات، والدول، والمنظمات، والقوى الداخلية والخارجية، والقوى الشعبية، والقوى الرسمية، وغيرها.

> لا توجد أسس نظرية تأسيسية خاصة وقائمة بعينها يقوم عليها تحليل الخطاب الإعلامي، بل إن تحليل الخطاب فضاء تشكل حينما التقى بمجموعة منم التيارات الحديثة المنحدرة من أوساط علمية متنوعة.

8. تحليل السياق: ويمثل السياق اللغوي، والسياق الكلامي، والسياق المجتمعي وكل ما له علاقة بالمدة الزمنية المبحوثة من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهو تحليل من أصعب أدوات التحليل المنضوية.

9. تحليل الصورة: أي الوصف الدقيق للمعان والدلات الصريحة كاللون، والإضاءة، والإكسسوار، والديكور، وحركتي العين، واليدين، والتعجب، والاستفهام، وسواها.

10. التحليل الأسلوبي: رصد الأساليب الموجودة في النص، وتفسير دلالاتها للفكرة كالتناص، وبنية التعبير، وتحديد حالات التكرار، والترادف، والإحالات، والحذف، والوصل، والقطع، والربط، والعطف.

11. التحليل البلاغي: يضم تحليل الفصاحة اللغوية من حيث جودة المعنى، والسبك.

ثالثا: الأسس النظرية لتحليل الخطاب:

لا توجد أسس نظرية تأسيسية خاصة وقائمة بعينها يقوم عليها تحليل الخطاب الإعلامي، بل إن تحليل الخطاب فضاء تشكل حينما التقى بمجموعة منم التيارات الحديثة المنحدرة من أوساط علمية متنوعة كالتأريخ، والفلسفة، والدين، واللسانيات، الاجتماع، وعلم النفس التحليلي، ولم يكتسب الشرعية العلمية بأن ينفصل، ويستقل

إلا في الربع الأخير من القرن العشرين، حينما بدأت الدراسات العربية في تحليل الخطاب متأثرة بالجهود الغربية، إذ وظفوا تحليل الخطاب في ميدان الإعلام وتحديد سماته ومكوناته وأدواته لتحليل الواقع الخطاب السياسي، الاجتماعي، الديني[37].

ويقوم الأساس النظري الذي استقيت من العلوم المجاورة على تحليل عنوان الخطاب ومحاوره، وقائل الخطاب، وزمان الخطاب، ومكانه وموضوع الخطاب، أما بشأن التحليل الضمني للخطاب فهو يتضمن عدة مستويات منها[38]:

1. **المستوى الصرفي**: ويتضمن تحليل الأفعال إلى زمن (المضارع، والماضي، والأمر)، وأفعال المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وتصنيف أوزانها الصرفية، وتحديد الأسماء منها: (اسم الفاعل، واسم الآلة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة، والتفضيل، وغيرها)، ويفسر استخدام كل منها إلى أفعال تمنح الحيوية للخطاب، أفعال تمنح الحركة للخطاب، وأفعال تمنح الإقناع للخطاب، وأفعال تمنح السخرية للخطاب.

> ويعد استخدام الجمل الكبرى إلى تماسك يسمح بتطوير الأفكار في الخطاب وانتقالها من مرحلة إلى أخرى تناسب موضوع الخطاب.

2. **المستوى التراكيبي**: تتضمن تحليل النص إلى الجمل الصغرى والجمل الكبرى الموسعة التي تتكون من جملة اسمية مكونة من فعلين، أو جملة فعلية تتكون من فعلين أو أكثر، وهي جمل التي تدل على التفاعل، ويعد استخدام الجمل الكبرى إلى تماسك يسمح بتطوير الأفكار في الخطاب وانتقالها من مرحلة إلى أخرى تناسب موضوع الخطاب، أما عن استخدام الجمل الاسمية فيرجع استخدامها إلى بيان الحقيقة والأخبار، أما عن استخدام «قد» فتأتي لتأكيد الحقائق.

3. **مستوى الدلالة**: يدرس معاني الأفكار والكلمات وتراكيبها فهناك بنية الدلالة الكبرى التي تتضمن تحليل الأفكار والمضامين والموضوعات وتمثل تشكيل البناء المتماسك للخطاب، وتظهر عند ترابط الألفاظ بالتراكيب، أما بنية الدلالة الصغرى تمثل ما توحي إليه المفردات داخل الخطاب من معنى، أما عن بنية الدلالة الجاهزة التي تمثل الاقتباس من الكتب المقدسة والأحاديث الشريفة، وأقوال العلماء الفقهاء. أما بنية الدلالة البلاغية فتحلل أشكال الاستعارة والكناية التي تؤثر في المعنى والملقي وتمنحه قوة وتأثيراً.

4. **المستوى التداولي**: مستوى يهتم بدراسة علاقة الرمز والإشارة بمن يستخدمها وكيفية تحقق الاتصال من طريقها فهو مستوى يدرس المرسل وعلاقته بالمتلقي في

السياقين الداخلي والخارجي وكالآتي[39]:

أ- **مستوى السياق الخارجي**: كل ما يحيط بالخطاب من ظروف خارجية وأخرى داخلية وهو من أهم العناصر التي يتم تحليلها في الخطاب، إذ يهتم بدراسة العصر الذي قيل فيه الخطاب، والمكان الذي يمل البيئة الخارجية للخطاب.

ب-**مستوى السياق الداخلي**: هو تفسير سياق الخطاب في دلالات الألفاظ المستعملة مثل الألفاظ المكررة والألفاظ غير المباشرة الإيحائية، المستخدمة مجازاً، ودراسة المرسل واستخدامه للأدلة والبراهين، ومواضع دعمه للأفكار الواردة، والإسناد التأريخي، والإسناد التشريعي، والإسناد القانوني، والإسناد الإلهي. أما تحليل سياق المتلقي فيتضمن تفصيل فئاتهم، انتماءاتهم، ومن ثم دراسة المكون الخطابي عبر دراسة عناصره والمتضمنة أساليب الإقناع العقلية، والعاطفية، وأساليب الترغيب والترهيب والأساليب المختلطة، والحوار، والتوازن، والشمولية، والواقعية، والوضوح، والقدرة على التكثيل، ومحاكاة الأدوار، والقدرة على إثارة الحاجات لدى المتلقي، والقدرة على تقديم المعلومات، والقدرة على الحث والتوعية.

وفضلاً عن تحليل الاستراتيجية المستخدمة في الخطاب التي قد تكون محور الخطاب يتوقف على واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات الآتية والمتمثلة باستراتيجية الإنكار، والنفي، والتكذيب، والتفنيد، والتعزيز، واستعراض المزايا الحسنة والمنجزات، والاعتراف بالذنب والتقصير، والاستعطاف والاستنكار، واستراتيجة اللوم.

رابعاً: بناء النتائج في تحليل الخطاب:

وتمثل خلاصة جهد الباحث في ميدان بحثه العلمي، وعناصر تقويمها كالآتي[40]:

1. مدى قيام هذه النتائج على أدلة كافية ومنطقية، وهل تم عرضها بصورة تجعلها قابلة للتطبيق.
2. مدى وطبيعة العلاقة بين البيانات المتوافرة ، والنتائج المستخلصة وهل تسمح الأولى باستنباط الثانية.
3. مدى إمكانية التحقيق من صحة النتائج التي تم التوصل عبر إعادة البحث من طريق باحثين آخرين.

4. مدى إمكانية تطبيق النتائج التي توصّل إليها، أو تل التي تثبت الفروض أو تنفيها.
5. مدى إجابة النتائج التي توصل إليها الباحث –فعلاً– على أسئلة البحث المطروحة بداية.
6. مدى إثارة النتائج لتحديات وأسئلة بحثية جديدة تصلح أن تكون نقاط انطلاق في إثارة مشكلة بحثية جديدة.
7. مدى تدخل العوامل الذاتية والشخصية في النتائج المعروضة الذي تم التوصل إليها.

النتائج:

1. لا بد من التمييز بين الخطابات العامة فى المجتمع، وبين الخطاب الإعلامي الذى لا يعدو كونه واحداً منها، لكن أهميته تكمن في أنه ينقل كل الخطابات سواء أكان سياسياً، أم اقتصادياً، أم نسوياً إلى الجمهور من طريق وسائل الإعلام، وفي عملية النقل هذه تصبح كل الخطابات بمعنى ما خطابات إعلامية.

> للوصول إلى الموضوعية في تحليل الخطاب على الباحث تحديد المشكلة، أو الموضوع الذي يرغب بدراسته وتحديد المتغيّرات بنحو يغطي موضوع الدراسة.

2. إن سبب الاختلاف في تصنيف تحليل الخطاب منهجاً أم أسلوباً؛ نظراً لاختلاف الباحثين فيما بينهم، إذ سنجد كل باحث من الباحثين قد حدّها بمفهوم متفق مع مستويات التحليل التي يتعامل بها من جهة؛ ومناهج البحث التي ارتكز إليها من جهة أخرى فالباحث الذي يرتكز إلى المنهج الكمي، مثلاً سيكون مفهومه لتحليل الخطاب مختلفاً عن الذي يرتكز إلى المنهج الكيفي وهكذا.
3. يقوم الأساس النظري الذي استقيت من العلوم المجاورة على تحليل عنوان الخطاب ومحاوره، وقائل الخطاب، وزمان الخطاب، ومكانه، وموضوع الخطاب. أما بشأن التحليل الضمني للخطاب فهو يتضمن عدة مستويات منها المستوى التأويلي، والتوليدي، والدلالة والسياق الداخلي والخارجي.
4. للوصول إلى الموضوعية في تحليل الخطاب على الباحث تحديد المشكلة، أو الموضوع الذي يرغب بدراسته وتحديد المتغيّرات بنحو يغطي موضوع الدراسة، وذلك من طريق اعتماد منهجية علمية دقيقة، واستخدام اساليب تحليلية واضحة.
5. لتحقيق الموضوعية في تحليل الخطاب يقوم الباحث بتحديد المشكلة والمتغيرات وتصميم أداة الدراسة وجمع المعلومات باستخدام الأدوات المناسبة سواء الاستبيان،

أو الملاحظة، أو القياس، أو غيرها من أدوات البحث العلمي، يقوم الطالب بمراجعة هذه البيانات، وتحليلها، وتفسيرها بموضوعية، وحيادية، وموثوقية.

الهوامش

1. بركات عبد العزيز، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص: 302.

2. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 2003، ص: 131-130.

3. المصدر نفسه، ص: 18-17.

4. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مصر، مكتبة مدبولي، 1999، ص: 287.

5. بركات حمزة حسن، مناهج البحث في علم النفس، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية، 2008، ص: 53.

6. محمد حسين علوان، المنهجية العلمية في البحوث الإعلامية، بغداد، مكتب اليمامة للطباعة والنشر، 2016، ص: 185-184.

7. محمد شومان، كيف نحلل الخطاب، تأريخ الزيارة 1/12/2018، وقت الزيارة: 2 مساءً

http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=3026.

8. http//:www.diwanalarab.com/spip.php?articl10843

9. سماح سالم سالم، البحث الاجتماعي الأساليب المناهج الإحصاء، عمان، دار الثقافة، 2012، ص: 215-203.

10. ج.ب. ثورن، النحو التوليدي والتعليل الأسلوبي، ص: 20، نقلا عن : شكري عياد، اتجاهات البحث الإسلامي، ص: 155.

11. مجدي وهبة وكامل المهندس، مجمع المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت 1984، ص: 34.

12. Tompkins, 1994 , PP 44-50.

13. عبد الرحمن اليسوعي، مصدر سابق، ص: 920-919.

14. يُمنى طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر—منهج العلم منطق العلم، مصر، الهيئة العامة للكتاب، 2003، ص: 36-35.

15. ليفي بريل، مصدر سابق، ص: 11-10.

16. يُمنى طريف الخولي، مصدر سابق، ص: 36-35.

17. عمار الطيب كشرود، مرجع سابق، ص: 38.

18. علي جواد الطاهر، منهج البحث الأدبي، ط5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 2013، ص: 19.

19. صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر، 2007، ص: 66.

20. صلاح قنصوة، مصدر سابق، ص: 58.

21. فتحي الشيظي، أسس المنطق والمنهج العلمي، بيروت، دار النهضة العربية، 1970، ص: 172.

22. نور، قاسم عثمان، كيف تكتب بحثاً أو رسالة جامعية، الخرطوم، د.ن، 2004، ص: 5.

23. إميل يعقوب، كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث، طرابلس، د.ن، 2006، ص: 26.

24. فايز النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص: 9.

25. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت، دار الطليعة، 1993، ص: 111.

26. طلعت إبراهيم مصطفى، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1995، ص: 112.

27. مهدي فضل الله، مصدر سابق، ص: 87.

28. Tschirgi, Nelca, Sources Of Study: A Manual Of Political Science Students, Cairo: The American University, Department Of Economics And Political Science, N.P. ,p: 65 -68

29. Tschirgi, Nelca, Sources Of Study: A Manual Of Political Science Students, Cairo: The American University, Department Of Economics And Political Science, N.P. ,p: 65 -68

30. محمد الرفاعي، تمويل البحث العلمي، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة، نيسان، 2016، ص: 21.

31. خالد مصطفى قاسم، تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية–رؤية مستقبلية.

32. محمد شومان، كيف نحلل الخطاب الإعلامي، تأريخ الزيارة: 1/12/2018، وقت الزيارة 5 مساءً، الرابط:
http://www.youm7.com/story/2015/7/19/%D9%83%D9A%D9lpl.

33. عبد الرحمن وآخرون، 1983.

34. بركات عبد العزيز، مصدر سابق.

35. حاتم عبيد، تحليل الخطاب، صفاقس، د.ن، 2005، ص: 6.

علي شويل، الخطاب الإعلامي العربي ، القاهرة ، المجلة العربية المصرية لبحوث الإعلام، 1997، ص: 41.

36. محمد عقلة أبو غزالة، الأساليب الإقناعية والأشكال الصحفية للخطاب الديني في الصحافة الأردنية، دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، مج 10، ع 4، عمان، 2014، ص: 45.

37. محمود عكاشة، لغة تحليل الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2005، ص: 318-317، 320، و325.

38. طلعت إبراهيم مصطفى، مصدر سابق، ص: 64.